برنامج صنـــــدوق
الاستثمارات العامة

برنامج صندوق الاستثمارات العامة

2025-2021

رؤيـة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

سوف نعمل على بناء اقتصاد قوي قائم على أسس متينة
تتعدد فيه مصادر الدخل وتنمو من خلاله المدخرات

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

-حفظه الله-

أصبح صندوق الاستثمارات العامة أحد المحركات الأساسية لنمو الاقتصاد السعودي، واستطعنا -بفضل الله- مضاعفة حجمه، وسنستمر بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافه المرتبطة برؤية المملكة 2030

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد

نائب رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة

-حفظه الله-

فهرس المحتويات

استثمارٌ برؤية ---------- 7

ارتباط البرنامج برؤية المملكة العربية السعودية 2030 ---------- 8

لمحة عن الصندوق ---------- 10

لمحة عن البرنامج ---------- 12

غاية الصندوق ---------- 13

نستثمر للوطن ---------- 15

أعوام مضت.. لصناعة التحول في الاستثمار ---------- 16

أين نحن اليوم ---------- 17

منجزات وشواهد ---------- 18

خمسة أعوام مقبلة.. في رحلة طموحة ---------- 37

الركائز الاستراتيجية ---------- 38

الطموحات ---------- 47

مؤشرات ومستهدفات ---------- 48

المحافظ الاستثمارية ---------- 50

مصادر التمويل ---------- 53

الحوكمة والتشغيل ---------- 54

الاستثمار.. مستقبل يُصنع بمبادرة ---------- **59**

محفظة المبادرات ---------- 60

فهرس المبادرات ---------- 61

تفاصيل المبادرات ---------- 64

خارطة طريق مُلهِمة ---------- **99**

الاستغلال الأمثل لموارد المملكة ---------- 100

القيمة المنعكسة على الإنسان ---------- 101

الاستثمار في المستقبل ---------- 102

المصطلحات والتعريفات ---------- 103

إشعار ---------- 104

المراجع ---------- 106

الفصل الأول

استثمارٌ برؤية

01

ارتباط البرنامج برؤية المملكة العربية السعودية 2030

انطلاقاً من كونه ركيـــزة وعامل تمكين أساســـي لرؤية 2030، يعمل برنامج صندوق الاســـتثمارات العامة على تعزيز جهود الصندوق التي لا تقتصر فقط على تنمية ثروات المملكة من خلال الاســـتثمار في المشـــاريع المجدية مالياً عالمياً، بل تشـــمل الاســـتثمار في المشـــاريع المحلية التحفيزية، التي ســـتحقق إمكانات النمـــو للقطاعات ذات الأولوية في المملكـــة، الأمر الذي سيُســـهم في خلـــق أثـــر اقتصادي شـــامل تتجلى أبرز مظاهره في اســـتحداث الوظائف، والمســـاهمة في نمـــو الناتج المحلي الإجمالـــي غيـــر النفطي، وزيادة المحتوى المحلي، وازدهار القطاع الخاص، فضلاً عن تحســـين جـــودة الحياة بصورة عامة، وترســـيخ مكانة المملكة الرائدة عالميـــاً على مختلف الأصعدة.

وتماشـــياً مع الرؤية الواعدة، ســـيواصل برنامج الصندوق – وهو أحد البرامج التنفيذية لرؤية 2030 – في نســـخته الثانية 2021-2025 جهوده ومســـاعيه لتحقيق الأهداف المناط بالصندوق إنجازها، من حيث الإســـهام في تنويع الاقتصاد، وتطوير القطاعـــات الجديدة، وجعلها تحظى بمجتمع حيوي واقتصـــاد مزدهر ووطن طموح.

أهداف رؤية 2030 ذات العلاقة المباشرة ببرنامج صندوق الاستثمارات العامة

المستوى الأول

مجتمع حيوي	تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية
	تمكين حياة عامرة وصحية
اقتصاد مزدهر	تنمية وتنويع الاقتصاد
	زيادة معدلات التوظيف
وطن طموح	تعزيز فاعلية الحكومة
	تمكين المسؤولية الاجتماعية

المستوى الثاني

- تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد
- تعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة
- إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة
- تعظيم أصول ودور صندوق الاستثمارات العامة كمحرّك للنمو
- ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي
- تعميق اندماج الاقتصاد السعودي في المنظومة الإقليمية والعالمية
- تنمية الصادرات غير النفطية

المستوى الثالث

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

02

لمحة عن الصندوق

النشأة والانطلاق

يعتبر صندوق الاستثمارات العامة؛ صندوق الثروة السيادية للمملكة العربية السعودية، وهو عامل محوري في تحقيق رؤية 2030، ومحفز اقتصادي رائد للمملكة.

ومع وجود الصندوق في قلب التحول والتطورات المتسارعة التي تعيشها المملكة؛ جاء المرسوم الملكي رقم (م/ 62) في عام 2014م ليوسّع من نطاق أنشطته، حيث منحه صلاحية تأسيس شركات جديدة داخل وخارج المملكة، سواء بشكل مستقل أو من خلال التعاون مع القطاعين الحكومي والخاص، دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من مجلس الوزراء.

وكرافدٍ اقتصادي فاعل، ساهم الصندوق على مر الأعوام في تأسيس العديد من الشركات الوطنية الرائدة، وتمويل العديد من المشاريع والشركات الحيوية والمشاركة فيها، إلى جانب تقديم الدعم المالي للمبادرات ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، والتي أحدثت أثراً إيجابياً وملموساً على مكانة المملكة لدى الدول والشعوب الأخرى.

واليوم يحتل صندوق الاستثمارات العامة مرتبة متقدمة ومؤثرة في مصاف صناديق الثروة السيادية في العالم، محققاً نجاحات عالية أحدها تعزيز حضور المملكة الفاعل ضمن مجموعة العشرين، إلى جانب القفزات المبهرة في سياق العمليات الاستثمارية الاستراتيجية وصفقات الاستحواذ والبنية الأساسية وتكوين الشراكات الاستراتيجية، وذلك في إطار من البلورة والتناغم الخلّاق مع غايات رؤية 2030 وبرامجها ومبادراتها التي تستهدف إحداث التحول والتغيير عبر ذراع اقتصادي قوي ومتين وراسخ يحقق الأهداف ويضمن الاستدامة، وينهض بتأدية دور استراتيجي حيوي في إطار تحقيق مستهدفات هذه الرؤية الرامية إلى دفع عجلة التحوّل الاقتصادي الوطني وتحقيق تغيير إيجابي ومستدام في بلادنا الغالية.

الإنجاز والمستقبل

يُعد صندوق الاستثمارات العامة صندوق الثروة السيادية للمملكة، وأحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، استناداً إلى القفزات النوعية التي أحدثها على الصعيدين الاقتصاديين المحلي والعالمي، عبر جملة من المشروعات الاستثمارية العملاقة، التي أسهمت في دفع عجلة التحول الاقتصادي الوطني، كما عمّقت مفهوم التغيير الإيجابي المستدام في سياق الجهود الاستثمارية العالمية.

وبصفته المستثمر المسؤول والمؤثر والفاعل، الذي يدرك دوره المركزي في تحقيق رؤية 2030، ويدرك مكانته في إحداث الحراك في الاقتصاد العالمي بوصفه الشريك المفضل للشركات والمستثمرين في جميع أنحاء العالم. إلى جانب كونه منصة وطنية كبرى تقود عملية التحول الاقتصادي الوطني، وتسعى إلى تحفيز تطوير القطاعات في المستقبل محلياً وعالمياً، عبر تطبيق أعلى المعايير العالمية، والتكيف مع التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي.

التخطيط والتواؤم مع رؤية 2030

في خطوة بالغة الأهمية للصندوق، ونقلةٍ نوعية في مسيرته؛ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (270) في عام 1436هـ الموافق للعام 2015م المتضمن نقل ارتباطه الإداري من وزارة المالية إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وإعادة تكوين مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة ليصبح برئاسة رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وفي عام 2017 تم إطلاق برنامج الصندوق بنسخته الأولى لإنجاز الأهداف التي تخدم رؤية 2030.

لقد منح هذا القرار والتطوير في البنية المؤسسية والتنظيمية الصندوق صلاحيات أعم، وكلَّفه بمهام أشمل، وقلَّده مسؤوليات وطنية استراتيجية أكثر حضوراً وأدق توصيفاً؛ الأمر الذي حقق له الانطلاق ضمن آفاق أرحب وأوسع في حقله الاقتصادي، وترجم أهمية الدور الاستراتيجي المناط به بلورته في ضوء مستهدفات رؤية 2030، من خلال مساهمته في تنمية الاقتصاد المحلي، وتوسيع محفظته من الأصول العالمية، وتعظيم العائدات المستدامة على الاقتصاد الوطني.

1971م

إنشاء صندوق الاستثمارات العامة

2015م

نقل ارتباط الصندوق تنظيمياً من وزارة المالية إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

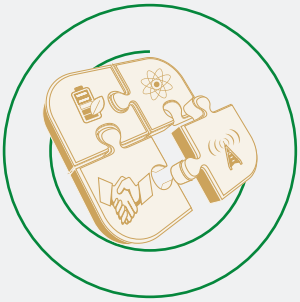

2017م

إطلاق برنامج صندوق الاستثمارات العامة (2018 - 2020)

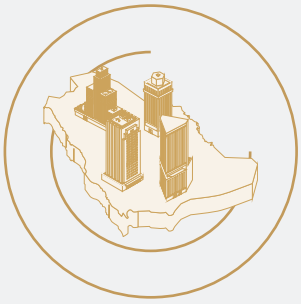

2021م

إطلاق النسخة الثانية من برنامج صندوق الاستثمارات العامة (2021 - 2025)

03

لمحة عن البرنامج

دُشن برنامج صندوق الاستثمارات العامة في عام 2017م ضمن منظومة متكاملة من البرامج التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتحقيق رؤية 2030؛ ليعمل يداً بيد مع البرامج الأخرى للمساهمة في تنمية المملكة الاقتصادية والاجتماعية، وإبراز مكانتها عالمياً، وإظهار قوتها الاستثمارية الرائدة.

يُعنى برنامج الصندوق بشكل مباشر بمسؤولية تحقيق الركيزة الثانية للرؤية، المتمثلة في خلق "اقتصاد مزدهر"، وقد أسهم خلال نسخته الأولى (2018 - 2020م) في تحقيق أثر فعلي وملموس على الصعيد الاستثماري والاقتصادي، فكراً وأداءً عالمياً وتخطيطاً وتطبيقاً.

اليوم، وبعد أن قطع البرنامج شوطاً مهماً في إنجاز العديد من استثمارات الصندوق الطموحة وخططه المؤسسية؛ ينطلق إلى رسم سياساته واستراتيجياته وخططه ورؤيته للأعوام المقبلة (2021 - 2025م)، من خلال تحديد الأهداف الرئيسية والتفصيلية على مستوى الاستثمارات المحلية والعالمية، وبلورة دور الصندوق كمحرك للتنوع الاقتصادي، باعتباره ضمن أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم؛ عبر تطوير القطاعات الاستراتيجية، وتأسيس شراكات اقتصادية وطيدة تُسهم في تعميق أثر المملكة ودورها في المشهد الإقليمي والعالمي.

وسيستمر برنامج صندوق الاستثمارات العامة في سعيه لتحقيق الأهداف المناط بالصندوق تحقيقها، وهي:

الأهداف المباشرة

1. تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
2. إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
3. بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة
4. توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

04

غاية الصندوق

سعياً إلى تحديد المبادئ الرئيسة لغاية الصندوق الجوهرية، طرح الصندوق السؤال الارتكازي الآتي: "ما التعبير الذي يصف صندوق الاستثمارات العامة خلال قيامه بدوره الأمثل؟"، من هنا تولدت المبادئ الأربعة التي تمثل الأساس الذي رسم الصندوق على ضوئها غايته الرئيسة، وهي:

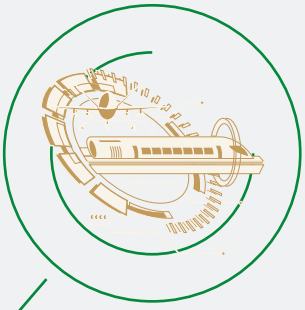

رسم ملامح المستقبل

من خلال الابتكار، وانتقاء الفرص، وتعظيم الاستثمار؛ للحفاظ على تراث المملكة وتحقيق ازدهارها، وبناء مستقبل مشرق للأجيال.

الريادة في الابتكار

سعياً إلى آفاق الريادة في جميع المجالات، عبر تسخير جهوده لإعادة رسم القطاعات، ودفع عجلة الإبداع، وتحقيق التحول الاقتصادي في المملكة.

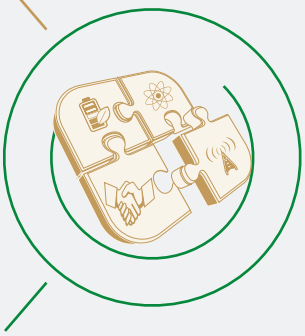

التميز في بناء العلاقات

عبر ثرواته المالية وكفاءاته البشرية المميزة، يبني شبكة واسعة من العلاقات المثمرة، ويسخر طاقات المملكة في اغتنام الفرص الواعدة حول العالم.

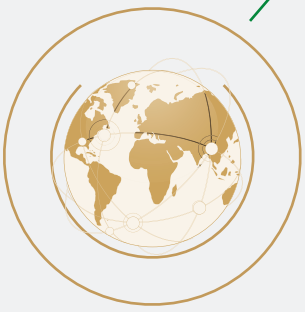

إلهام العالم

عن طريق قراراته التي تهدف إلى تحقيق تطوير القطاعات وتقدُّم الأداء، وتحسين جودة حياة الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

حـدد صنـدوق الاسـتثمارات العامـة غايتـه التـي تنبثـق من منطلـق محلي يتوسـع ليصـل أثرهـا إلى المسـتوى العالمي، وتأتي هـذه الغايـة بمثابة منارة توجّـه رؤيته واسـتراتيجيته ورسـالته، وهي:

"نَهْضَةُ المَمْلَكَة.. ارْتِقَاءٌ للعَالَم"

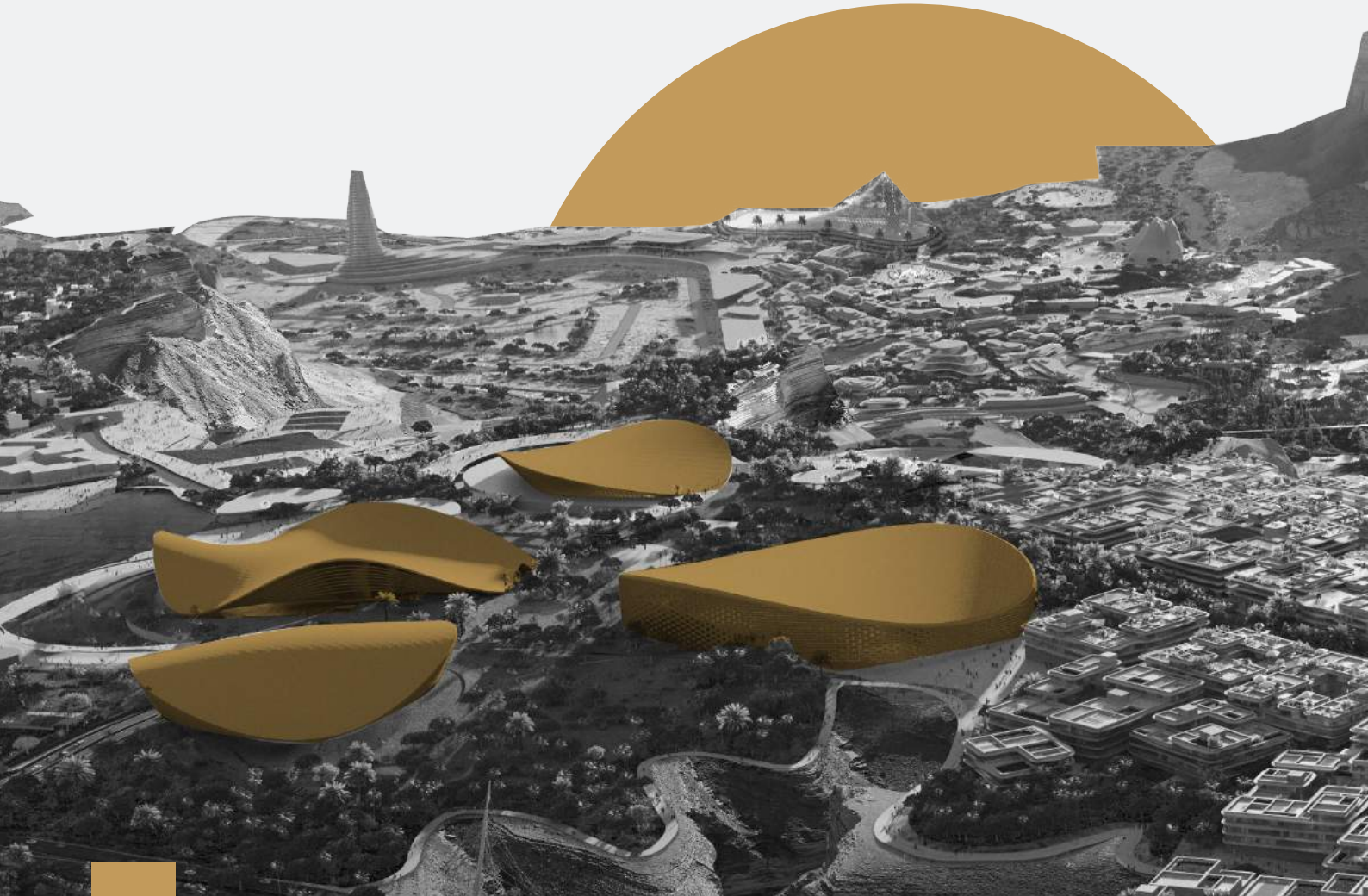

05

نستثمر للوطن

ينهـض صندوق الاسـتثمارات العامة منذ تأسيسـه بدور رائـد في دفع عجلة التحول الاقتصادي السـعودي وتنويعه، والإسـهام في تشكيل ملامح مسـتقبل الاقتصاد العالمي.

وبصفته الذراع الاسـتثماري الأساسـي للمملكة؛ فإنه يسعى عبر دخوله في استثمارات فريـدة، وتعاونـه مـع جهـات عالميـة مرموقـة في إدارة الاسـتثمارات، إلـى تحقيق عائـدات مالية مجديـة وقيمة حقيقيـة طويلة المدى.

وباعتبـار الصنـدوق قوة اسـتثمارية كبـرى، وعامل تمكـين رئيس، جـاء برنامجه كأحـد البرامـج التنفيذيـة لتحقيـق رؤيـة 2030 مـن أجـل تعزيز جهـوده في بناء محفظـة متنوعـة، وتمكين العديد مـن القطاعـات الواعدة، والاسـتثمار في عدد من أهم الشـركات الابتكارية في العالم، وبناء شـراكات من شـأنها ضمان أن تكون المملكـة في طليعـة الدول الاقتصاديـة عالمياً.

الفصل الثاني

أعوام مضت.. لصناعة التحول في الاستثمار

01

أين نحن اليوم

شـهد صندوق الاسـتثمارات العامة خلال مسيرة برنامجه (2018 - 2020م) الكثير من التحولات، وكان أداؤه استثنائياً رغـم كل الظـروف والتحديـات، حيـث حقق الصندوق أثـراً كبيراً حصد أصـداء محلية وعالمية عاليـة، ونمواً كبيراً في المحفظـة الاسـتثمارية، كمـا قـام بعدة أنشـطة اسـتثمارية بارزة علـى الصعيديـن المحلي والعالمي، واسـتحداث وظـائف جديدة مباشـرة وغير مباشـرة. وعلى المسـتوى المؤسسـي، أطلق الصندوق عدداً من المبادرات، وأنشـأ إدارات جديـدة، وأعـد خطة طموحة شـملت المسـؤولين التنفيذيين مـن جميع الإدارات وخبراء في شـتى المجالات.

وبعـد كل هـذه الإنجـازات والمبـادرات التـي حققها الصنـدوق خلال نسـخة برنامجـه الماضية، يأتي عـام 2021م بمثابـة انطلاقـة مكمِّلـة لمسـيرته التنموية التي تهـدف إلى الاسـتثمار في القطاعـات الواعدة، وتحفيـز تطويرها، وتعظيـم العائـدات المسـتدامة على الاقتصـاد الوطني.

02

منجزات وشواهد

عمل برنامج صندوق الاستثمارات العامة على إنجازات كبيرة منذ تحوله ضمن رؤية 2030، وارتباطه بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في عام 2015م. وكذلك خلال فترته ما بين (2018م - 2020م)؛ حيث عالج عبرها العديد من التحديات التي كانت تواجهه، وساهم من خلالها بتحقيق أثر واضح على الصعيدين المحلي والعالمي، ومن أبرزها:

على نطاق المحفظة الاستثمارية

ارتفع حجم النمو في الأصول تحت الإدارة منذ تحول الصندوق إلى حوالي 3 أضعاف بنهاية عام 2020م بقيمة ما يقارب 1.5 تريليون ريال سعودي، ومن أبرز ملامح هذا النمو ما يلي:

النمو في الأصول تحت الإدارة

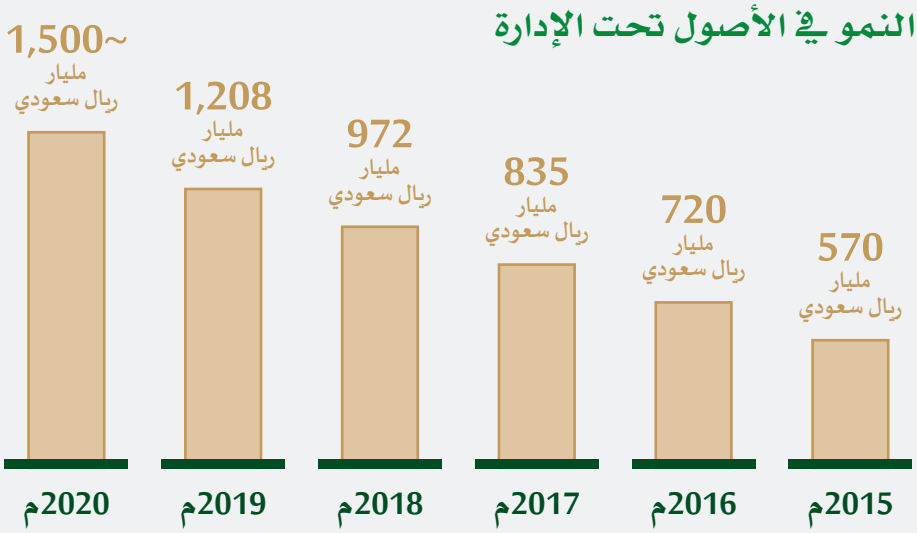

حقق صندوق الاستثمارات العامة زيادة كبيرة في إجمالي عائد المساهمين، حيث تضاعف على النحو التالي:

إجمالي عائد المساهمين

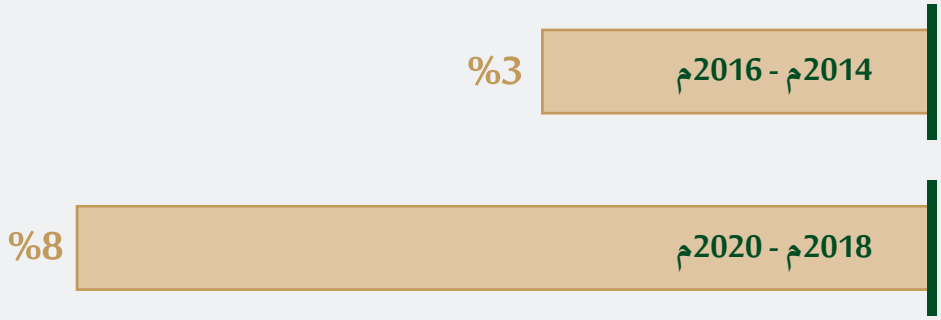

- الأرقام المذكورة أولية وغير مدققة.

على الصعيد المحلي

أسس صندوق الاستثمارات العامة أكثر من 30 شركة محلية في 10 قطاعات حيوية، وذلك بهدف رفع نمو أصول الصندوق من خلال إطلاق قطاعات جديدة لتنويع اقتصاد المملكة العربية السعودية والتوطين والاستثمار في القطاعات الواعدة، حيث ساهم في استحداث أكثر من 331,000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة، وتتمثل أبرز إنجازات الصندوق على الصعيد المحلي فيما يلي:

نيوم NEOM

شركة نيوم

انطلق العمل على بناء استراتيجية نيوم في عام 2017م، وتم تأسيس الشركة في عام 2019م، وتتمحور استراتيجيتها حول تطوير 16 قطاعاً متنوعة، هي: الطاقة والمياه والنقل والتقنيات الحيوية، بالإضافة إلى الغذاء والتصنيع والإعلام، والترفيه والثقافة والأزياء، والعلوم التقنية والرقمية، والسياحة والرياضة والتصاميم والبناء، والخدمات، والصحة والرفاهية، والتعليم والمعيشة.

وتتضمن نيوم مطاراً خاصاً بها؛ كما أنها في طور بناء منشأة صديقة للبيئة لإنتاج الهيدروجين، من أجل توفير حلول مستدامة لقطاع النقل العالمي، ومواجهة تحديات التغير المناخي، عبر حلول عملية لتخفيض الانبعاثات الكربونية، وتعد منطقة نيوم إحدى الأماكن النادرة على وجه الأرض التي تتيح لنا بناء نظام متكامل للطاقة المتجددة، يعتمد بنسبة 100% على مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح، وينتج وقوداً نظيفاً كالهيدروجين الأخضر. وقد انتقل المركز الرئيسي للشركة من مدينة الرياض إلى نيوم، بالإضافة إلى انتقال أكثر من 450 موظف للسكن والعمل في القرية الرئيسية للشركة. وتتميز نيوم بتصميم فريد وبُنيةٍ تحتيةٍ تُبنى من الصفر تضمن لها طابعاً فريداً، وهي تتغلب بذلك على قيود البُنى التحتية القديمة، وتم إطلاق المرحلة الأولى من تطوير مدنها الإدراكية، ببنية تحتية متكاملة تعمل بتقنية 5G، بالإضافة إلى أنه تم توقيع عقد مع شركة بيكتل العالمية لتطوير البنية التحتية لمشروع نيوم.

وفي بداية العام 2021م أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد ورئيس مجلس إدارة شركة نيوم عن مشروع مدينة "ذا لاين" باكورة المشاريع التطويرية الضخمة ليشكل الانطلاق لتحويل حلم المدينة المستقبلية في شمال غرب المملكة إلى واقع على الأرض على امتداد 170 كيلومتراً.

ويهدف مشروع "ذا لاين" لخلق بيئة جاذبة للمبدعين وروّاد الأعمال والمستثمرين، برؤية مستقبلية تتمحور حول الإنسان والطبيعة في مدينة لا مثيل لها في أي من المدن الذكية عالمياً، وستضم المدينة مجتمعات إدراكية مترابطة ومعززة بالذكاء الاصطناعي، وتتميز "ذا لاين" بما يلي:

- ستكون خالية من المركبات لتحافظ على 95% من الطبيعة في أراضي نيوم.
- إمكانية التنقل مشياً على الأقدام في المجمعات السكنية بمدة لا تتجاوز 5 دقائق.
- ستعتمد المدينة بالكامل على الطاقة النظيفة.
- إمكانية الانتقال بين أقصى نقطتين في المدينة خلال 20 دقيقة.

شركة البحر الأحمر للتطوير

أُطلِقَت بهدف تقديم تجربة فاخرة في قطاع السياحة، حيث تجمع أعمالها بين الطبيعة والثقافة والمغامرة، بطريقة سلسة لتلبية الاحتياجات الفريدة لكل زائر، كما أنها ستعزز من مكانة المملكة على خارطة السياحة العالمية، وستوفر مجموعة واسعة ومتنوعة من الفرص للشركات لتكون جزءاً من أحد أسواق السياحة الأسرع نمواً في العالم.

تم اعتماد المخطط العام لمشروع البحر الأحمر بمباركة خادم الحرمين الشريفين في ديسمبر 2018م، وتم توقيع شراكة مع شركة الطائرات المروحية لتأمين الإخلاء الطبي الطارئ خلال مرحلة الإنشاءات، كما تم توقيع عقد شراكة مع شركة أكوا باور وهي إحدى الشركات الوطنية الرائدة في هذا المجال، لبناء البنية التحتية لخدمات المياه، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وتوليد الطاقة عن طريق الطاقة الشمسية والرياح، وبناء أكبر محطة بطاريات لتخزين الطاقة بالعالم، بالإضافة إلى بناء محطة تبريد.

القدية

شركة القدية للاستثمار

تم تدشين المشروع في أبريل 2018 وذلك بتشريف من خادم الحرمين الشريفين وسموّ وليّ عهده الأمين، حيث تهدف الشركة إلى جعل منطقة "القدية" عاصمة الترفيه والرياضة والفنون في المملكة، ولتكون وِجهة متكاملة تقدِّم تجارب مميزة وتصنع لحظات ممتعة لا تنسى.

كما تتمثل رؤية الشركة في إنشاء وجهة إبداعية معترف بها عالمياً باعتبارها مزيجاً فريداً من التجارب الأكثر ابتكارًا، والعمل على إنشاء مبان مميزة لإيواء هذه الأنشطة وإحياء هذه الرؤية.

وتعمل "القدية" على مستوى واسع النطاق مع الشركات المحلية لبناء الأساسات والطرق والجسور وتهيئة أمن المواقع وأعمال التمكين الأخرى، وقد تم توقيع عدة عقود للبدء بأعمال بناء البنية التحتية، ومن ضمنها عقد تنفيذ الطرق والجسور لمنطقة أسفل الجبل وذلك للخطوط الرئيسية بقيمة تتجاوز 600 مليون ريال، حيث تم طرح منافسة إنشاء الطرق في الجزء العلوي من أرض المشروع والتي تقدر قيمتها بمبلغ 1.1 مليار ريال سعودي، وفي السياق ذاته قامت الشركة بمنح 10 عقود إنشاء لشركات سعودية بقيمة تبلغ 2 مليار ريال.

وقد تم العمل على تطوير الخطة الرئيسية للقدية، ومن المقرر افتتاح المرحلة الأولى في عام 2023، وستتضمن أكثر من 60 مشروعًا وأكثر من 300 نشاط يضم مجال الإبداع والفنون والضيافة والثقافة والترفيه والرياضة، وتم التخطيط للمرحلة الثانية والمراحل اللاحقة لتوسيع عروض القدية وزيادة قدرة المشروع لتمكين النمو المستدام للمشروع ولضمان تكرار الزيارة.

وسيكون هناك خطط لربط المشروع بمطار الرياض عبر المترو، كما سيتم الربط بوسائل النقل العام الأخرى في الرياض، وتركز الشركة على الإدارة الفعالة للنفايات من خلال تقليل كميات النفايات في المقام الأول، وإعادة تدويرها بعد ذلك، وزيادة التنوع البيولوجي على أراضي القدية، وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المائية من خلال تقليل الاستهلاك واستخدام المياه وإعادة استخدامها بكفاءة وخلق مناخ خارجي لطيف لتشجيع المشاة.

شركة روشن العقارية

شركة روشن العقارية هي إحدى شركات صندوق الاستثمارات العامة، والمطور العقاري الوطني، تعمل على تطوير أحياء سكنية بمعايير عالمية تتناسب مع تطلعات المجتمع السعودي.

تعمل الشركة على الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق العقاري نتيجة للطلب المتنامي على قطاع الإسكان في المملكة، إلى جانب المساهمة في زيادة نسبة تملك الوحدات السكنية إلى 70%، تماشياً مع أهداف صندوق الاستثمارات العامة ورؤية 2030.

كما سيتم تطوير وبناء أحياء سكنية حديثة ومتكاملة في أربع مناطق وأكثر من تسع مدن رئيسية، وستسهم أحياؤها في دعم المحتوى المحلي، من خلال الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المحلية، وتوطين الخبرات العالمية لتعزيز نمو القطاع العقاري في المملكة.

وقامت روشن خلال فترة وجيزة منذ إطلاقها في منتصف عام 2020م بإعلان أول أحيائها السكنية في مدينة الرياض، حيث تمتد مساحته لأكثر من 20 مليون متر مربع، ويضم أكثر من 30 ألف وحدة سكنية، وهي الخطوة الأولى ضمن خطة لتطوير مجتمعات وأحياء سكنية في مختلف مناطق المملكة على مدى عشر سنوات؛ لتلبية طموحات وتطلعات المجتمع.

إضافة إلى ذلك، أرست الشركة عقوداً بقيمة 1.6 مليار ريال سعودي على عدد من الشركات المحلية والعالمية، لبدء أعمال المقاولات للمرحلة الأولى من حيّها الأول في مدينة الرياض، والتي تشمل البناء والتطوير والإنشاء مثل الأعمال الترابية ومركز المبيعات وأعمال التمكين الأخرى، والإشراف على الموقع وجمع التجهيزات الأخرى اللازمة، حيث تم البدء بالإنشاءات للمرحلة الأولى في بداية ديسمبر 2020م، على أن تكون الوحدات السكنية متاحة للبيع على الخارطة خلال عام 2021م.

شركة أمالا

تأسست الشركة بهدف تطوير وإدارة منتجعات "أمالا" على البحر الأحمر، حيث ستكون وِجهة سياحية فائقة الفخامة، ومتخصصة في النقاهة والصحة والعلاج؛ لتكون ضمن أفضل الوِجهات السياحية الفاخرة.

وكشفت أمالا عن تصميم المطار الدولي الخاص بها، الذي اعتمدت فيه على الأسلوب المتميز الذي يطبق مجموعة ممارسات فريدة في التصميم استوحيت من موقعها وطبيعتها الصحراوية الخلابة. ومن المقرر استكمال تنفيذ المطار في عام 2023م، حيث من المتوقع أن يستقبل حوالي المليون زائر عند افتتاحه رسمياً.

كما أعلنت الشركة عن منح عقد التصميم والبناء في المرحلة الأولى من القرية السكنية العمالية في أمالا لشركة سعودية متخصصة، ويشمل العقد أيضاً المرحلتين الثانية والثالثة من الأعمال المدنية والبنية التحتية للقرية، وتماشياً مع أهداف رؤية أمالا فيما يتعلق بمحور الاستدامة، سيعتمد تطوير القرية السكنية العمالية على أساليب التصنيع خارج الموقع وتقنيات البناء المعيارية، مما سيقلل التأثير البيئي لعمليات التصنيع والتركيب في القرية، كما سيساعد هذا النهج على تسريع التسليم وضمان مستويات جودة أفضل.

وتشكّل الاستدامة حجر أساس في تطوير مشاريع الشركة، حيث ينطوي العمل على أكثر من اثني عشر معيار للاستدامة تغطي كل المجالات بدءاً من استخدام الطاقة الشمسية بالكامل إلى إدارة النفايات وإعادة التدوير.

شركة إدارة وتطوير مركز الملك عبدالله المالي

تم تأسيس شركة إدارة وتطوير مركز الملك عبدالله المالي في إبريل 2018م؛ لتسريع وتيرة العمل والتطوير على مساحة تبلغ 1.6 مليون متر مربع، والتي تحتوي على أكثر من 70 برج ومباني مكتبية وسكنية وفندقية وفق أعلى المعايير العالمية، أعلاها برج صندوق الاستثمارات العامة البالغ 380 متراً، والذي يتضمن 77 طابقاً ليكون أيقونة المشروع ونقطة الترحيب في المملكة والمنطقة.

وسيكون المركز منطقة أعمال حيّة للرياض وللمملكة العربية السعودية، والوجهة الرئيسية للشركات العالمية، والمقر الرئيسي لعملياتها في المملكة، بالإضافة إلى توفيره لمناطق مخصصة للأنشطة الثقافية والترفيهية بما في ذلك صالات السينما والعروض المسرحية والفعاليات الترفيهية.

شركة العلم لأمن المعلومات

تأسست شركة العلم لأمن المعلومات "عِلم" في يونيو من العام 1988م، ثم تحولت لشركة مساهمة مملوكة لصندوق الاستثمارات العامة في نوفمبر 2007م. وتهدف الشركة إلى تقديم العديد من الحلول التقنية والمنتجات الإلكترونية والخدمات الاستشارية، إضافة إلى حلول الاستعانة بمصادر رقمية خارجية، علاوةً على عمليات التدريب لعملائها من القطاعين العام والخاص، كما توفر قاعدة الموارد البشرية القوية لـ"عِلم" عبر 13 قطاعًا، حلولاً ومنتجات مبتكرة ومخصصة لعملائها في القطاعين العام والخاص في مختلف المجالات كالخدمات الحكومية العامة للأفراد والشركات مثل الخدمات العامة لوزارة الداخلية والبلديات والعمل والتنمية الاجتماعية، إضافة إلى القطاعات الصحية والمالية والعقار والنقل والحج والعدل، مما يمس الحياة اليومية لملايين السعوديين والمقيمين على حد سواء، ومن بين أبرزها منصة "أبشر" التابعة لوزارة الداخلية، وهي منصة رقمية متكاملة تتيح للمواطنين والمقيمين وأصحاب الأعمال تنفيذ أكثر من 160 عملية إلكترونية تفاعلية، بالإضافة إلى العديد من الخدمات المهمة الأخرى: كخدمة مقيم، وخدمة يقين، وخدمة العمرة، وخدمة تم، وخدمة ربط التأمين الصحي، وغيرها.

وتجدر الإشارة بأنه خلال عام 2020م، أُبرمت اتفاقية صفقة استحواذ شركة عِلم على حصة الصندوق في شركة تبادل بنسبة 100%، حيث تتماشى هذه الصفقة مع التزام صندوق الاستثمارات العامة بتعزيز نمو شركات محفظته عبر تطوير الشراكات وخلق الفرص فيما بينها، وذلك بهدف تمكينها لتكون شركات وطنية رياديّة تسهم بخلق الأثر الاقتصادي الإيجابي. ولذا، ستثمر هذه الصفقة عبر دمج سلسلة القيمة للخدمات اللوجستية في تأسيس منظومة استراتيجية تقنية متكاملة، تنسجم مع أهداف برنامج الصندوق لدعم جهود التحول الرقمي والبنية التقنية التحتية في المملكة كأحد مستهدفات رؤية 2030.

كما تتطلع "علم" بتقديم حلولها المبتكرة من خلال كفاءاتها الوطنية وتكامل حلولها مع شركاتها التابعة إلى الدخول في العديد من الفرص الجديدة، وتقديم المزيد من الحلول الرقمية والخدمات والمنتجات الإلكترونية لمختلف القطاعات والمبادرات الوطنية، وذلك تعزيزاً لمكانتها محلياً وإقليمياً.

شركة أكوا باور

تعمل الشركة في تطوير واستثمار وتشغيل محطات توليد الطاقة وتحلية المياه، وقد اشترى الصندوق ما نسبته 50% من الشركة، وتطورت أعمال الشركة لتملك 62 محطة كأصول لعمليات التشغيل والبناء أو التطوير المتقدم في 13 دولة، بمجموع موظفين يفوق 3,500 موظف. كما أنجزت الشركة ودرست العديد من المشاريع في تحلية المياه بتقنيات متقدمة في العديد من الدول منها: المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة، وتبرُز أهمية الشركة في كونها شركة وطنية رائدة ذات قدرة على التنافس عالميًا، مع الأصول الأخرى للصندوق في قطاع الطاقة، وتبني القدرات المحلية في الطاقة المتجددة.

الشركة العربية السعودية للاستثمار

شركة سنابل للاستثمار هي إحدى الشركات المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، تأسست في شهر أكتوبر من العام 2009م برأس مال قدره 20 مليار ريال سعودي، حيث تقوم استراتيجية الشركة على الاستثمار بعيد المدى محلياً وعالمياً. وتلعب الشركة دوراً محورياً لتعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة من خلال استثمارها في أصول متنوعة من شأنها تعزيز مسيرة التنمية في المملكة. كما تساهم سنابل في زيادة العوائد الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامة مع بناء شراكات استراتيجية لمستقبل أكثر ازدهاراً. وفي عام 2019م، قامت الشركة بمراجعة وتحديث استراتيجيتها – بما يتماشى مع أهداف واستراتيجية الصندوق– من خلال تركيزها على استثمارات النمو الخاصة وفي مختلف المراحل ابتداءً بمرحلة الاستثمار الملائكي وحتى مرحلة ما بعد الطرح الأولي على أسس تجارية ربحية محلياً وعالمياً. وصلت قيمة أصول الشركة بنهاية الربع الثالث من عام 2020م إلى حوالي 30 مليار ريال سعودي.

الشركة الوطنية للشراء الموحد

يمتلك الصندوق كامل أسهم الشركة الوطنية للشراء الموحد (نوبكو)، والتي تعمل على توفير كافة الخدمات الشرائية واللوجستية لتأمين المستلزمات الدوائية والأجهزة الطبية للقطاعات الصحية داخل المملكة، وتهدف الشركة لرفع كفاءة الإنفاق الحكومي في المجال الصحي عن طريق الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية والرقمية، وأن تسخر فرصاً استثمارية لتوطين الصناعات الدوائية، وقد لعبت الشركة دوراً أساسياً في جهود المملكة في التصدي لجائحة كورونا بتوفير فحوصات PCR والمعدات الوقائية واللقاحات، كما أطلقت العديد من المشاريع التي تهدف لرفع مستوى الخدمات الصحية ، منها خدمة وصفتي، وتطبيق صحتي، وتطبيق الممارسين الطبيين، وإطلاق العيادة الافتراضية، بالإضافة لإبرامها شراكة استراتيجية لإنشاء مركز لتخزين وتوزيع الأدوية؛ في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، ويعد المركز أحد أكبر المراكز اللوجستية في المنطقة وتبلغ مساحته 97 ألف متر مربع، ويحتوي على أرفف يبلغ ارتفاعها 50 مترا تعمل آليا بأحدث التقنيات لتخزين وترتيب البضائع، إضافة إلى 56 بوابة لاستقبال جميع أنواع الشاحنات ومواقف مهيأة لاستقبال 180 شاحنة في وقت واحد لتسهيل عمليات التحميل والتنزيل، وأسهمت بشكل واضح في وصول أول دفعة من لقاح كوفيد19– "فايزر" إلى المملكة حيث نفذت مساراً إجرائياً يضمن وصول اللقاحات في الوقت المناسب والكمية المناسبة تحت الظروف المناسبة.

الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني

تأسست شركة "سالك" عام 2009م وهي مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة ويتمثل دورها الأساسي في المساهمة بتحقيق استراتيجية الأمن الغذائي للمملكة العربية السعودية عبر استثمارات متنوعة محلية وخارجية تحقق عوائد مالية تضمن لها الاستدامة والنمو.

ويبلغ رأس مال سالك 4.8 مليار ريال وقد استثمرت في العديد من الشركات العالمية في مجال الزراعة وتجارة الحبوب والأرز واللحوم في كل من أوكرانيا وكندا والهند والبرازيل وأستراليا وبريطانيا.

وعلى الرغم من كافة التحديات التي واجهت سالك خلال جائحة كورونا إلا أنها استطاعت أن تحقق العديد من النجاحات في عام 2020م حيث أسست الشركة الوطنية للحبوب بشراكة استراتيجية مع شركة البحري لإقامة محطة ينبع للحبوب، كما ورّدت أول شحنة قمح من إنتاج استثماراتها في أوكرانيا بواقع 64 ألف طن من القمح عالي الجودة لصالح المؤسسة العامة للحبوب، بالإضافة إلى تدخلها السريع في توريد بعض السلع الغذائية الأساسية والمساهمة في استقرار أسعارها مثل البيض والبصل واللحوم الحمراء.

وتستهدف شركة سالك خلال الأعوام المقبلة توريدَ كميات أكبر من السلع الأساسية عبر استثماراتها الخارجية والعمل على رفع الكفاءة التشغيلية للاستثمارات القائمة بالإضافة إلى تطوير علاقاتها مع الشركات العالمية الرائدة في مجال تجارة الحبوب وتصنيع الأغذية، كما تنوي الشركة التوسع في الاستثمارات المحلية والعالمية وفق استراتيجيتها ومنها الاستثمار في التقنيات الزراعية التي تهدف إلى ترشيد استخدام المياه ورفع كفاءة الإنتاج والمحافظة على البيئة.

شركة نون

شركة وطنية رائدة تساهم في تطوير وتوسيع قطاع التجارة الإلكترونية، حيث يمتلك الصندوق 50% من أسهمها.

امتدت خدماتها لتغطي أكثر من 120 مدينة ومحافظة في المملكة العربية السعودية بالإضافة لجميع إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة، وأيضاً في جمهورية مصر العربية. كما أصبحت تتميز بأسطول توصيل واسع وضخم، يعد أحد أكبر الأساطيل في المنطقة، مما مكّنها أثناء الجائحة من خدمة العملاء في المنطقة، وقد أطلقت الشركة منصة "محلي" وهي معنية بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض منتجاتهم على المنصة والتي تضمن وصولهم لعدد كبير من العملاء.

الشركة السعودية لتقنية المعلومات

تأسست الشركة السعودية لتقنية المعلومات "سايت" في شهر مايو من العام 2017م. وهي إحدى الشركات المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة المعنية بتوفير خدمات وحلول رقمية وسيبرانية بكوادر وطنية للمساهمة في إثراء المحتوى المحلي، وتأمين البنية الأساسية الوطنية الحساسة وأهم الأصول المعلوماتية، وتأهيل وتطوير رأس المال البشري المتخصص، وذلك بهدف المساهمة في وضع الأساس لبناء منظومة اقتصادية معرفية مستدامة في القطاع الرقمي والأمن السيبراني وتطوير التقنية في المملكة. وتستند الشركة على قدراتها الرقمية وحلول خبرائها المبتكرة وخدماتها المتطورة التي تؤهلها لتكون شريكًا أساسيًا في الابتكار وبناء مستقبل واعد في هذا القطاع.

وقد حققت الشركة السعودية لتقنية المعلومات "سايت" منذ إنشائها عدة إنجازات منها: مضاعفة عدد عملاء الشركة خلال عام 2020م كما قدمت خدمات لأكثر من مئتي كيان وطني من ضمن أهداف تأمين البنية الأساسية الوطنية الحساسة.

الشركة السعودية للصناعات العسكرية

الشركة السعودية للصناعات العسكرية هي إحدى الشركات المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، تأسست في مايو 2017م لدعم تحقيق مستهدفات رؤية 2030 بتوطين الصناعات العسكرية ونقل التقنية العالمية والمعرفة في القطاع إلى المملكة العربية السعودية. تستند الشركة إلى أحدث التقنيات وأفضل الكفاءات الوطنية لتطوير منتجاتٍ وخدماتٍ عسكريةٍ مبتكرةٍ بمواصفاتٍ عالميةٍ من خلال وحدات أعمالها الرئيسية، وهي: الأنظمة الجوية، والأنظمة الأرضية، والأسلحة والصواريخ، والإلكترونيات الدفاعية، والتقنيات الحديثة.

حققت الشركة السعودية للصناعات العسكرية عدة إنجازات ضمن مسيرة التوطين؛ كان من أبرزها الاستحواذ على شركة الإلكترونيات المتقدمة وشركة المعدات المكملة للطائرات المحدودة، بالإضافة إلى تأسيس عدد من المشاريع المشتركة مع كبرى الشركات العالمية، منها: شركة نافانتيا الإسبانية، وشركة سي إم آي البلجيكية، وشركة إل3 هاريس الأمريكية، ومجموعة تاليس الفرنسية.

الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري

تأسست الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري في عام 2017م، وقد ساهمت في إطلاق هذا القطاع بهدف تطوير سوق التمويل السكني في المملكة العربية السعودية، وتنشيط قطاع العقار وذلك من خلال تمكين المقرضين من تقديم حلول تمويلية سكنية طويلة الأجل تساعد على امتلاك المساكن الخاصة، وتعد أول شركة تحصل على ترخيص إعادة التمويل العقاري.

للشركة دور أساسي في إتاحة فرص تملك السكن الملائم للأسر السعودية، وتساهم في رفع نسبة تملك المنازل المناسبة للمواطنين إلى 70% بحلول عام 2030، وبلغت أصول الشركة حوالي 6.1 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من 2020.

الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة

أنشئت الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة "ترشيد" من قبل صندوق الاستثمارات العامة بهدف تطوير قطاع كفاءة الطاقة بالمملكة وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد المحلي. تلعب شركة "ترشيد" دوراً رئيسياً في تنمية هذا القطاع من خلال جذب الجهات الدولية الفاعلة في مجال الطاقة، واستقطاب الاستثمار الأجنبي والمساهمة في إيجاد الوظائف التي تتطلب مهارات عالية.

ومن أبرز الإنجازات التي حققتها في الفترة الماضية، تغيير أكثر من مليون مصباح لإنارة الشوارع في العديد من مدن المملكة، وإعادة تأهيل أكثر من 1200 مبنى حكومي سعياً لخفض التكاليف ورفع كفاءة الاستهلاك.

الشركة السعودية الاستثمارية لإعادة التدوير

أُنشئت الشركة بهدف المساهمة في الناتج المحلي، وتوفير فرص وظيفية، وتنمية الاقتصاد السعودي وذلك عن طريق تطوير قطاع إعادة التدوير بالمملكة.

وضمن التقدُّم الذي حققته الشركة، كان استحواذها على شركة "GEMS" الرائدة في مجال إعادة تدوير النفايات الصناعية الخطرة، وذلك في خطوة تشكل نقطة انطلاق للعمليات التشغيلية والتوسع في معالجة النفايات الأخرى. كما تعمل الشركة على تدشين أول محطة لمعالجة نفايات البناء والهدم في مدينة الرياض بقدرة استيعابية تصل إلى 600 طن في الساعة مما سيساهم في إعادة تدوير النفايات المتراكمة في المدينة.

شركة الطائرات المروحية

أُنشئت شركة الطائرات المروحية –المملوكة بالكامل للصندوق– كأول شركة تقدم خدمات الطائرات المروحية في المملكة لتلبية الاحتياجات المتنوعة.

وقد وقعت الشركة اتفاقية مع شركة "إيرباص" لشراء 10 طائرات مروحية "H125" وهي الأولى من نوعها بالمملكة حيث تتميز بقدرتها على الطيران في الأجواء الحارة والقاسية.

لدى الشركة حالياً 17 طائرة مروحية تخدم العديد من الاحتياجات كالنقل الطبي الجوي، النقل الخاص، واللافتات الجوية والرحلات السياحية.

شركة مشاريع الترفيه السعودية

تعد إحدى شركات الصندوق التي تهدف إلى تطوير قطاع الترفيه داخل المملكة، وبالشراكة مع (AMC) حصلت على الرخصة الخاصة بصالات السينما لتكون أول شركة تحصل عليها، وذلك في عام 2018م، وافتتحت في العام نفسه أول دارٍ للسينما في المملكة، وتتضمن خطة عملها افتتاح المزيد من دور السينما في المملكة العربية السعودية وذلك بالشراكة مع (AMC) أكبر مشغل لدور السينما عالمياً، بالإضافة لبناء مدن ومجمعات ترفيهية في مختلف المناطق حول المملكة.

صندوق الصناديق "جدا"

أنشئت شركة "جدا" لتحفيز الاستثمار في صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء، وبالتالي تمويل نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة من خلال هذه الصناديق بشكل مستدام وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

وضمن التقدُّم الذي حققته في الفترة الماضية، استثمارها ما يقارب 1,150 مليون ريال في 14 صندوق استثماري، بالإضافة إلى إطلاق برنامج "تطوير مدراء الصناديق الناشئين" بمشاركة العديد من مدراء الصناديق الناشئة.

شركة سيف

تهدف شركة "سيف" إلى تطوير وتنمية قطاع الحراسات والخدمات الأمنية الخاصة في المملكة، عبر تقديم مجموعة من الخدمات المميزة والتي تتماشى مع أفضل المعايير والممارسات العالمية. وستتبنى شركة "سيف" دوراً ريادياً وطنياً في تطوير القطاع، وذلك من خلال تطبيق أحدث التقنيات المتبعة عالمياً، وتقديم باقة من الخدمات الرائدة ذات الجودة العالية ضمن المجالات الرئيسية التالية:

- خدمات الاستشارات الأمنية.
- خدمات الحلول الأمنية المتكاملة.
- برامج التدريب والتطوير المعتمدة عالميا والتي تلبي متطلبات مختلف كوادر الحراسات الأمنية العاملة في القطاع الخاص بالمملكة.
- مراكز القيادة والتحكم عالية التقنية والمرتبطة بشكل مباشر بالجهات الأمنية المختلفة.

مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار

أُطلقت مبادرة مستقبل الاستثمار في عام 2017م، وتساهم المبادرة في تعزيز حضور الصندوق عالمياً وإقليمياً، حيث شارك في نُسخها الثلاث الأولى أكثر من 550 متحدثاً بحضور يزيد عن 13,000 شخص، لتكون المبادرة أحد أفضل 3 منتديات استثمارية على مستوى العالم، وقد تحولت المبادرة إلى مؤسسة فاعلة ومؤثرة على توجهات الاستثمار العالمية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أهداف تأسيس مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار

تهدف مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار إلى رعاية وتمكين الأفكار التي تحل المشكلات المجتمعية الأكثر إلحاحاً اليوم من خلال:

- تحديد حلول مبتكرة تتمحور حول التحديات المجتمعية في مجالات التأثير الأربعة: الرعاية الصحية والاستدامة والذكاء الاصطناعي وعلوم الروبوت، بما يُساهم في تشكيل تحالفات وتعزيز العلاقات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المشتركة.
- العمل بمثابة منصّة معرفة لمجتمع نخبة أصحاب المصلحة للتواصل مع المجتمع العالمي.
- دعم الأفكار المرتبطة بالمستقبل والتي تدعم التوجهات العالمية والمؤثرين الدوليين عبر المحتويات الإعلامية.
- إطلاق برامج تُساهم في تعزيز القيادة وإيجاد مُجتمعات نظيرة وتسريع التنفيذ وإدارة المشاريع بفعالية من البداية إلى النهاية.

كما تُساهم مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار في استمرارية المؤتمر السنوي (مبادرة مستقبل الاستثمار) عبر تنفيذ العديد من المبادرات المماثلة عالمياً، بالإضافة إلى نشاطات المؤسسة المختلفة طوال العام.

على الصعيد العالمي

أطلق صندوق الاستثمارات العامة محفظتي استثمار عالميتين:

- الاستثمارات العالمية الاستراتيجية
- الاستثمارات العالمية المتنوعة

وتم تحديد الاستثمارات العالمية على أنها الاستثمارات خارج المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد نجح الصندوق في تكوين علاقات واسعة مع مختلف المستثمرين العالميين ومدراء الأصول والبنوك الاستثمارية وشركات الوساطة العالمية ليصبح أحد أكبر الكيانات الاستثمارية على مستوى العالم.

وقد نجح الصندوق في توطيد مكانته عالمياً حيث ارتفع حجم الاستثمارات العالمية لتشكل 30% من إجمالي الأصول تحت الإدارة مقارنة بـ 5% في سنة 2017م، ونجح الصندوق في تنويع استثماراته جغرافياً وفي مختلف فئات الأصول وفي قطاعات مختلفة، من خلال التوسع في استثماراته في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

كما نجح الصندوق في الاستثمار في مختلف فئات الأصول لتشمل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الأسواق والأسهم العامة والخاصة والدخل الثابت والعقارات والبنية التحتية وغيرها، كما اتجه الصندوق لتنويع استثماراته في مختلف القطاعات حيث استثمر في قطاعات الصحة والتقنية والعقارات والبنية التحتية وخدمات المستهلك والمواصلات وغيرها.

وعلى الرغم من تبني صندوق الاستثمارات العامة لاستراتيجية طويلة المدى في استثماراته إلا أن ذلك لا يمنع الصندوق من انتهاز الفرص قصيرة المدى متى ما برزت، حيث نفذ الصندوق العديد من الصفقات في الأسواق العالمية العامة في عام 2020م لانتهاز الفرص التي برزت مع جائحة كورونا.

1- الاستثمارات العالمية الاستراتيجية

شهدت محفظة "الاستثمارات العالمية الاستراتيجية" نمواً كبيراً منذ إنشائها حيث تتضمن حالياً العديد من الاستثمارات العالمية المباشرة وغير المباشرة في الشركات الناشئة والصناعات المستقبلية، كما تشمل الشراكات العالمية والاستراتيجية، من ضمنها المشاركة في أكبر صندوق للاستثمارات الخاصة، وسيستمر الصندوق في المساهمة والاستثمار في القطاعات العالمية والتي بدورها ستحقق الأهداف المرجوة في دعم رؤية 2030 والتي تشمل تعظيم أصول الصندوق وعوائده وتنويعها وبناء شراكات اقتصادية واستراتيجية وتوسيع نطاق انتشار المملكة وتأثيرها عالمياً لتكون قوة رائدة في الاقتصاد العالمي، ومن أبرز أمثلة الاستثمارات المنضوية تحت هذه المحفظة:

SoftBank Vision Fund

صندوق رؤية سوفت بنك

صندوق الاستثمارات العامة هو المستثمر الرئيسي في صندوق رؤية سوفت بنك والذي يعد أكبر استثمار في صندوق خاص في قطاع التقنية، حيث خصص صندوق الاستثمارات العامة استثماراً قدره 45 مليار دولار في هذا الصندوق.

وقد استثمر الصندوق منذ تأسيسه ولا يزال في العديد من الشركات في قطاعات التقنية كإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والتقنية المالية والطبية وغيرها.

Blackstone

برنامج الاستثمار في البنية التحتية الأمريكية

يعد هذا الاستثمار واحداً من أكبر البرامج المكرسة للبنية التحتية في العالم، وقد التزم صندوق الاستثمارات العامة بالاستثمار في "برنامج صندوق بلاكستون للبنية التحتية الجديد"، وذلك بما يصل إلى 20 مليار دولار، حيث يعمل هذا البرنامج بشكل رئيسي على الاستثمار في قطاع البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية.

RUSSIAN DIRECT INVESTMENT FUND

صندوق الاستثمار المباشر الروسي

عقد صندوق الاستثمارات العامة و"صندوق الاستثمار المباشر الروسي" سلسلة من الاتفاقيات لاستثمارات تصل إلى 10 مليار دولار في مشاريع مشتركة بين المملكة وروسيا، حيث استثمر الصندوق ما يقارب 2 مليار دولار في قطاعات البنية التحتية، والتصنيع، والخدمات اللوجستية، وتجارة التجزئة.

برنامج الاستثمار في البرازيل

أعلن صندوق الاستثمارات العامة في أكتوبر 2019م وأثناء "مبادرة مستقبل الاستثمار"، عن رغبته في استثمار مبالغ تصل إلى 10 مليار دولار أمريكي في جمهورية البرازيل الاتحادية، ويقوم الصندوق حالياً بتطوير الشراكات اللازمة للاستثمار في جمهورية البرازيل بما يتماشى مع أهداف واستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة وقد تم حتى الآن الالتزام بالاستثمار في صندوقين للملكية الخاصة والبنية التحتية.

Uber

شركة أوبر

استثمر فيها الصندوق بـ 3.5 مليار دولار لشراء حصة من الشركة، وتعد شركة أوبر شركة رائدة عالمياً في قطاعي النقل والتقنية.

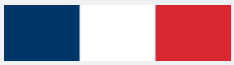

الاستثمار في الملكية الخاصة الفرنسية

تم توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة (AFIC) الفرنسية في يونيو 2015م، لاستثمار مبلغ قدره 2 مليار دولار أمريكي مع مدراء أصول فرنسيين، حيث قام صندوق الاستثمارات العامة حتى نهاية عام 2020م بالالتزام في ثمانية صناديق للملكية الخاصة والدين والبنية التحتية.

Jio

شركة جيو بلاتفورمز

هي شركة رائدة في مجال الاتصالات والخدمات الرقمية في الهند. وقد استثمر صندوق الاستثمارات العامة في الشركة ما يقارب 1.5 مليار دولار للاستحواذ على حصة تقارب 2.32% من الشركة.

Reliance RETAIL

شركة ريلاينس لقطاع التجزئة المحدودة

تعد شركة ريلاينس لقطاع التجزئة المحدودة أكبر شركات التجزئة في الهند، وقد استثمر صندوق الاستثمارات العامة ما يقارب 1.3 مليار دولار للاستحواذ على حصة تبلغ 2% من الشركة.

شركة لوسِد موترز

استثمر الصندوق في شركة لوسِد للسيارات في عام 2018م، وهي شركة متخصصة في تصنيع السيارات الكهربائية الفاخرة ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية.

منذ استثمار الصندوق في عام 2018م حققت الشركة الكثير من الإنجازات ومنها:

- في سبتمبر 2020، كشفت الشركة عن تفاصيل سيارتها الأولى (لوسِد اير) السيدان الكهربائية.
- في ديسمبر 2020، أعلنت الشركة عن انتهاء بناء مصنعها في ولاية أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية بطاقة إنتاجية أولية تصل إلى 30 ألف سيارة سنوياً مع القدرة على زيادتها إلى 400 ألف وحدة مستقبلاً.

شركة اكور انفست

قام صندوق الاستثمارات العامة بالاستثمار المباشر في شركة اكورانفست الفرنسية وذلك في عام 2018م، حيث اتحد الصندوق مع مجموعة من المستثمرين للاستحواذ على حصة تبلغ 55% من الشركة، وتعد شركة اكور انفست رائدة في مجال الفندقة، حيث تملك مئات الفنادق في العديد من الدول حول العالم وفي أوروبا بشكل أخص.

شركة بابيلون هيلث

تعمل شركة بابيلون هيلث في قطاع الطب عن بُعد وتقدم خدمات افتراضية للاستشارات الطبية و خدمات الفحص وإدارة الأمراض المزمنة عن طريق تطبيقات الشركة.

وقد قام الصندوق مع مجموعة من المستثمرين بالاستثمار في الشركة والتي تهدف إلى تقديم خدمات سهلة الوصول للعديد من المرضى حول العالم. وتتبنى الشركة أحدث التقنيات كالذكاء الاصطناعي وذلك لتقديم منصة تواصل للمرضى وتساعد الأطباء في تحميل المعلومات الطبية للمرضى والوصفات الاستشارية وطلب المعلومات لأغراض التشخيص.

شركة ماجك ليب

استثمر صندوق الاستثمارات العامة في شركة ماجك ليب الأمريكية، وهي شركة تقنية تعمل في مجال الواقع الافتراضي والمعزز، ويعد الصندوق من المستثمرين الرئيسيين في الشركة.

2- الاستثمارات العالمية المتنوعة

تشمل هذه المحفظة الاستثمارات العالمية المتنوعة في الأسواق العامة والخاصة، كأدوات الدخل الثابت وحقوق المساهمين وصناديق التحوط واستثمارات العقارات والبنية التحتية وغيرها، وتهدف هذه المحفظة إلى تحقيق عوائد كبيرة ومتنوعة على المدى الطويل.

وقد نجح الصندوق في الفترة الماضية في تكوين علاقات واسعة مع مختلف مدراء الأصول والبنوك الاستثمارية وشركات الوساطة العالمية ليصبح أحد أكبر المستثمرين على مستوى العالم مما أسهم في نمو هذه المحفظة بشكل كبير من حيث الالتزامات والاستثمارات مع مختلف مدراء الصناديق العالميين في مختلف فئات الأصول كالأسهم العامة والخاصة والائتمان والعقار والبنية التحتية وغيرها في مختلف المناطق الجغرافية.

على الصعيد المؤسسي

أولا: تأسيس الإدارة العامة للتنمية الوطنية

أسس صندوق الاستثمارات العامة إدارة عامة مختصة لدعم التنمية الوطنية وتعزيز الأثر الاقتصادي لاستثمارات الصندوق والإسهام في تحقيق أهداف رؤية 2030، وتهدف الإدارة العامة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

1. **دراسة وتعزيز الأثر التنموي الاقتصادي لاستثمارات صندوق الاستثمارات العامة الحالية والمستقبلية، ويكون ذلك من خلال:**

- المشاركة في دراسة جدوى استثمارات الصندوق المحلية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي، وخلق الوظائف ونسبة السعودة الناجمة عنها، ونسبة المحتوى المحلي، وتعزيز توطين صناعات جديدة لتنويع تركيبة الاقتصاد الوطني وفتح آفاق جديدة لنقل المعرفة.
- استحداث قنوات تعاون مع برامج تحقيق رؤية 2030، لتمكين البرامج من تنفيذ مبادراتها من خلال دعم الصندوق المالي أو غير المالي.
- المواءمة مع الاستراتيجيات الوطنية للمملكة والمشاركة في إعدادها والعمل مع الجهات الحكومية بشكل تكاملي لتحقيق مستهدفات رؤية 2030.

2. **تحديد التوجهات الاستراتيجية للصندوق فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة ودعم تنفيذها، مع التركيز على النواحي التالية:**

- **مشاركة القطاع الخاص:** سيكون ذلك من خلال إشراك القطاع الخاص كمستثمر وشريك في استثمارات الصندوق وكمورد للشركات والمشاريع الكبرى المملوكة للصندوق، وقد أعدت الإدارة مجموعة من الخطط لتعزيز تلك المشاركة لتحقيق الأهداف المنشودة منها.
- **تأمين سلاسل الإمداد للمشاريع الكبرى:** عملت الإدارة على دراسة تهدف إلى تأمين سلاسل الإمداد لمشاريع الصندوق الكبرى وتعزيز فرص نمو القطاع الخاص في هذا الخصوص.
- **رفع مستوى التوطين:** تسعى الإدارة إلى رفع مستوى المحتوى المحلي لدى الشركات التابعة للصندوق ومراعاة ذلك في استثمارات الصندوق المستقبلية .
- **دعم التغييرات التنظيمية لتمكين التنمية الوطنية:** من خلال صياغة وتعديل السياسات الداخلية للصندوق بهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص ورفع الأثر الاقتصادي للمحفظة الاستثمارية للصندوق وتشجيع الشركات التابعة له لتطبيق تلك التغييرات.

3. **قياس الأثر الاقتصادي لبرنامج الصندوق؛ من خلال وضع آلية لقياس المستهدفات الاقتصادية للصندوق واحتسابها بشكل دوري وتحديد سبل تطوير أداء الصندوق لتعزيز الأثر الاقتصادي لاستثماراته.**

ثانيا: إطلاق أكاديمية الصندوق للتدريب والتطوير بالتعاون مع أرقى الجامعات والمعاهد العالمية

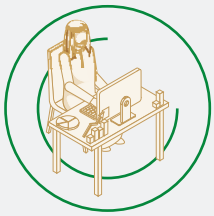

ضمت أكثر من
160 خريج
ضمن برنامج تطوير الخريجين

دربت
675 موظف على مدار عامين،
وألحقتهم في 1023 برنامج تدريبي خارجياً وداخلياً

أطلقت برنامج
"ماجستير الأعمال التنفيذي"
حيث التحق به 41 موظفاً

أطلقت برنامجاً للتدريب التعاوني لتدريب
15 من خريجي الهندسة،
بالتعاون مع شركة لوسِد موتورز،وحصل جزء منهم على عروض وظيفية بدوام كامل

ثالثا: تضاعف أعداد الموظفين سنوياً

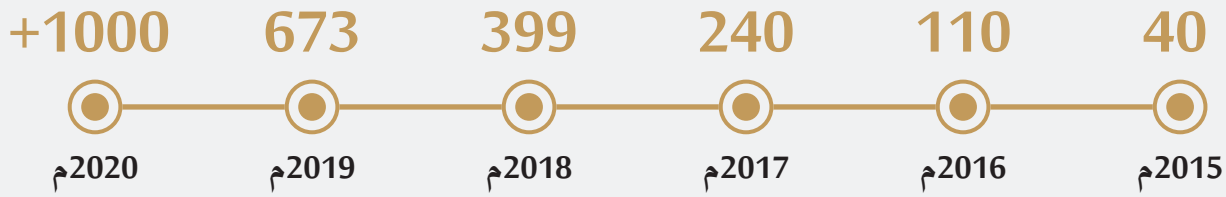

%26
نسبة الموظفات في الصندوق، وذلك في إطار اهتمام الصندوق بتفعيل دور المرأة في جميع مستويات التوظيف بما يشمل الوظائف القيادية

على نطاق شركات المحفظة وممثلي الصندوق في مجالس إدارتها

إطلاق مبادرة "طريقة الصندوق"

أطلق الصندوق مبادرة باسم "طريقة الصندوق" لخلق قيمة مضافة مع الشركات التابعة، ويمثل منتدى شركاء الصندوق منصة تستقطب الرؤساء التنفيذيين من شركات المحفظة المحلية التي يستثمر فيها الصندوق؛ لمشاركة الأفكار والفرص والاستفادة من نظرائهم، وقد عقدت الدورة الأولى من منتدى شركاء الصندوق في نوفمبر 2019م تحت عنوان "كيفية التميز في حقبة التطورات الرقمية".

إطلاق مركز الحوكمة

والذي يُعنى بتطوير مهارات أعضاء مجالس الإدارة في الشركات التابعة؛ للنهوض بممارسات حوكمة الشركات في المملكة لتواكب أفضل الممارسات المحلية والعالمية.

آلية ترشيح ممثلي الصندوق

اعتمد الصندوق آلية دقيقة جدًا لعملية ترشيح ممثليه واختيارهم تُراعي مختلف التفاصيل في كل شركة بحد ذاتها. حيث تنطلق إجراءات ترشيح ممثلي الصندوق من دراسة الشركة ومجلس إدارتها دراسة وافية بهدف تحديد نوعية التخصصات والمهارات والخبرات والتجارب المطلوبة ؛ سعيًا إلى اختيار ممثلين من أفضل الكفاءات في قاعدة بيانات المرشحين لدى الصندوق الذين يفوق عددهم 1200 مرشح ليسهموا في تعزيز نقاط القوة في المجلس وسد أي فجوات موجودة. ويتم تقييم المرشحين بشكل علمي وموضوعي في مختلف النواحي وإجراء الفحوصات اللازمة للتأكد من مناسبة تمثيلهم للصندوق. كما تتم عملية الترشيح وفق سياسات معتمدة تضمن حوكمة عالية تهدف إلى اختيار أنسب المرشحين بعيداً عن أي اعتبارات أخرى. وقد تم اتباع هذه الآلية عند تعيين ممثلي الصندوق الذين يفوق عددهم 400 ممثل.

الفصل الثالث

خمسة أعوام مقبلة.. في رحلة طموحة

01

الركائز الاستراتيجية

طـوَّر برنامـج الصنـدوق 8 ركائـز اسـتراتيجية يعمد مـن خلالها إلـى تصميم وتطويـر مبادراته في عـدة قطاعات وفئـات مـن الأصـول على امتداد جغرافي واسـع، والإسـهام في تمكينه من الانتقـال من الوضع الحالـي إلى تحقيق طموحـات عـام 2025م وتطلعـات عـام 2030م، وذلـك لتوافقها المباشـر مع أهـداف رؤيـة 2030 ذات الصلة، ومع التوجيهـات الصـادرة عـن اللجنة الاسـتراتيجية في مجلس الشـؤون الاقتصادية والتنمية ومجلـس إدارة الصندوق.

تنوعت ركائـز برنامـج صنـدوق الاسـتثمارات العامـة بـين ركائـز اسـتثمارية، وركائـز لتحقيـق القيمـة، وركائـز مؤسسـية، وهـي:

إطلاق القطاعات المحلية وتنميتها

تسـهم هـذه الركيزة الاسـتراتيجية، والتي تعد محفزًا لعملية التطـور في المملكة العربية السـعودية، في تعظيم قيمة اسـتثمارات الصندوق في الشـركات السـعودية وتطوير القطاعات المحلية وتنميتها.

وتجمـع هـذه الركيزة الاسـتراتيجية جميع المبـادرات التي تهدف إلى تطويـر قطاعات جديدة وواعـدة أو قطاعات قائمـة حاليًـا، والتي يمكن أن تسـتفيد من النمو الكبيـر داخل المملكة.

ويتـم تحديـد المبـادرات التـي تندرج ضمـن الركيزة الاسـتراتيجية على مسـتوى القطـاع، وهي منظمـة وفق أربعة محـاور للاسـتثمار المحلي، وهي:

إنشاء وتطوير القطاعات على نطاق واسع

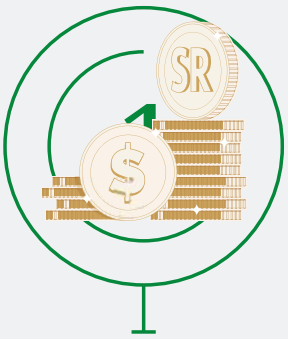

تنويع مصادر الإيرادات

الاستفادة من إمكانات الموارد

تحسين جودة الحياة

القطاعات الاستراتيجية لصندوق الاستثمارات العامة

سعياً لتحقيق أفضل النتائج وتحقيقاً لأعلى المستهدفات ودعماً للاقتصاد الوطني، تم إقرار 13 قطاعاً استراتيجياً تشكل أولوية للبرنامج في السوق المحلي، وهي:

الطيران والدفاع

المركبات

النقل والخدمات اللوجستية

الأغذية والزراعة

مواد وخدمات البناء والتشييد

الترفيه والسياحة والرياضة

الخدمات المالية

القطاع العقاري

المرافق الخدمية والطاقة المتجددة

المعادن والتعدين

الرعاية الصحية

السلع الاستهلاكية والتجزئة

الاتصالات والإعلام والتقنية

تطوير المشاريع العقارية المحلية

يعد القطاع العقاري وقطاع البنية التحتية في المملكة جزءًا أساسيًا من رؤية 2030، ويختلف القطاع العقاري في المملكة من حيث الحجم والنوع والطبيعة عن القطاعات الأخرى وعن القطاعات العقارية وقطاعات البنية التحتية عالميًا، مما يبرز الحاجة إلى تخصيص ركيزة خاصة به، حيث تسهم هذه الركيزة الاستراتيجية في تطوير المشاريع والشركات العقارية ومشاريع البنية التحتية المحلية على طول سلسلة القيمة، و تجمع هذه الركيزة الاستراتيجية تحديدًا جميع المبادرات التي تسهم في بناء شركات تطويرية أو دعم شركات جديدة في القطاع العقاري وقطاع البنية التحتية داخل المملكة العربية السعودية.

ويتم تنظيم المبادرات ضمن الركيزة الاستراتيجية حسب المناطق في المملكة العربية السعودية (الوسطى والغربية والجنوبية والشرقية والشمالية)، وتتألف من مشاريع داخل كل منطقة من هذه المناطق.

تهدف المبادرات في هذا القطاع إلى تحقيق عدة أهداف، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- المساهمة في تحقيق رؤية 2030 في رفع مستوى ملكية المنازل في الدولة إلى 70%.
- تعزيز جودة الحياة للمواطنين والوافدين.
- الترويج للمملكة العربية السعودية كوجهة سياحية.
- تحسين البنية التحتية الأساسية للمملكة ودعم التنمية الاقتصادية.
- تعزيز نمو سلسلة الإمداد المحلية في قطاع التطوير العقاري.
- تطوير مجالات الابتكار.
- تطوير مجتمعات حضرية على مستوى عالمي.
- تنويع مصادر العوائد.
- تحسين تجربة الحج والعمرة للزوار المحليين والدوليين.
- تعزيز القطاع حول أفضل الممارسات في البناء والتصميم وفقًا لأفضل الممارسات العالمية.
- تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين (محلياً وعالمياً).

تطوير المشاريع الكبرى

تركز هذه الركيزة الاستراتيجية على المشاريع الكبرى في المملكة، وتمكّن من خلالها استحداث منظومات جديدة وإطلاق قطاعات جديدة، وهي تعتمد بشكل كبير على التقنية والمعرفة وتعزز من استخدامها في المملكة العربية السعودية.

وهذه المشاريع الكبرى مصممة لتحفيز الاقتصاد، ومن المتوقع أن تمتد آثارها الإيجابية إلى ما هو أبعد من قطاعي التطوير العقاري والبنية التحتية، مما يساعد في تنويع الاقتصاد من دون الاعتماد على النفط، خاصة بسبب حجمها الضخم، فهي تدعم جهود التطور الاقتصادي في المملكة وتعزز الاستثمارات في عدة قطاعات، وفي الوقت نفسه، تحقق عوائد مرتفعة على المديين المتوسط والبعيد، حيث ستكون بمثابة مشاريع ضخمة داعمة للإلهام والاكتشاف والمشاركة للأجيال القادمة، ويوجد حالياً أربعة مشاريع كبرى لدى الصندوق هي:

تنمية وتنويع أصول صندوق الاستثمارات العامة العالمية

تهدف المبادرات في هذه الركيزة الاستراتيجية إلى تطوير الشراكات الاستراتيجية الدولية والمشاركة في الاستثمارات العالمية لتنويع مصادر الثروة والدخل. وسيقوم الصندوق بالاستثمار على الصعيد العالمي، من خلال الاستثمار وفقًا للتوجهات العالمية الكبرى، وفي الشراكات الدولية، ومن خلال تنويع الفرص الاستثمارية.

الهدف الرئيسي لهذه الركيزة هو تنمية وتنويع المحفظة العالمية للصندوق وتنويع استثمارات الصندوق على نطاق واسع، من ناحية الاستثمار في المناطق الجغرافية المختلفة، وفئات الأصول والقطاعات، خارج نطاق الاقتصاد المحلي وصناعات النفط والغاز. فالاستمرار في تخصيص رأس المال للاستثمارات في أسواق الاستثمار العامة والخاصة على الصعيد الدولي سيزيد ويعمّق عدد الشراكات الاستراتيجية للصندوق. كما أن من شأن المزيد من الاستثمارات العالمية تقليل المخاطر في المحفظة الاستثمارية من خلال توفير درجة أعلى من التنويع.

تهدف المبادرات في هذه الركيزة إلى:

1. تعظيم الإيرادات وتنويعها.
2. تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية على الصعيد الدولي كقائد للاقتصاد العالمي وعامل تمكين له، وبناء سمعة دولية للمملكة كمستثمر وشريك مفضل.
3. تحقيق عوائد كبيرة على المدى الطويل من خلال استثمارات عالمية متنوعة في الأسواق العامة والخاصة وتنويع مصادر الثروة والدخل في المستقبل.

دعم التنمية الوطنية وتمكين رؤية 2030

هذه الركيزة الاستراتيجية هي من ركائز خلق القيمة التي تركز على دعم التنمية الوطنية من خلال:

- **تأمين سلاسل الإمداد والتوطين:** قام صندوق الاستثمارات العامة بتطوير استراتيجية لسلاسل الإمداد لمشاريعه العقارية لضمان عدم التأخر في تنفيذ المشاريع وتوفر المواد والخدمات لهذه المشاريع بتكاليف مجدية، واستغلال الإنفاق الضخم لزيادة توطين المنتجات والخدمات، والاستفادة من الفرص الاستثمارية في سلاسل الإمداد لمشاريع الصندوق بالتعاون مع القطاع الخاص.
- **تعزيز مشاركة القطاع الخاص:** تعد زيادة مشاركة القطاع الخاص في اقتصاد المملكة من العناصر المهمة لنموذج العمل الخاص بالصندوق. ويقوم الصندوق بتقييم الأثر المحتمل لمبادراته الاستثمارية على القطاع الخاص بشكل شامل ودقيق. وقد وضع الصندوق استراتيجية لمشاركة القطاع الخاص كما يلي:
  - **القطاع الخاص كمستثمر:** إشراك القطاع الخاص باعتباره مستثمرًا في مشاريع الصندوق أو في الفرص الاستثمارية في سلسلة القيمة للشركات القيادية في القطاعات التي تقودها شركات الصندوق.
  - **القطاع الخاص كمورّد:** إتاحة فرص واسعة لتوريد المنتجات والخدمات لمشاريع وشركات الصندوق في المملكة والمساهمة في بناء وتطوير قدرات شركات القطاع الخاص المحلية لتصبح من الموردين المفضلين لدى شركات صندوق الاستثمارات العامة.
  - **القطاع الخاص كممول:** إشراك القطاع الخاص كجهة مقدمة لخدمات وحلول تمويلية لاستثمارات الصندوق أو الشركات التابعة له.
- **تمكين رؤية 2030 من خلال التعاون مع برامج تحقيق الرؤية الأخرى:** ينظر إلى برنامج صندوق الاستثمارات العامة ليس بوصفه فقط أحد برامج تحقيق رؤية 2030 بل يعد عامل تمكين لبرامج تحقيق الرؤية الأخرى.

وهذا يتطلب من برنامج صندوق الاستثمارات العامة أن يتعاون مع برامج تحقيق الرؤية الأخرى، من خلال الاستثمار في الفرص الاستثمارية المجدية تجاريًا على مستوى القطاعات في المملكة (والتي تتواءم أيضًا مع استراتيجية الصندوق ومتطلبات الاستثمار).

ومن المتوقع من هذه الركيزة أن تساهم في تعزيز خلق القيمة على المستوى المحلي، وتعظيم النمو الاقتصادي على المدى البعيد، وأن يكون الصندوق عامل تمكين لبرامج تحقيق الرؤية الأخرى في المملكة.

تطوير أوجه التعاون بين المحافظ الاستثمارية وخلق قيمة استراتيجية وتشغيلية

تهدف هذه الركيزة إلى:

- بناء شبكة مترابطة من الشركات التابعة لصندوق الاستثمارات العامة على مستوى المناطق الجغرافية والقطاعات، مع التركيز على زيادة التعاون وتحقيق أوجه التآزر بينها.
- إنشاء وتطوير مركز حوكمة تابع للصندوق، ليتولى مهمة الدفع نحو تحقيق القيمة المستدامة من خلال ممثلي مجالس الإدارات وتوجيه أجندة الصندوق حول الاستثمار المؤثّر، مع التركيز بشكل محدد على الاستثمارات المستدامة (الاستثمارات الموجهة لاعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات) التي ستتناول الأهداف بعيدة المدى لتحقيق ازدهار المملكة وتعزيز تكيفها مع اختلاف الظروف.

سيكون للمبادرات تأثير على الاستثمارات في جميع المحافظ الاستثمارية، بهدف بناء شبكة مترابطة من الشركات التابعة في مختلف القطاعات، وممارسة تأثير الصندوق على الشركات التابعة من خلال تطوير ممثلي مجالس الإدارة ذوي الكفاءات العالية، وتعزيز الاستثمار المؤثّر، على الصعيد المحلي والعالمي. كما ستدعم هذه المبادرات الأجندة الاستثمارية الكلية للصندوق وستساعد في تناول الأهداف بعيدة المدى لتحقيق ازدهار المملكة وتعزيز تكيفها مع اختلاف الظروف.

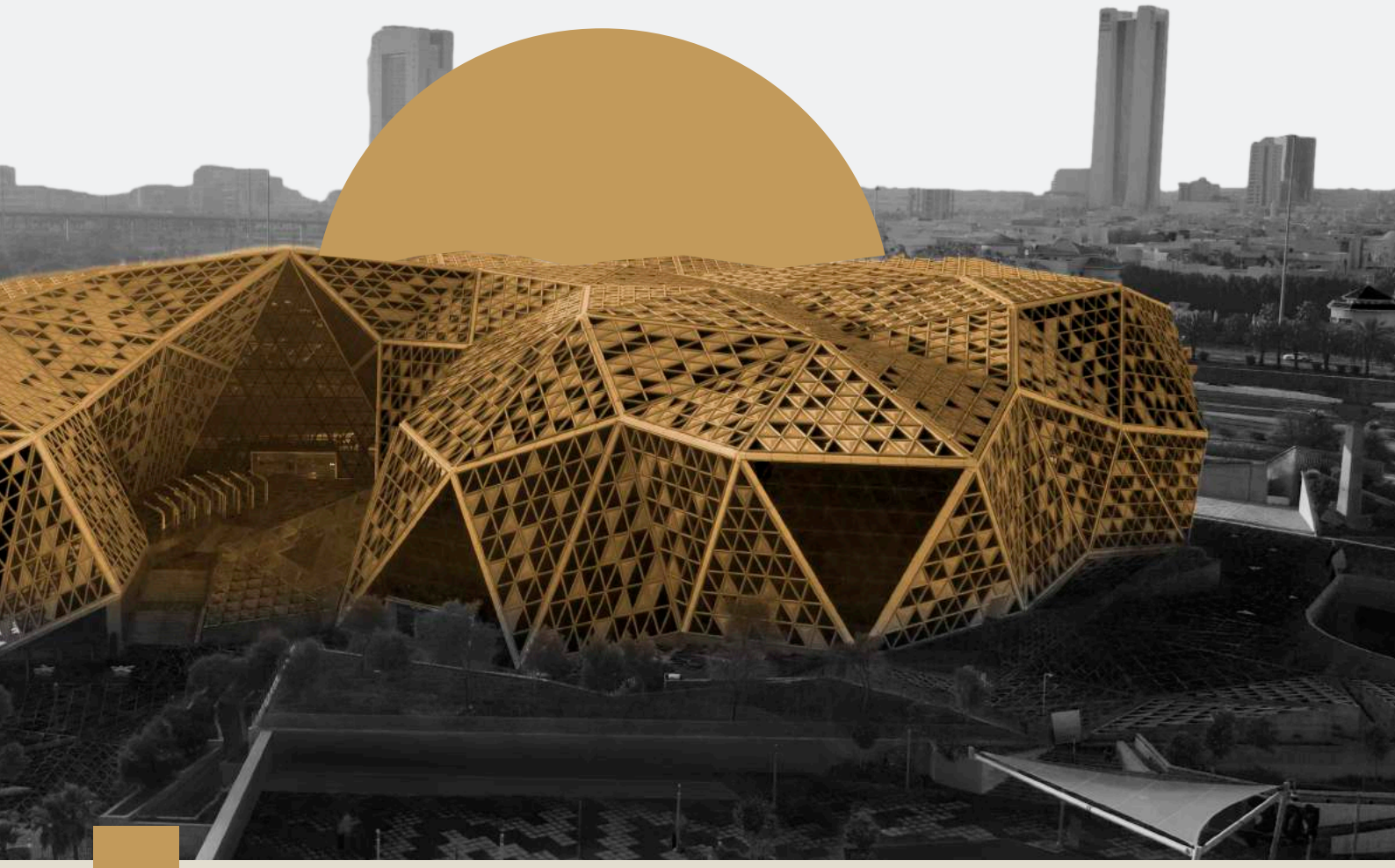

تنويع مصادر التمويل وتعزيز المركز المالي للصندوق

يعتمد صندوق الاستثمارات العامة استراتيجية نمو طموحة، وهذا يعني أن الاستخدام الأمثل لخيارات التمويل وتعزيز المركز المالي للصندوق سيكون أمرًا محوريًا لعدة أسباب: تعظيم العوائد المعدلة بحسب المخاطر، وزيادة تنويع المحفظة الاستثمارية، وجذب القطاع الخاص، ودعم إعادة تدوير رأس المال من أجل الاستثمار في المشاريع ذات النمو المرتفع والذي من شأنه أن يساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق.

يستخدم صندوق الاستثمارات العامة عدة مصادر للتمويل، تشمل الأمثلة على هذه المصادر العوائد على شكل الأرباح الموزعة ومتحصلات المبيعات، وضخ رأس المال، ونقل الأصول من الحكومة، والقروض وأدوات الدين التي يتم جمعها على مستوى الصندوق.

تهدف المبادرات في هذه الركيزة إلى:

1. دعم صندوق الاستثمارات العامة والشركات التابعة له في تحقيق وتحسين الهيكل المالي المستهدف.
2. تعزيز مشاركة مستثمري المؤسسات الدولية في سوق أسهم رأس المال وأسواق الدّين المحلية.
3. تطوير استراتيجية التمويل الخاصة بصندوق الاستثمارات العامة على مستوى التمويل والاستثمار وتصميم برامج خاصة بالدّين تستهدف مجموعة واسعة من المستثمرين المحليين والدوليين، من خلال الاستفادة من علاقات الصندوق.
4. دعم الشركات في خطط الطرح العام الأولي من خلال عملية المتابعة ومساعدتهم في مراحل الإنجاز المختلفة لهذا الطرح، مع تشجيع القطاع الخاص والمستثمرين الدوليين على المشاركة في الأسواق السعودية.

تعزيز المنظومة المؤسسية لصندوق الاستثمارات العامة

ستساعد هذه الركيزة الاستراتيجية في تعزيز البناء المؤسسي لصندوق الاستثمارات العامة مستقبلًا، كما ستُمكّن الصندوق كمؤسسة من زيادة القيمة المحققة على مستوى الركائز الاستراتيجية الأخرى من خلال تطوير الريادة الفكرية للصندوق في مجالات التنمية والتوقعات الاقتصادية، وتحويل الصندوق إلى مؤسسة رائدة في المجال الرقمي، وتنفيذ ثقافة مشتركة على مستوى الصندوق، وتطوير استراتيجية للتواصل.

ولتحقيق أهداف برنامجه وتماشيًا مع دوره الرئيسي في تحقيق رؤية 2030، فإن الصندوق يسعى إلى تعزيز قدراته المؤسسية من خلال المبادرات التالية:

1. تأسيس وحدة التحاليل الاقتصادية في صندوق الاستثمارات العامة.
2. تعزيز مكانة صندوق الاستثمارات العامة كمؤسسة رقمية رائدة فكريًا في المستقبل.
3. نشر ثقافة مشتركة وموحدة لصندوق الاستثمارات العامة كمؤسسة سريعة النمو.
4. تعزيز دور وإنجازات الصندوق محلياً وعالمياً.

02

الطموحات

يسعى البرنامج لأن يحقق طموحات رؤية 2030 المرتبطة بتنويع الاقتصاد، وتطوير القطاعات الجديدة، وتحسين جودة الحياة، وتتمحور مستهدفات صندوق الاستثمارات العامة بنهاية عام 2025م، حول ما يلي:

2025

4 تريليون

أن يصل حجم قيمة الأصول تحت الإدارة إلى نحو 4 تريليون ريال سعودي.

1.2 تريليون

أن يساهم الصندوق وشركاته التابعة في الناتج المحلي غير النفطي بقيمة 1.2 تريليون ريال سعودي بشكل تراكمي.

150 مليار

أن يستثمر الصندوق بما لا يقل عن 150 مليار ريال سعودي سنوياً في المشاريع الجديدة المحلية.

كما يتطلع أن يساهم بمستهدفاته في تحقيق الطموحات الكبرى المتوائمة مع رؤية 2030 وذلك بنهاية عام 2030م ومنها:

2030

7.5 تريليون

أن يصل حجم قيمة الأصول تحت الإدارة إلى 7.5 تريليون ريال سعودي.

%7

أن يساهم الصندوق وشركاته التابعة في زيادة الناتج المحلي غير النفطي السنوي بنسبة ~7%.

03

مؤشرات ومستهدفات

حـدد صنـدوق الاسـتثمارات العامـة، بالتعاون مع الجهـات الحكومية ذات الصلة، مسـاهمة البرنامج في مؤشـرات الاقتصـاد الكلـي في المملكـة، كمـا تم وضـع مؤشـرات لقيـاس وتتبـع الأثـر الـذي يحققه، حيـث تعكـس أولويات البرنامـج المسـتمدة مـن رؤيـة 2030، وترتبط بالأهـداف الاسـتراتيجية، وأبرز هذه المؤشـرات:

مؤشرات البرنامج

المستهدف بنهاية عام 2025م

قيمة الأصول تحت الإدارة

4 تريليون ريال سعودي

خط الأساس: ~1.5 تريليون ريال سعودي في عام 2020م

الاستثمار في المشاريع الجديدة المحلية

150 مليار ريال سعودي على الأقل سنوياً

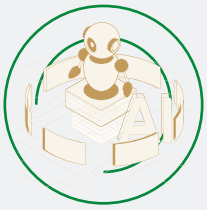

نسبة الاستثمارات في القطاعات الجديدة من أصول الصندوق

%21

خط الأساس: 15% في عام 2020م

نسبة الاستثمارات في الأسواق العالمية من أصول الصندوق

%24

خط الأساس: 30% في عام 2020م

- الأرقام المذكورة أولية وغير مدققة.

المتوقع أن تسهم الاستثمارات في الوصول إلى نتائج اقتصادية على النحو التالي:

الأثر المتوقع على مؤشرات الاقتصاد الكلي

الأثر المتوقع بنهاية عام 2025م

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

1.2 تريليون ريال سعودي بشكل تراكمي

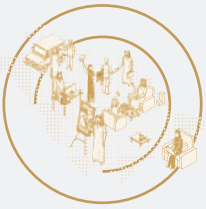

استحداث الوظائف الجديدة

1.8 مليون وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر
(تشمل وظائف البناء)

المساهمة في المحتوى المحلي

%60
(تشمل الصندوق والشركات التابعة له)

الاستثمار غير الحكومي

1.2 تريليون ريال سعودي تراكمياً
(تشمل الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي)

- الأرقام المذكورة أولية وغير مدققة.

04

المحافظ الاستثمارية

أجرى صندوق الاستثمارات العامة مراجعة للوضع الحالي للمحافظ الاستثمارية، شملت مراجعة أولوياته في إطار المعطيات الجديدة لبرنامجه، ومدخلات مدراء الأصول ومستشاري الاستثمار، وانطلق في تصنيف المحافظ من مبادئ توجيهية لذلك، وعندما قرر الصندوق أن يعتمد سياسته الاستثمارية، فقد راعى أن توائم مختلف القطاعات؛ وهو الأمر الذي يعتمد بشكل أساسي على توضيح الهدف الاستثماري.

وبعد مراجعة صندوق الاستثمارات العامة للأصول التي تحت إدارته؛ فقد طور ست محافظ استثمارية، أربع منها محلية، واثنتان عالمية، وهي كالتالي:

01 محفظة الاستثمارات في الشركات السعودية:

تشمل الأصول في هذه المحفظة شركات مدرجة في سوق الأسهم وشركات غير مدرجة موزعة على قطاعات مختلفة، وستساعد هذه المحفظة صندوق الاستثمارات العامة على تحقيق أهدافه؛ من خلال السعي إلى تعظيم قيمة الشركات التابعة وتحقيق عوائد مستدامة بعيدة المدى، وتشمل الاستثمارات المسموح بها الحصص الاستثمارية في شركات سعودية وشركات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي قد تكون شركات مساهمة مدرجة أو شركات خاصة، وقد تشمل الاستثمارات بالإضافة إلى ذلك استثمارات غير مباشرة من خلال أطراف أخرى أو صناديق تُدار خارجياً، كما يُسمح أيضاً في هذه المحفظة الاستثمار في الأصول الأخرى داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

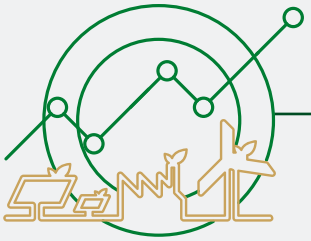

02 محفظة الاستثمارات الهادفة إلى تطوير القطاعات الواعدة وتنميتها:

تشمل الاستثمارات في هذه المحفظة الاستثمارات في القطاعات والشركات الجديدة والناشئة -بشكل مباشر أو غير مباشر-، وكذلك الشركات التي تدفع عجلة التنمية في قطاعاتها، فمن خلال هذه الاستثمارات يسعى الصندوق إلى إطلاق القطاعات الرئيسية الجديدة التي توفر إمكانية تنويع الاقتصاد وتنميته وتمكين القطاع الخاص من تنمية هذه القطاعات وتطويرها؛ لتوطين المعرفة والتقنية وخلق فرص وظيفية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويهدف الصندوق إلى تأسيس القطاعات الواعدة في مختلف نواحي سلسلة القيمة، والاستثمار فيها لتمكين القطاع الخاص من النمو والتركيز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في إيجاد وظائف جديدة وتطوير القدرات، ويكمن الهدف العام من هذه المحفظة في تعزيز نمو القطاع وليس المنافسة داخل القطاع.

03 محفظة الاستثمارات في المشاريع العقارية ومشاريع تطوير البنية التحتية السعودية:

تشمل الأصول في هذه المحفظة الاستثمار في مشاريع التطوير العقاري والبنية التحتية في المملكة، والتي تلبي الطلب المتزايد للسكان في مجال الراحة والاستجمام وبيع التجزئة والترفيه، وستساعد في الترويج للمملكة كوجهة سياحية وتحسين الطابع الحضري لها، وتطوير البنية التحتية الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية، كما تساعد بشكل غير مباشر الاستثمارَ في القطاعات الواعدة في المملكة، وستساهم أيضاً هذه الاستثمارات في استقطاب أفضل الخبرات، وجذب المستثمرين المحليين والدوليين.

04 محفظة المشاريع السعودية الكبرى:

تتضمن الأصول في هذه المحفظة استثمارات الصندوق التي تهدف إلى تطوير مشاريع كبرى فريدة من نوعها؛ وذلك من حيث النطاق، لتكون عبارة عن منظومات اقتصادية متكاملة تدعم جهود التحول الاقتصادي في المملكة، ويصنف مجلس الإدارة لهذا النوع من الاستثمارات على أنها "مشاريع كبرى"، كما تعتبر تلك المشاريع متميزة وفريدة على مستوى العالم من حيث النطاق والطموح، مع تحفيزها لنمو الاقتصاد وإضافة قيمة كبيرة له، كما ستكون عوامل قياس نجاحها مرتبطة في المساهمة بالاقتصاد الكلي؛ مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتوفير وظائف جديدة، وتطوير القطاع، وحجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وغيرها.

05 محفظة الاستثمارات العالمية الاستراتيجية:

يسعى صندوق الاستثمارات العامة من خلال محفظة الاستثمارات العالمية الاستراتيجية إلى تنمية أصوله المباشرة وغير المباشرة في الشركات الناشئة والصناعات المستقبلية، وبناء العلاقات بين الصندوق والشركات والمستثمرين المبتكرين، وتعزيز الروابط مع النظراء الدوليين والمستثمرين المؤثرين ومديري الاستثمارات.

06 محفظة الاستثمارات العالمية المتنوعة:

ستوفر محفظة الاستثمارات العالمية المتنوعة قاعدة أصول متنوعة لتشكل مصدراً لتجميع الثروة والدخل؛ من خلال الاستثمار في الأصول المتداولة وغير المتداولة، وتسعى المحفظة إلى تنويع الاستثمارات على نطاق واسع، من ناحية الاستثمار في المناطق الجغرافية المختلفة، وفئات الأصول والقطاعات خارج نطاق الاقتصاد المحلي وصناعات النفط والغاز، وستكون قرارات الاستثمار وتركيزها مبنية على عوائد الاستثمارات المالية على المدى الطويل.

05

مصادر التمويل

تتمثل مصادر تمويل أعمال الصندوق واستثماراته في أربعة موارد أساسية:

زيادة رأس المال
عن طريق الدولة

الأصول المملوكة للحكومة
التي تحوّل ملكيتها
للصندوق

القروض
وأدوات الدين

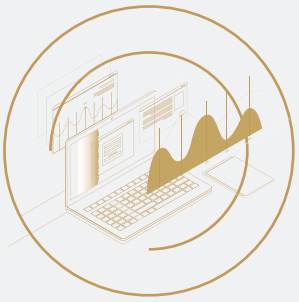

العوائد المبقاة
من الاستثمارات

06

الحوكمة والتشغيل

يتبنى صندوق الاستثمارات العامة نموذج حوكمة تشغيلي يعكس مهمته الرئيسية الموكلة إليه، وأهدافه، كما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة، حيث يعزز تطبيق هذا النموذج مستوى الشفافية والفعالية في اتخاذ القرار والتقدم في المستقبل.

ويرتبط الصندوق من ناحية تنظيمية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويتميز بشخصية اعتبارية عامة، ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري، كما ترتبط مستوياته المختلفة ببعضها البعض تحت إشراف مجلس إدارة الصندوق؛ لضمان التواصل بشفافية، والعمل بفعالية، والتقدُّم في تحقيق نتائج محددة وواضحة.

هيكل حوكمة صندوق الاستثمارات العامة

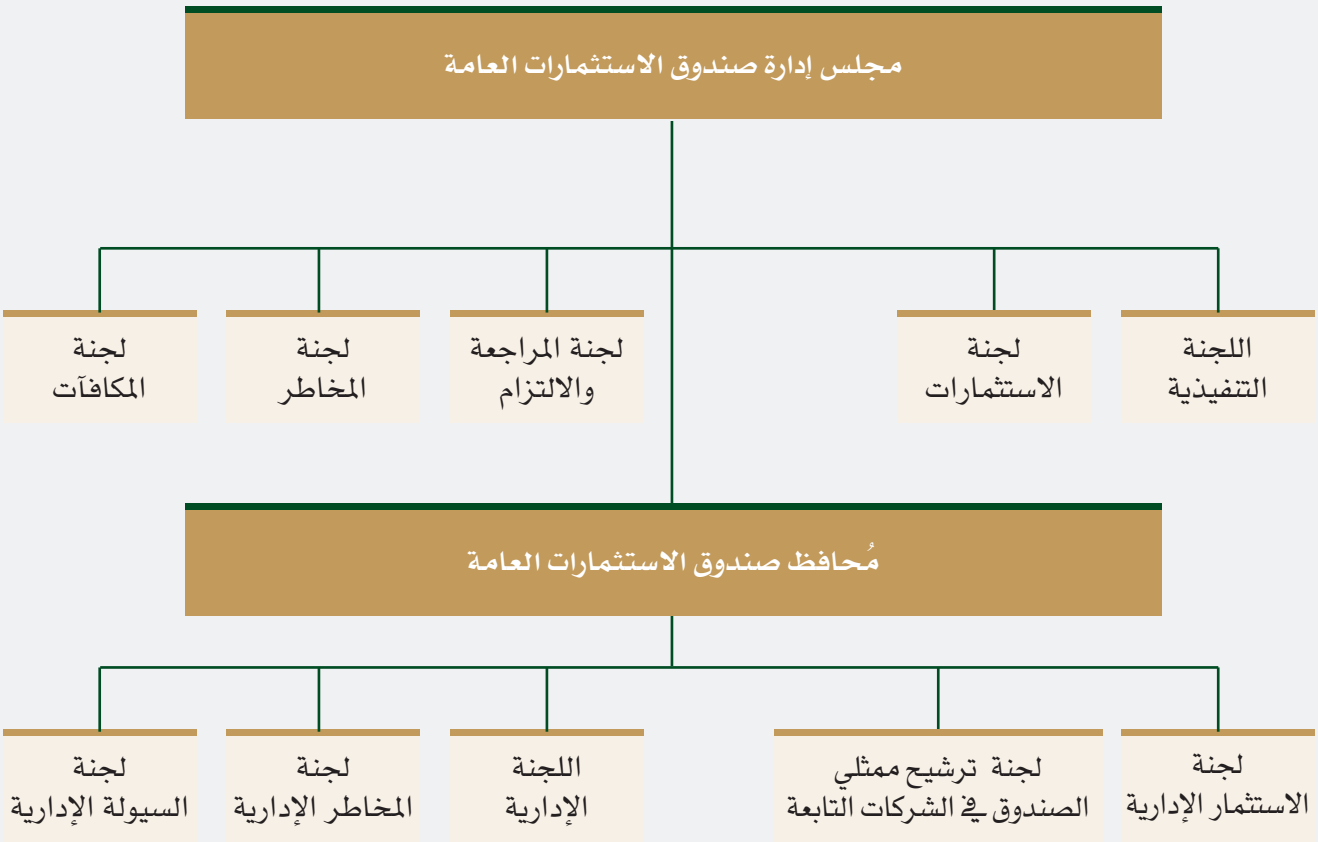

مجلس إدارة الصندوق

يجتمع في مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة ولجانه قادة مؤهلون ومتمرسون، يتمتعون بخبرة ودراية في الاقتصاد والطاقة والقانون والشؤون المالية وتنفيذ المشاريع، كما يتولى مجلس الإدارة، برئاسة وتوجيه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، مسؤولية الإشراف على الاستراتيجيات طويلة الأمد وسياسات الاستثمار وأداء صندوق الاستثمارات العامة.

وفيما يلي تفصيل للجان مجلس الإدارة في الصندوق:

اللجنة التنفيذية	تعمل على رصد أداء صندوق الاستثمارات العامة وتوافقه مع مهمته، كما تقدم للإدارة الإرشاد والتوجيه الاستراتيجي.
لجنة الاستثمارات	تعنى بمراجعة الأنشطة الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامة والمصادقة عليها، والتي تغطي بشكل أساسي: الاستثمار في شركات المحفظة وحوكمتها، والاستثمارات الجديدة المباشرة وغير المباشرة، وتأسيس الشركات الجديدة، ونقل الأصول وسياسة الاستثمار. يُذكر أن جميع أعضاء اللجنة، باستثناء معالي المحافظ، هم أعضاء غير تنفيذيين، حيث تتمتع اللجنة بعضوية فريق من الخبرات والكفاءات المحلية والعالمية في مختلف المجالات.
لجنة المراجعة والالتزام	تعتمد اللجنة خطة المراجعة وتراجع تقارير المراجعة والبيانات المالية، كما تقوم بمراجعة سياسات الأنظمة الداخلية والخارجية وضمان التزام صندوق الاستثمارات العامة بها، وجميع أعضاء هذه اللجنة هم أعضاء غير تنفيذيين يقدمون معارفهم وخبراتهم في مجال المراجعة والالتزام لضمان سير عمليات صندوق الاستثمارات العامة بالشكل الصحيح وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وقد حملت اللجنة اسم "لجنة المراجعة والمخاطر والالتزام" حتى عام 2018م.
لجنة المخاطر	تراقب اللجنة التزام الاستثمارات بسياسات إدارة المخاطر، كما تحدد قابلية تحمل المخاطر وتضع خطط الحد منها لتجنب أية مخاطر قد يواجهها صندوق الاستثمارات العامة في أنشطته الاستثمارية وغير الاستثمارية، ونظراً لأهمية إدارة المخاطر التي قد يواجهها الصندوق، أصدر مجلس الإدارة عام 2018م قراراً ينص على ضرورة التعامل مع نطاق رصد المخاطر بشكل منفصل لضمان إرساء الضوابط المناسبة والتركيز المباشر والكامل على مراقبتها، وهذا ما أدى إلى تشكيل لجنة المخاطر.
لجنة المكافآت	تُعنى هذه اللجنة بكل ما يتعلق بهيكل الأجور والمكافآت العام، ولكل عضو في الإدارة العليا بشكل خاص، وسياسة المكافآت للأعضاء الخارجيين في لجان صندوق الاستثمارات العامة ونظام التعويضات والمزايا لإدارة أداء الموظفين.

الإدارة التنفيذية

يتـدرّج نمـوذج الحوكمـة من مجلـس الإدارة إلـى الإدارة التنفيذيـة، حيث توجد خمـس لجان على مسـتوى الإدارة التنفيذية تعمل على مراجعة الأنشـطة الاستراتيجية والتشغيلية، وتضطلع تلك اللجان بتقييم المقترحات الاستثمارية وغيـر الاسـتثمارية قبـل رفعها إلى مجلـس الإدارة واللجـان التابعة له لاتخاذ القرارات المناسـبة بشـأنها، وتمارس الإدارة التنفيذيـة الصلاحيـات الممنوحـة لهـا مـن مجلـس الإدارة مـن خـلال تفويض عـدد منها للجـان الإدارية.

وفيما يلي تفصيل للجان الإدارية في الصندوق:

اللجنة الإدارية	تراقب سير تحقيق مستهدفات الاستراتيجية وتنفيذ خطة الأعمال والميزانية التشغيلية السنوية من منظور مؤسسي، وتتخذ اللجنة القرارات الضرورية ضمن إطار صلاحياتها، وتراجع المقترحات غير الاستثمارية التي سترفع إلى مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
لجنة ترشيح ممثلي الصندوق في الشركات التابعة	ترشح ممثلين لصندوق الاستثمارات العامة في شركاته التابعة، كما تراجع أداء الممثلين وتحرص على تطبيق ممارسات الحوكمة المناسبة من أجل الحفاظ على النزاهة والرقابة.
لجنة الاستثمار الإدارية	تُعنى بمراجعة كافة المقترحات الاستثمارية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة واللجان التابعة له، كما تمارس صلاحيات الإدارة التنفيذية بالاستثمار، والمفوّضة لها من مجلس الإدارة.
لجنة المخاطر الإدارية	تعمل اللجنة على رصد المخاطر ومدى التزام صندوق الاستثمارات العامة بسياساته للمخاطر، كما تقترح تدابير لتجاوز أو تخفيف المخاطر المحتملة وتقوم بتحديث الوثائق التوجيهية الداخلية بما يتناسب مع أفضل الممارسات، إلى جانب رسم خطط استمرارية الأعمال لضمان عدم تأثر سيرها.
لجنة السيولة الإدارية	ترصد هذه اللجنة سيولة صندوق الاستثمارات العامة وتعمل على تطوير هيكل رأس المال، كما تحرص على بقائه ضمن المستويات المستهدفة وذلك للحفاظ على وتيرة الإنجاز المرجوَّة لأنشطة الصندوق، وتضمن اللجنة كذلك وضع خطط التمويل لتكون ضمن المستهدفات التي تتطلع لها.

إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر

يطبق صندوق الاستثمارات العامة إطار عمل قوي وفعال لإدارة المخاطر بهدف دعم عملية تنفيذ برنامج الصندوق، ويوضح الشكل أدناه المكونات الرئيسية التي يتضمنها هذا الإطار، وتشمل هذه المكونات كلاً من الحوكمة، والرقابة، والبنية التحتية، ويُمكن القول أن أنشطة الرقابة على المخاطر والتحكم بها تعد مسؤولية مشتركة؛ إذ لا يقتصر تنفيذها على قسم إدارة المخاطر فحسب، بل أيضاً يجب على المؤسسة ككل تقديم الدعم لها من خلال اعتماد نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة"، هذا ويتمحور تركيز إطار العمل على تنفيذ عملية الرقابة على اعتبارها عمليةً مستمرة لتحديد المخاطر وتقييمها وقياسها واتخاذ ما يلزم للتخفيف من حدتها، بالإضافة إلى رصدها والتحكم بها.

تطوير سياسات الاستثمار

بعد الموافقة على برنامج صندوق الاستثمارات العامة (2018-2020)، تم تطوير سياسات الاستثمار والموافقة عليها من أجل توفير إرشادات أكثر تفصيلاً حول إدارة محافظ الاستثمار الخاصة بالصندوق، وتشمل هذه السياسات:

- استراتيجية شاملة لبرنامج الاستثمار الكلي، والتي تضع مبادئ توجيهية مشتركة للاستثمار في جميع المحافظ، وتحدد كيفية توزيع أصول الصندوق على هذه المحافظ.
- سياسات خاصة بكل محفظة من محافظ الاستثمار الست.
- السياسة الخاصة بمحفظة الخزينة (محفظة غير استثمارية).

وتمكّن سياسات الاستثمار صندوق الاستثمارات العامة من تبني أفضل ممارسات الاستثمار العالمية، في توضيح الهدف الاستثماري للمحافظ الاستثمارية المحددة، إلى جانب إعطاء تفاصيل مثل فئات الأصول المسموح بها، وتخصيص المستهدفات، ومعايير الأداء وتحمل المخاطر.

الفصل الرابع

الاستثمار.. مستقبل يُصنع بمبادرة

01

محفظة المبادرات

أطلـق برنامـج صنـدوق الاسـتثمارات العامة العديـد من المبادرات المتنوعة التي تشـكِّل الأسـاس الـذي يقوم عليه تحقيـق تطلعـات رؤية 2030، وترجم عبرها طموحاتـه، وركائزه، واعتباراته الاسـتراتيجية؛ لتضمن بمجملها تحقيق مستهدفاته.

وقـد صُممـت المبـادرات بطريقة تحد مـن التداخل فيمـا بينها وبين المبـادرات الأخرى، وتضمـن المرونة في تحديد ومتابعـة الفـرص على نحو سـنوي، كما تم وضع جدول زمني لتنفيذهـا وإدارة تداخلها يمتد حتى نهاية عام 2025م.

ولكـي تُنفـذ المبادرات بنجاح، تم تضمـين الموارد اللازمة من الصندوق، والتي تشـمل متطلبات رأس المال البشـري، ومبالـغ التمويل وآلياته، وخدمـات تقنية المعلومات.

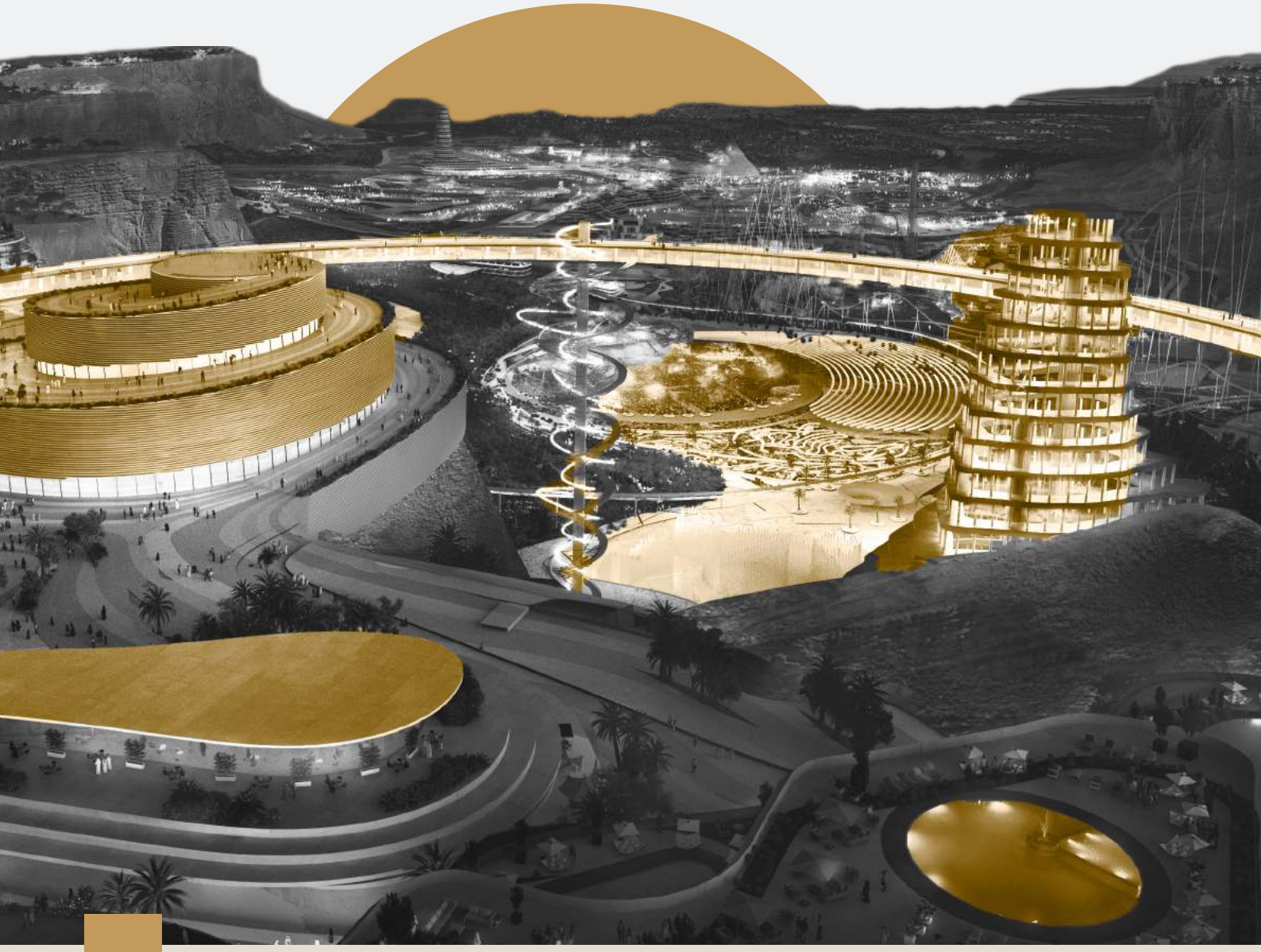

02

فهرس المبادرات

العدد	المبادرات	الأهداف	الركائز الاستراتيجية
.1	تنمية وتعزيز قطاعي الطيران والدفاع في المملكة	تعزيز التوطين وتفعيل القطاعات على نطاق واسع	إطلاق القطاعات المحلية وتنميتها
.2	تطوير قدرات المملكة في مجال المركبات من خلال توطين أنشطة البحث والتطوير وتصنيع المواد الحديثة		
.3	تعزيز دور المملكة في قطاع النقل لتصبح مركزاً لوجستياً محلياً وإقليمياً وعالمياً		
.4	تحفيز نمو قطاع الأغذية والزراعة في المملكة لتحقيق نظام إنتاج غذائي مستدام محلياً، وتنويع مصادر استيراد المواد الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي		
.5	تعزيز مكانة المملكة كجهة رائدة في قطاع خدمات التشييد والبناء لدعم طموحات مشاريع الصندوق العقارية		
.6	تنويع وإثراء تجربة السياحة والترفيه والرياضة في المملكة لتحقيق مجتمع أكثر حيوية	تنويع مصادر الإيرادات	
.7	دعم نمو القطاع المالي كممكِّن رئيسي لرؤية 2030		
.8	الاستثمار في فرص مجدية في قطاعات متنوعة		
.9	دعم نمو قطاع المعادن والتعدين كممكّن رئيسي لرؤية 2030	الاستفادة من إمكانات الموارد	
.10	الاستفادة من مقدرات المملكة الطبيعية لتطوير وتنمية قطاع المرافق الخدمية والطاقة المتجددة		
.11	الصدارة في مجال الابتكارات الهادفة إلى تحسين قطاع الرعاية الصحية	تحسين جودة الحياة	
.12	تطوير قدرات الابتكار في المملكة من خلال توطين قطاع التقنية وتطوير قطاعي الاتصالات والإعلام		
.13	تمكين تطوير وإنماء قطاع التجزئة والسلع الاستهلاكية		

العدد	المبادرات	الأهداف	الركائز الاستراتيجية
.14	تطوير المشاريع العقارية في قطاع الوسطى	تطوير المشاريع العقارية في المملكة	تطوير المشاريع العقارية المحلية
.15	تطوير المشاريع العقارية في القطاع الغربي		
.16	تطوير المشاريع العقارية في القطاع الجنوبي		
.17	تطوير المشاريع العقارية في القطاع الشمالي والشرقي		
.18	دعم تطوير المشاريع العقارية من خلال إنشاء شركات جديدة ومراكز التميز	دعم تطوير المشاريع العقارية من خلال تنويع التنمية وشركات المقاولات والخدمات والتشغيل	
.19	تطوير مشروع نيوم	بناء المشاريع الكبرى	تطوير المشاريع الكبرى
.20	تطوير مشروع البحر الأحمر		
.21	تطوير مشروع القدية		
.22	تطوير مشروع روشن		
.23	الاستثمار في التوجهات العالمية في مختلف المجالات	تنمية حجم الأصول العالمية تحت الإدارة وعوائدها	تنمية وتنويع أصول صندوق الاستثمارات العامة العالمية
.24	الاستثمار في الفرص المجدية من خلال الشراكات العالمية		
.25	تنويع استثمارات المحفظة العالمية للصندوق	تنويع محفظة الصندوق العالمية	

العدد	المبادرات	الأهداف	الركائز الاستراتيجية
.26	تأمين سلاسل الإمداد والتوطين	دعم التنمية الوطنية والعمل كعامل تمكين لرؤية 2030	دعم التنمية الوطنية وتمكين رؤية 2030
.27	تفعيل مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الصندوق		
.28	دعم رؤية 2030 من خلال الاستثمار في الفرص المجدية من برامج تحقيق الرؤية الأخرى		
.29	تعزيز دور صندوق الاستثمارات العامة لتحقيق قيمة استراتيجية وتشغيلية مضافة لاستثماراته والتعاون بين مشاريع المحفظة "طريقة الصندوق"	تطوير أوجه التعاون	تطوير أوجه التعاون بين المحافظ الاستثمارية وخلق قيمة استراتيجية وتشغيلية
.30	تأسيس وتنمية مركز الحوكمة التابع لصندوق الاستثمارات العامة لتحقيق القيمة المضافة من خلال ممثلي الصندوق في مجالس إدارة الشركات التابعة	تحقيق القيمة الاستراتيجية	
.31	تعزيز أثر استثمارات الصندوق على الصعيد المحلي والعالمي		
.32	تنويع مصادر التمويل وجذب الاستثمارات لمشاريع صندوق الاستثمارات العامة	تنويع مصادر التمويل	تنويع مصادر التمويل وتعزيز المركز المالي للصندوق
.33	إطلاق برنامج سوق رأس المال على مستوى صندوق الاستثمارات العامة أو الشركات التابعة له		
.34	إطلاق برنامج الطرح الأولي للاكتتاب العام للاستثمارات المؤهلة لدى صندوق الاستثمارات العامة	إعادة تدوير رأس المال لأغراض الاستثمار	
.35	تأسيس وحدة التحاليل الاقتصادية في صندوق الاستثمارات العامة	تعزيز البناء المؤسسي لصندوق الاستثمارات العامة	تعزيز المنظومة المؤسسية لصندوق الاستثمارات العامة
.36	تعزيز مكانة صندوق الاستثمارات العامة كمؤسسة رقمية رائدة فكرياً في المستقبل		
.37	تطوير ثقافة مشتركة وموحدة لصندوق الاستثمارات العامة كمؤسسة سريعة النمو		
.38	تعزيز دور وإنجازات الصندوق محلياً وعالمياً		

03

تفاصيل المبادرات

1. تنمية وتعزيز قطاعي الطيران والدفاع في المملكة

وصف المبادرة:

بما ينطوي عليه قطاعا الطيران والدفاع من أهمية استراتيجية للمملكة، تأتي هذه المبادرة بهدف التواجد في سلسلة القيمة للطيران والدفاع للاستفادة من التوسع في السوق المحلي والعالمي، وتحويل المملكة إلى مركز إقليمي لخدمات الصيانة والإصلاح والتشغيل لتلبية الاحتياجات المحلية والإقليمية في القطاعين، ويدرس الصندوق حالياً إنشاء شركة لتطوير قطاع الطيران العام والخدمات المساندة له؛ بغرض المساهمة في دعم الاحتياجات المتنوعة على النطاقين المحلي والإقليمي.

الفرص المتاحة:

- الحاجة إلى إنشاء قطاعات عسكرية محلية، بما يشمل الأنظمة والمعدات العسكرية وقطع الغيار والمكونات، إضافة إلى خدمات الصيانة والإصلاح والتشغيل.
- النمو في الطلب على الطائرات والمواصفات الجديدة للتصاميم.

التقدُّم المحقق:

- إنشاء الشركة السعودية للصناعات العسكرية كعنصر محفز لقطاع الصناعات العسكرية، لقيادة التوجه نحو الإنفاق المحلي، ونقل القدرات والمهارات الرئيسية من خلال شراكاتها الاستراتيجية مع شركات تصنيع المعدات الأجنبية.
- إنشاء شركة الطائرات المروحية كأول شركة تقدم خدمات الطائرات المروحية في المملكة لتلبية العديد من الاحتياجات كالنقل الطبي الجوي، النقل الخاص، واللافتات الجوية والرحلات السياحية.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

2. تطوير قدرات المملكة في مجال المركبات من خلال توطين أنشطة البحث والتطوير وتصنيع المواد الحديثة

وصف المبادرة:

نظراً لما يمثِّله تطوير صناعة السيارات على المستوى الإقليمي من فرصة كبيرة ليحل محل الاستيراد، تأتي هذه المبادرة بهدف تعزيز قدرات المملكة في مجال المركبات كونها أحد القطاعات التي لها أثر عالٍ على الناتج المحلي الإجمالي، والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والتوظيف.

ويعتبر الاستثمار في قطاع السيارات الكهربائية الذي يشهد في الوقت الحاضر نمواً واسعاً ومتسارعاً، ذا قيمة إضافية لمحفظة الصندوق، والتي تهدف إلى تحقيق عوائد متنامية على المدى الطويل، حيث تعزز هذه الخطوة جهود الصندوق في رفع العوائد والإيرادات بالإضافة إلى التنويع الاقتصادي في المملكة، بالإضافة لعمل الصندوق على دراسة فرص استثمار لتوطين صناعة السيارات والمنظومة الصناعية المرتبطة بها.

الفرص المتاحة:

- نظراً لكون صناعة السيارات تشهد تطورات تكنولوجية منها؛ السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطارية، فهذا سيؤدي إلى خلق فرص عديدة في القطاع.
- سعي برنامج "تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" إلى تطوير صناعة السيارات محلياً.
- عقد شراكة مع منتج عالمي لبطاريات ليثيوم-أيون، حيث أن توطين هذه الصناعة في المملكة العربية السعودية سيشكل فرصة دعم كبيرة لمشاريع السيارات الكهربائية التي تعمل على البطاريات.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

3. تعزيز دور المملكة في قطاع النقل لتصبح مركزاً لوجستياً محلياً وإقليمياً وعالمياً

وصف المبادرة:

يُعد قطاع الخدمات اللوجستية قطاعاً محورياً في رؤية 2030، حيث تأتي هذه المبادرة بهدف المساهمة في تحسين الربط في البنية التحتية للخدمات اللوجستية في المملكة وعملياتها، وزيادة الجودة الكلية، وتوفير الخدمات في الوقت المطلوب، ورفع قدرات القطاع اللوجستي، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الصناعات التي تعتمد على الخدمات اللوجستية.

الفرص المتاحة:

- إمكانية المملكة لكي تصبح مركزاً لوجستياً منافساً إقليمياً وعالمياً للخدمات اللوجستية الجوية والبحرية والبرية، بالاستفادة من موقعها الجغرافي المتميز، واستغلال سلاسل التوريد العالمية عبر البحر الأحمر.
- توقع مضاعفة حركة الزوار تماشياً مع طموحات السياحة الوطنية وإقامة مشاريع كبرى جديدة في جميع أرجاء المملكة.
- أهداف المملكة في هذا القطاع بزيادة حجم التصدير وإعادة التصدير والشحن المحلي.

التقدُّم المحقق:

- الإعلان مؤخراً عن استحواذ شركة "عِلم" على حصة 100% في شركة "تبادل" من الصندوق -يملك الصندوق شركة "عِلم" بنسبة 100%-، حيث ستساعد الجهود المشتركة لشركتي "عِلم" و"تبادل" في إنشاء منصة شاملة للخدمات اللوجستية تكون بمثابة مركز خدمات متكاملة لتلبية احتياجات سلسلة القيمة الخاصة باللوجستيات بالكامل، بما يشمل احتياجات الجمارك والموانئ وقطاع الطيران، وسيقوم الصندوق بالمواءمة مع الجهات ذات الصلة في هذا الخصوص.
- مواكبة المستجدات التقنية من خلال متابعة الفرص في حلول النقل المبتكرة.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

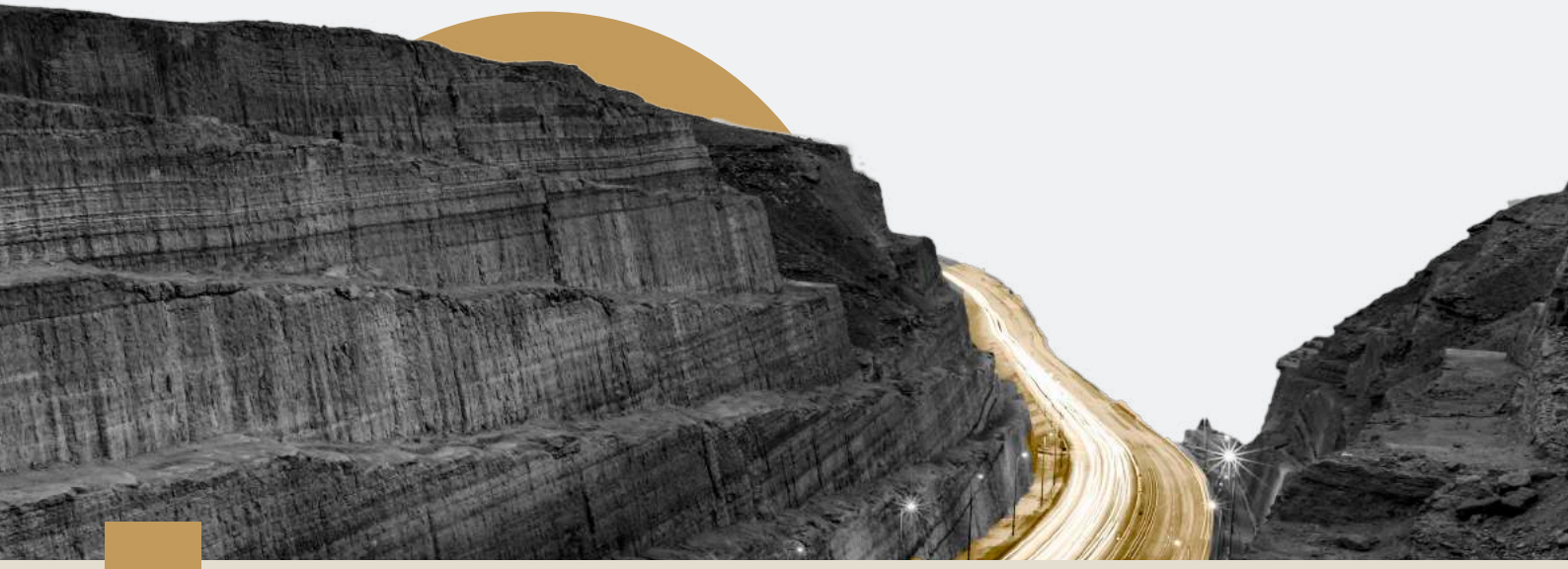

4. تحفيز نمو قطاع الأغذية والزراعة في المملكة لتحقيق نظام إنتاج غذائي مستدام محلياً، وتنويع مصادر استيراد المواد الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي

وصف المبادرة:

تُقدَّر قيمة سوق تعبئة وتغليف الأطعمة العالمي بحوالي 9 تريليون ريال سعودي[1]، ويشهد هذا السوق حالياً تغيراً في التوجهات، حيث تأتي هذه المبادرة بهدف تحفيز نمو قطاع الأغذية والزراعة في المملكة، وتعزيز مكانتها كمركز لقطاع المنتجات الحلال ومركز توزيع للعالم، مستفيدة من شراكات الصندوق القائمة والجديدة مع شركات رائدة في مجالات متعددة.

الفرص المتاحة:

- تُعد المملكة ثاني أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا (حوالي 74 مليار ريال سعودي)، وهي تنمو بمعدل 5% سنوياً [2] نظراً لنسبة الشباب بين السكان ونشاطهم المتزايد، والعلامات التجارية الأكثر اقتصاداً، والمنتجات الصحية المعروضة في السوق.
- زيادة استخدام بعض الوسائل، مثل الاستزراع المائي والتقنيات الزراعية ذات الكفاءة المائية (الزراعة المائية) أو بدائل البروتين.
- وجود بعض المستهدفات لأساليب زراعية محددة، مثل مستهدف إنتاج لدى برنامج "تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية"، وهو 600 ألف طن[3] من خلال الاستزراع المائي بحلول عام 2030م.

التقدُّم المحقق:

- تستمر شركة سالك في إدارة عملياتها والاستثمار الفعّال والمتخصص في المجال الزراعي والإنتاج الحيواني؛ ضمن الاستراتيجية المُعتمدة للشركة.
- شراء حصص ملكية في شركة المراعي.
- شراء حصص ملكية في شركة أمريكانا.
- تم إجراء الدراسات النهائية لإنشاء عدد من المشاريع التي تعتمد على توطين التكنولوجيا والاستفادة من الموارد المحلية والمشتقات الزراعية بالتنسيق مع وزارة البيئة والمياه والزراعة.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

5. تعزيز مكانة المملكة كجهة رائدة في قطاع خدمات التشييد والبناء لدعم طموحات مشاريع الصندوق العقارية

وصف المبادرة:

في إطار جهود الصندوق لتنويع مصادر الاقتصاد السعودي، تأتي هذه المبادرة بهدف ترسيخ مكانة المملكة كجهة رائدة في قطاع خدمات التشييد والبناء، من خلال تأمين سلاسل الإمداد للمشاريع العقارية بالتركيز على المنتجات والخدمات الاستراتيجية، والمعدات الثقيلة، والخرسانة، والإسمنت، والبلاط، وغيرها من الصناعات الأساسية.

الفرص المتاحة:

- رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.
- أهداف ميزان المدفوعات المتمثلة في تنمية الصادرات غير النفطية والمحتوى المحلي وتحسين ميزان الخدمات.
- استكشاف فرص الاستثمار المحتملة في مجالات أخرى، مثل المعدات الثقيلة والمصاعد والنوافذ والأبواب والكيماويات الإنشائية، وغيرها.
- استثمار حوالي 3 مليار ريال سعودي لتأمين سلاسل الإمداد للمنتجات والخدمات ذات الأولوية في السنوات العشر القادمة.

التقدُّم المحقق:

- إطلاق عدد من شركات التطوير العقاري الجديدة في المملكة خلال السنوات الـ 3 الماضية، وهناك خطط لإطلاق عدة شركات أخرى.
- تأسيس شركة "بيكسا" السعودية والتي تهدف للاستثمار في قطاع المقاولات، وذلك بالشراكة مع شركة "بوسكو".
- إنشاء مشروع مشترك مع شركة "كاتيرا" لجلب تقنية التشييد خارج موقع العمل في المملكة، وتشمل المرحلة الأولى بناء 4,140 منزلاً فردياً في جميع أنحاء المملكة.
- الاستحواذ على 40% من شركة "جسارة" وهي مشروع مشترك بين أرامكو ومجموعة جاكوبز، وتختص في تقديم خدمات إدارة المشاريع.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

6. تنويع وإثراء تجربة السياحة والترفيه والرياضة في المملكة لتحقيق مجتمع أكثر حيوية

وصف المبادرة:

تأتي هذه المبادرة بهدف تنويع وإثراء تجربة السياحة والترفيه في المملكة لخلق مجتمع أكثر حيوية، كما أن لقطاع الرياضة أهمية اقتصادية واجتماعية فاعلة على كل المستويات والأصعدة.

وتركز المملكة حالياً على تطوير قطاع الترفيه والسياحة من خلال خلق وجهات سياحية جديدة، وذلك لتمكين المملكة من زيادة السياحة المحلية، والوصول إلى المستهدف المحدد لعدد الزيارات السياحية مع الإقامة بحلول 2030م، وهو أمر يتطلب التعاون بين العديد من الجهات الحكومية وشبه الحكومية، والاستدامة في هذين القطاعين ستوفر فرص عمل كبيرة، إلى جانب تمكين المملكة من استعادة معظم القيمة المتسربة المتمثلة في إنفاق السعوديين في الخارج، ويعمل الصندوق حالياً على إنشاء شركة ريادية وطنية لإدارة الفنادق بهدف الحد من التسرب الدولي في الضيافة وتعزيز تجربة الضيافة الوطنية.

كما تشمل مشاريع الفندقة للصندوق حوالي 136,000 غرفة فندقية يُستهدف أن تكون جاهزة للاستعمال بحلول 2030، ويدرس الصندوق إنشاء منصة حجوزات على الإنترنت من الشركة إلى المستهلك (B2C)، تشمل حجوزات الفنادق والطيران والمغامرات والسفر، وتكون متخصصة في المملكة، كما يقوم الصندوق أيضًا بدراسة الفرص للدخول إلى سوق الرحلات البحرية خلال إنشاء البنية التحتية والعمليات التشغيلية لهذه الرحلات.

ويأتي قطاع الرياضة كأحد القطاعات التي يعمل الصندوق على مناقشة وتقييم فرص الاستثمار فيها، بما يتماشى مع توجهاته الاستثمارية ومعايير التقييم لديه.

الفرص المتاحة:

- شمول الشرائح الأسرع نمواً في قطاعات الترفيه على مدى الخمس سنوات: الترفيه الشخصي، ومدن الملاهي، والرياضة الترفيهية.
- التقاطعات المشتركة بين التقنيات الناشئة مثل الواقع المعزز، والواقع الافتراضي، والخدمات الترفيهية.
- تركيز المملكة حالياً على تطوير قطاع الترفيه والاستجمام من خلال خلق وِجهات سياحية جديدة.
- طموح المملكة في زيادة عدد الزيارات السياحية المحلية والعالمية مع الإقامة من 41 مليون سائح إلى 120 مليون سائح سنوياً بحلول عام 2030م.

التقدُّم المحقق:

- استثمار الصندوق من خلال إحدى شركاته (شركة مشاريع الترفيه السعودية)، بالعديد من الفرص لتحسين تجربة المواطن الترفيهية في المملكة، من خلال طرح منتجات فريدة من نوعها، مثل صالات السينما والمجمعات الترفيهية ومدن الملاهي والمسارح.

- سيستمر الصندوق في زيادة الخدمات الترفيهية في المملكة من خلال شركة مشاريع الترفيه السعودية. وعلاوة على ذلك، سيكون التركيز المستقبلي على تطوير الملكية الفكرية من خلال التشارك مع طموحات قطاع الإعلام في المملكة، إضافة إلى المعطيات التكنولوجية، مثلا الواقع المعزّز/ الواقع الافتراضي، والخدمات الترفيهية التي ستطرحها الشركة لإثراء تجربة المواطن الترفيهية والسياحية.
- يتعاون صندوق الاستثمارات العامة حاليًا مع وزارة الرياضة في المملكة لمناقشة وتقييم فرص الاستثمار بما يتماشى مع توجهات الاستثمار في صندوق الاستثمارات العامة ومعايير التقييم.
- رعى الصندوق عدة فعاليات تعزز دوره في تمكين وتطوير القطاعات الجديدة في المملكة، مثل الرياضة والترفيه والسياحة؛ حيث يقوم الصندوق أيضاً بدراسة الفرص للدخول وتفعيل قطاع رحلات السفن البحرية في البحر الأحمر؛ من خلال إنشاء البنية التحتية اللازمة للقطاع والتي تشمل محطات استقبال السفن والواجهات البحرية، بالإضافة إلى بناء أسطول من السفن البحرية.
- رعى الصندوق نزال الدرعية التاريخي، وفورمولا إي، وبطولة السعودية الدولية للقولف.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

7. دعم نمو القطاع المالي كممكِّن رئيسي لرؤية 2030

وصف المبادرة:

بما تنطوي عليه أهمية استمرار دعم نمو القطاع المالي كون هذا القطاع هو عامل تمكين رئيسي لرؤية 2030. تأتي هذه المبادرة بهدف دعم نمو الجهات الرائدة في الخدمات المالية، وتمكينها من التحول إلى مجتمع غير نقدي، والمساهمة في طموحاتها المتوائمة مع برنامج "تطوير القطاع المالي"، من خلال عمل الصندوق معه، ومع البنك المركزي السعودي، والشركات التابعة للصندوق، وصندوق التنمية الصناعي السعودي، والجهات الأخرى ذات العلاقة في هذا الخصوص وأيضاً فيما يخص الاستراتيجية الوطنية للتقنية المالية.

الفرص المتاحة:

- توقع نمو قطاع الخدمات المالية في المملكة بشكل كبير بحلول عام 2030م، كما أنه من المتوقع أن ينمو تمويل البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من 5.7% في عام 2019م إلى 20% بحلول عام 2030م.
- توقع نمو مساهمة قطاع الخدمات المالية في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة من 4.3% في عام 2019م إلى 4.7% بحلول عام 2030م.

التقدُّم المحقق:

حققت الشركات التابعة للصندوق إنجازات كبيرة منها على سبيل المثال:

- إكمال "تداول" الطرح العام الأولي لـ "أرامكو" السعودية بنجاح، وذلك في عام 2019.
- أصبح "البنك الأهلي التجاري" البنك الرائد في المملكة بانتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت/ الجوال بنسبة تزيد عن 50% من المستخدمين الرقميين مقارنة بالعدد الكلي للمستخدمين الفاعلين.
- وقعت مجموعة "سامبا" المالية اتفاقية مع صندوق "التنمية الصناعي السعودي" حول عمليات إصدار الاعتمادات المستندية لتسهيل الحصول على الأصول الثابتة.
- حصد "بنك الرياض" جائزة "البنك الأسرع نمواً" في عام 2019م، ضمن جوائز "أريبيان بزنس السعودية".
- تأسيس كيان جديد تحت اسم "بنك الخليج الدولي – السعودية" في عام 2019، بالمناصفة بين الصندوق وبنك الخليج الدولي – البحرين، وإطلاق مركز عمليات له بمواصفات عالية.
- في يوليو 2020 وقعت "الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري" اتفاقية مع "المؤسسة العامة للتقاعد" للحصول على محفظة تمويل عقاري بقيمة تزيد عن 3 مليار ريال سعودي[4]، وتُعد الصفقة الأكبر في إعادة التمويل العقاري في المملكة، حيث بلغت أصول الشركة حوالي 6.1 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من 2020.
- دمج مجموعة سامبا في البنك الأهلي ونقل جميع أصول المجموعة والتزاماتها إلى البنك الأهلي، وهذه الصفقة كونت منشأة مالية بقيمة أصول تبلغ 837 مليار ريال، وحصة سوقية تبلغ حوالي 30%.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

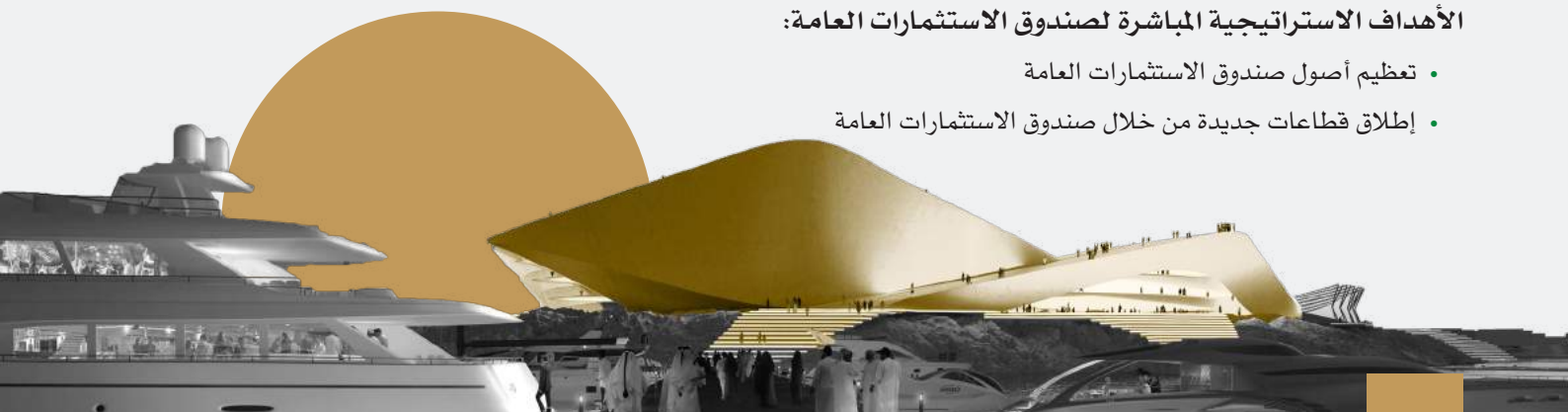

8. الاستثمار في فرص مجدية في قطاعات متنوعة

وصف المبادرة:

هناك عدد من القطاعات الأخرى الواعدة التي سيقوم الصندوق بالاستثمار فيها ليستكشف الفرص، مثل قطاع الأمن، والتعليم، وخدمات ومعدات حقول النفط، والصناعات (مثل الطاقة والكيماويات)، والتي تعمل على دعم رؤية 2030 من خلال تنويع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة؛ مما يؤدي إلى تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، ويمكن توسيع هذه المبادرة لتشمل قطاعات أخرى مستقبلاً.

الفرص المتاحة:

- اهتمام المملكة الكبير بالقطاع الأمني نظراً لما يشكّله من أهمية في الأمن بمفهومه الحديث، بالإضافة إلى ارتباطه بشبكات الحاسوب والتقنيات الجديدة.
- يعد سوق خدمات ومعدات حقول النفط في المملكة سوقاً مهماً استراتيجياً وتجارياً بسبب حجم الموارد النفطية في المملكة، إذ يمثل قطاع خدمات ومعدات حقول النفط سوقاً مربحاً على المستوى العالمي بالنسبة للمعدات والمكونات والمستلزمات الأخرى والخدمات في المراحل الأولية للإنتاج للشركات المتخصصة في استكشاف وإنتاج النفط والغاز.

التقدُّم المحقق:

- تأسيس الشركة الوطنية للخدمات الأمنية (سيف)، والتي تهدف إلى تطوير وتنمية قطاع الحراسات والخدمات الأمنية الخاصة في المملكة، عبر تقديم مجموعة من الخدمات التي تتماشى مع أفضل المعايير والتقنيات المطبقة.
- تطوير شركة "طاقة" وزيادة استثماراتها في مجال خدمات ومعدات حقول النفط لتصبح شركة إقليمية رائدة في هذا المجال.
- تفعيل دور شركة "دسر" كمستثمر استراتيجي في تطوير الصناعات الواعدة في المملكة.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

9. دعم نمو قطاع المعادن والتعدين كممكِّن رئيسي لرؤية 2030

وصف المبادرة:

تعتمد هذه المبادرة على وجود احتياطي وفير ومتنوع من المعادن غير المستغلة في المملكة، حيث يعدّ قطاع المعادن والتعدين من أكثر القطاعات الواعدة في المملكة، بالإضافة لأن المملكة تسعى إلى زيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد ضمن رؤية 2030 ليصبح التعدين الركيزة الثالثة للاقتصاد السعودي؛ بجانب النفط والغاز والبتروكيماويات، وأن تصبح المملكة منتجًا رئيسيًا ومصدّرًا للأسمدة.

وسيقوم صندوق الاستثمارات العامة بدوره في تمكين أهداف رؤية 2030 للقطاع من خلال شركة التعدين العربية السعودية (معادن)، وتتوافق هذه المبادرة مع هدف برنامج "تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية".

الفرص المتاحة:

- حجم وجاذبية قطاع التعدين عالمياً.
- حجم احتياطيات المعادن المتوقعة في المملكة.
- الإصلاحات الهيكلية للقطاع لتسهيل استثمار القطاع الخاص وتكثيف عمليات الاستكشاف.

التقدُّم المحقق:

- زيادة أنشطة الاستكشاف عن المعادن من خلال استخدام أحدث التقنيات المتقدمة.
- التشغيل التجاري لمشاريع (معادن) الجديدة في قطاعات الأسمدة والألمنيوم والذهب.
- إنجاز المراحل الأولية لتطوير مشاريع النمو المستقبلي في قطاعات التعدين المختلفة.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

10. الاستفادة من مقدرات المملكة الطبيعية لتطوير وتنمية قطاع المرافق الخدمية والطاقة المتجددة

وصف المبادرة:

ازدادت أهمية قطاع المرافق الخدمية والطاقة المتجددة بشكل كبير في العالم اليوم، حيث حددت الأمم المتحدة "العمل المناخي" و "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة" كهدفين من أهداف التنمية المستدامة للعالم حتى عام 2030م، وتأتي هذه المبادرة من أجل تعزيز الطاقة الاستيعابية المحلية للمملكة في القطاع، وتبنِّي التقنيات الملائمة لتخفيف الأثر الكربوني، مع زيادة العوائد المالية المتأتية والأثر التنموي.

لقد وضعت المملكة أهدافاً طموحةً لقطاع المرافق الخدمية والطاقة المتجددة، حيث أن المستهدف في عام 2030م هو الوصول إلى طاقة استيعابية متجددة قدرها 58.5 جيجا واط، ونهدف إلى تطوير 70% من مشاريع الطاقة المتجددة تحت مظلة الصندوق لتعزيز نمو الطاقة المتجددة في المملكة وتوطين التقنيات المتعلقة بها.

كما سيقوم الصندوق بدور متكامل في تطوير قطاع إدارة النفايات في المملكة وسيكون بمثابة عامل تمكين رئيسي للقطاع الخاص في المملكة من خلال تعزيز المشاريع والاستثمارات في القطاع، وتتمثل مهمة الصندوق في تحقيق التكامل مع الأهداف الطموحة للمملكة في إدارة النفايات، حيث من المتوقع استبعاد 82% من النفايات عن المدافن في المملكة بحلول عام 2035م.

الفرص المتاحة:

- توقع زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة المحلي في المملكة بحلول عام 2030م.
- تنافسية العديد من مصادر الطاقة المتجددة من ناحية التكلفة مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية، مما يجعلها من المجالات الجذابة من المنظور التنموي والصناعي.
- بناء قدرة المملكة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتطوير سلسلة القيمة في الصناعات المتعلقة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المملكة (معدات التصنيع مثل الخلايا الشمسية والنماذج وتوربينات الرياح وغيرها).
- توسيع أنشطة الشركة السعودية الاستثمارية لإعادة التدوير لتحسين نسبة إعادة تدوير النفايات في المملكة، وتحويل النفايات إلى طاقة، وتوسيع قاعدة العملاء في كل من النفايات البلدية والنفايات الصناعية/الخطرة/الإلكترونية.
- تعزيز نمو (ترشيد) وتكييف النموذج التشغيلي لديها ليتطور مع مرور الوقت، مما يمكنه من الزيادة في النطاق والحجم.

التقدُّم المحقق:

- شراء حصص في "أكوا باور"، وهي شركة تطوير واستثمار وتشغيل محطات توليد الطاقة وتحلية المياه.
- إنشاء الشركة السعودية الاستثمارية لإعادة التدوير، وهي تنشط في إدارة أنواع مختلفة من النفايات، تشمل مخلفات البناء والهدم، والنفايات البلدية الصلبة، والنفايات الصناعية الخطرة، ونفايات المعدات الكهربائية الإلكترونية، وقد حققت الشركة إنجازاً مهماً في عام 2019م من خلال الاستحواذ على شركة إدارة الخدمات البيئية العالمية "جيمز"، وهي شركة رائدة في إدارة النفايات الصناعية الخطرة.
- إنشاء الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة (ترشيد)، وهي شركة أنشئت في عام 2017م بهدف تطوير قطاع كفاءة الطاقة بالمملكة وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد المحلي.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

11. الصدارة في مجال الابتكارات الهادفة إلى تحسين قطاع الرعاية الصحية

وصف المبادرة:

تُعتبر الرعاية الصحية من أهم القطاعات ذات الأولوية للمملكة، وهناك فرص هائلة للنمو في هذا القطاع، حيث تأتي هذه المبادرة بهدف قيام الصندوق بدور تمكيني رئيسي للقطاع، ودفع عجلة الانتفاع والمواءمة على مستوى خدمات ومنتجات الرعاية الصحية بالتعاون مع القطاع الخاص، ومن ضمن الجهود التي يقوم بها الصندوق دراسة إنشاء شركة تُعنى بتصنيع الأدوية وتستخدم نهجاً مخصصاً نحو التوطين، وإشراك القطاع الخاص لتسريع وتيرة تحقيق القيمة المنشودة.

الفرص المتاحة:

- نمو الأسواق العالمية بشكل كبير في مجال الرعاية الصحية بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 7.3% (2014-2018م)، ومن المتوقع أن يستمر النمو بمعدل 8.9% كمعدل نمو سنوي مركب إلى عام 2022م[5] في ضوء الزيادة السريعة في معدل أعمار سكان العالم، والنمو الاقتصادي القوي في الأسواق الناشئة، والإصلاحات المتعلقة بالتأمين الصحي على المستوى العالمي؛ مما يؤكد أن مجال خدمات الرعاية الصحية ينمو بمعدل سنوي مركب يتجاوز 9% عالمياً[6]، مع التركيز العالي على الاكتشافات البحثية والمنشآت الطبية لتحسين وتحويل قطاع الرعاية الصحية على مستوى العالم.
- وجود طلب مرتفع في المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي لمعالجة الأمراض الشائعة.

التقدُّم المحقق:

أسهمت محفظة الصندوق التي تضم الشركة الوطنية للشراء الموحد للأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية "نوبكو" بشكل فعال لتوطين الصناعات الدوائية في المملكة، وذلك من خلال:

- توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع (الخدمات الطبية) لأداء مهمتها المتعلقة بالمشتريات وإدارة العقود وتحويل الميزانية.
- البدء في اتفاقية مع مركز تحقيق كفاءة الإنفاق لتكون وِحدة الشراء المركزية في المجال الطبي.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

12. تطوير قدرات الابتكار في المملكة من خلال توطين قطاع التقنية وتطوير قطاعي الاتصالات والإعلام

وصف المبادرة:

نظراً لما يمثِّله نمو كل من قطاع الإعلام وقطاع الاتصالات من أهمية كبيرة في برنامج جودة الحياة، تأتي هذه المبادرة بهدف استمرار الصندوق في دعم شركاته في قطاع التقنية والإعلام والاتصالات، من أجل تمكين المملكة لتصبح مركزاً عالمياً منافساً في التقنيات، وتطوير الفرص في مختلف مجالات القطاع، عبر العمل مع جميع الجهات ذات الصلة.

الفرص المتاحة:

- ارتفاع إنفاق الشركات حول العالم على الجوانب التقنية تبعاً لأهمية التحول الرقمي في رفع مستوى كفاءتها وتحقيق الميزة التنافسية.
- سعي برنامج التحول الوطني إلى تمكين جميع القطاعات رقمياً، مثل الصناعات التحويلية، والقطاعات الحكومية، والرعاية الصحية، والمصارف والخدمات المالية والتأمين.
- نمو كل من قطاع الإعلام وقطاع الاتصالات نمواً سريعاً، إلى جانب قيامهما بدور مهم في قطاع التطبيقات التقنية والرقمية.

التقدُّم المحقق:

- إنشاء الشركة السعودية لتقنية المعلومات "سايت" لتصميم وتطوير وتشغيل الحوسبة الرقمية الآمنة، وتوفير الأمن السيبراني والحلول الآمنة للجهات الحكومية والخاصة المهمة والحيوية.
- توقيع شركة "عِلم" على اتفاقية شراء حصص للاستحواذ على "تبادل"، مما أوجد جهة رائدة في قطاع خدمات تقنية المعلومات.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

13. تمكين تطوير وإنماء قطاع التجزئة والسلع الاستهلاكية

وصف المبادرة:

مع نمو قطاع التجارة الإلكترونية، تأتي هذه المبادرة بهدف دعم تطوير شركة "نون" لتصبح المنصة الرقمية الرئيسية للعالم العربي في التجارة الإلكترونية، مقدمةً نظاماً متكاملاً للخدمات الرقمية حول التجارة الإلكترونية الأساسية، شاملةً خدمات التقنية المالية، وخدمات المستهلك الرقمية، والترفيه الرقمي والوسائط، والإعلانات الرقمية.

إلى جانب التحسينات المقررة في قطاع الخدمات اللوجستية، تسعى المبادرة إلى زيادة حجم منظومة التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية في المنطقة؛ لترفع بشكل مستمر من جودة التوصيل وتنفيذ الطلبات.

الفرص المتاحة:

- توقع نمو إجمالي سوق التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى نحو 420 مليار ريال سعودي بحلول عام 2030م[7].
- اعتبار المملكة أكبر سوق للتجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التقدُّم المحقق:

تستمر شركة "نون" بالنمو المستمر كجهة وطنية رائدة ومحرِّك في المنطقة؛ لتمكِّن المملكة من التمركز بشكل قوي في قطاع التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن أبرز الجهود التي قامت بها:

- توريد الملايين من المنتجات محلياً وعالمياً، مع توفير منصة تسوق للبائعين المحليين المستقلين والموزعين المحليين.
- جذب مئات الملايين من الزوار سنوياً عبر الموقع الإلكتروني والتطبيق الهاتفي، ومعالجة المدفوعات من خلال المنصة.
- بناء الشبكات الأكبر والأكثر كفاءة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تشغِّل عدة مستودعات ضخمة، وتتميز بأسطول توصيل واسع وضخم، يعد أحد أكبر الأساطيل في المنطقة.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

14. تطوير المشاريع العقارية في قطاع الوسطى

وصف المبادرة:

تأتي هذه المبادرة بهدف الارتقاء بأنماط المعيشة والتنافسية في الرياض والمدن المجاورة لها، من خلال تطوير أشكال جديدة من الحياة الحضرية، ومراكز الأعمال، ومشاريع البنية التحتية، والوجهات الجديدة، بالاستفادة من الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية للمملكة.

وتغطي هذه المبادرة أكثر من 10 مشاريع، وهي تقدِّم على سبيل المثال:

- أشكال حديثة للمساحات المكتبية.
- أنماط معيشية جديدة ومحسنة، مثل المباني السكنية العمودية، والعيش في الضواحي.
- وِجهات حضرية يومية جديدة في المدن الكبرى.
- مدن لوجستية وصناعية جديدة.
- معالم سياحية تستفيد من التراث التاريخي والثقافي للمملكة.

نظرة عامة حول أحد المشاريع الرئيسية التي تشتمل عليها المبادرة:

مركز الملك عبدالله المالي:

صُمم مركز الملك عبدالله المالي ليكون المركز التجاري الرئيسي في المملكة، ومركزاً عالمياً للتجارة والتمويل، حيث تمتد مساحته الإجمالية لأكثر من 3 مليون متر مربع، وقد تم تعديل الاستراتيجية الخاصة به منذ استحواذ الصندوق على المشروع، لتستهدف المزيد من قطاعات الأعمال والخدمات المتنوعة، وتحقق النشاط التجاري المستهدف، كما تشمل الخطط تقديم حوافز للمستأجرين من الشركات، مثل سرعة إعداد الأعمال من قبل الجهات التنظيمية، مما يسهل إجراءات منح رخص التأشيرات وتسجيل الشركات. ويستهدف مركز الملك عبدالله المالي تطوير أشكال جديدة من الحياة الحضرية والمهنية، ونشاطات تجارة التجزئة الخارجية، بالإضافة إلى خدمات الأغذية والمشروبات والترفيه، لكل من المواطنين والوافدين.

ستساهم هذه المبادرة في مساعدة شركات محفظة الصندوق على دعم:

- هدف برنامج "جودة الحياة" الخاص بتطوير قطاع السياحة.
- هدف برنامج "تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" الخاص برفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

15. تطوير المشاريع العقارية في القطاع الغربي

وصف المبادرة:

تأتي هذه المبادرة بهدف تعزيز جاذبية وتطوير أنماط العيش في المدن السعودية البارزة في القطاع الغربي، بما يشمل المناطق المجاورة لمكة المكرمة، والمدينة المنورة، ومحافظة جدة، من خلال تطوير أشكال جديدة من الحياة الحضرية، وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الترفيه والتسلية، وتوسيع شبكات البنية التحتية في المملكة، وإطلاق وِجهات جديدة بالاستفادة من الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية للمملكة.

وتغطي هذه المبادرة أكثر من 10 مشاريع، وهي تقدِّم على سبيل المثال:

- زيادة وتحسين عروض الضيافة والبيع بالتجزئة لضيوف الرحمن المحليين والدوليين.
- معالم سياحية تستفيد من التراث التاريخي والثقافي للمملكة، مثل مواقع اليونسكو، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المميزة، مثل السياحة الجبلية أو البحرية.
- أنماط معيشية جديدة ومحسنة.
- وِجهات حضرية يومية جديدة في المدن الكبرى.
- مدن لوجستية وصناعية جديدة.

نظرة عامة حول أحد المشاريع الرئيسية التي تشتمل عليها المبادرة:

شركة وسط جدة الجديد:

يستهدف هذا المشروع تقديم أجندة تطوير متنوعة على مستوى قطاع الضيافة وتوفير الخدمات والمساحات المكتبية، وبالتالي تطوير منطقة وسط المدينة، ومن المخطط أن يساهم بشكل عام في تطوير 5 مليون متر مربع من الأراضي الرئيسية على طول الواجهة البحرية لمدينة جدة، حيث يمتلك مقوِّمات تطوير متنوعة واسعة النطاق، مما سيتيح تقديم ما يزيد عن 15 ألف وحدة سكنية، و3.5 ألف غرفة فندقية، و150 ألف متر مربع من المساحات المكتبية، و200 ألف متر مربع من المساحات المخصصة لخدمات تجارة التجزئة.

ستساهم هذه المبادرة في مساعدة شركات محفظة الصندوق على دعم:

- أهداف برنامج "جودة الحياة" حول المحافظة على تراث المملكة الإسلامي والعربي والوطني والتعريف به، وتطوير قطاع السياحة.
- هدف برنامج "تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" الخاص برفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.
- أهداف برنامج "خدمة ضيوف الرحمن" حول تيسير استضافة المزيد من المعتمرين وتسهيل الوصول إلى الحرمين الشريفين، وتحسين جودة خدمات الحج والعمرة المقدمة، وإثراء التجربة الروحية والثقافية لزوار الحج والعمرة.
- هدف وزارة السياحة لتحسين المواقع السياحية وتطويرها.
- هدف برنامج "التحول الوطني" لتطوير القطاع السياحي والتراث الوطني.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

16. تطوير المشاريع العقارية في القطاع الجنوبي

وصف المبادرة:

تأتي هذه المبادرة بهدف تطوير أنماط العيش والجاذبية التنافسية للمدن السعودية البارزة في القطاع الجنوبي، بما يشمل المناطق المجاورة والواقعة ضمن منطقة عسير ومدنها، من خلال تطوير أشكال جديدة من الحياة الحضرية، وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الترفيه والتسلية، وتوسيع شبكات البنية التحتية في المملكة، وإطلاق وِجهات جديدة بالاستفادة من الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية للمملكة.

وتغطي هذه المبادرة أكثر من 4 مشاريع، وهي تقدِّم على سبيل المثال:

- زيادة وتحسين عروض الضيافة والبيع بالتجزئة للسياح المحليين والدوليين.
- معالم سياحية تستفيد من التراث التاريخي والثقافي للمملكة، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المميزة مثل السياحة الجبلية أو البحرية.
- أنماط معيشية جديدة ومحسنة (مساكن العطلات).
- مراكز جذب جديدة لجزء كبير من سكان السعودية.

ستساهم هذه المبادرة في مساعدة شركات محفظة الصندوق على دعم:

- هدف برنامج "جودة الحياة" الخاص بتطوير قطاع السياحة.
- هدف برنامج "تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" الخاص برفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.
- هدف وزارة السياحة لتحسين المواقع السياحية وتطويرها.
- هدف برنامج "التحول الوطني" لتطوير القطاع السياحي والتراث الوطني.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

17. تطوير المشاريع العقارية في القطاع الشمالي والشرقي

وصف المبادرة:

تأتي هذه المبادرة بهدف تعزيز قابلية العيش وجاذبية المدن السعودية البارزة في المنطقة الشمالية بشكل عام، من الشرق إلى الغرب، من خلال تطوير أشكال جديدة من الحياة الحضرية، وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الترفيه والتسلية، وتوسيع شبكات البنية التحتية في المملكة، وإطلاق وِجهات جديدة بالاستفادة من الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية في المملكة.

وتغطي هذه المبادرة أكثر من 10 مشاريع، وهي تقدِّم على سبيل المثال:

- زيادة وتحسين عروض الضيافة والبيع بالتجزئة للسياح المحليين والدوليين.
- معالم سياحية تستفيد من التراث التاريخي والثقافي للمملكة، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المميزة، مثل السياحة الزراعية، أو الصحراوية، أو الجبلية، أو البحرية.
- وِجهات حضرية يومية جديدة في المدن الكبرى.

نظرة عامة حول أحد المشاريع الرئيسية التي تشتمل عليها المبادرة:

أمالا

يُعد أحد أفخم المشاريع في المملكة، ومن المتوقع أن يضعها في طليعة سوق السياحة الفاخرة.

يستهدف مخططه الخاص تقديم تجربة فريدة تركِّز على الخدمات الصحية، والرياضية، والخدمات المتعلقة بالشمس والبحر والمعيشة.

وتشمل المرحلة النهائية للمشروع توفير ما يزيد عن 2.5 ألف غرفة فندقية فاخرة، مما يتيح الفرصة للضيوف لاستكشاف المزيد من المناطق الممتدة على طول ساحل البحر الأحمر. كما سيطوّر 3 مراسي رئيسية على امتداد 13000 كيلومتر مربع من الأرض، وهي:

- مشروع الخلجان الثلاثة (يركز على خدمات الصحة والرفاهية والاستجمام).
- مشروع الجزيرة (يركز على المنتجعات والوحدات السكنية الفاخرة).
- مشروع الساحل المطور (يركز على ملتقى الثقافة والفنون والحفاظ على الطبيعة).

ستساهم هذه المبادرة في مساعدة شركات محفظة الصندوق على دعم:

- هدف برنامج "جودة الحياة" الخاص بتطوير قطاع السياحة.
- هدف برنامج "تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" الخاص برفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.
- هدف وزارة السياحة لتحسين المواقع السياحية وتطويرها.
- هدف برنامج "التحول الوطني" لتطوير القطاع السياحي والتراث الوطني.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة

18. دعم تطوير المشاريع العقارية من خلال إنشاء شركات جديدة ومراكز التميز

وصف المبادرة:

تأتي هذه المبادرة بهدف إنشاء شركات جديدة وتطوير الشركات الحالية على مستوى جميع المحاور الرأسية لقطاع العقارات، ابتداءً من شركات التطوير، والمقاولات، والخدمات، وصولاً إلى شركات التشغيل، من أجل تعزيز تنمية القطاع محلياً.

بالإضافة إلى ذلك، تعزيز أفضل الممارسات وأوجه التعاون ضمن محفظة مشاريع الصندوق، من خلال جلب المعرفة والخبرة الفنية الرائدة في القطاع إلى مراكز التميز ضمن الصندوق.

التقدُّم المحقق:

- الإشراف على سلسلة من الاستثمارات على مستوى سلسلة قيمة التطوير العقاري، وتشمل هذه الشركات "العقارية" و"دور" للضيافة وغيرها.
- إطلاق سلسلة من الشركات الجديدة في هذا القطاع، مثل شركة خدمات التسجيل العقاري.
- إطلاق وتوسيع مراكز التميز في الصندوق، وتعزيز أفضل الممارسات وجني المزيد من أوجه التعاون على مستوى محفظته.

ستساهم هذه المبادرة في مساعدة شركات محفظة الصندوق على دعم:

- هدف برنامج "تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" الخاص برفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.
- هدف وزارة السياحة لتحسين المواقع السياحية وتطويرها.
- هدف برنامج "التحول الوطني" لتطوير القطاع السياحي والتراث الوطني.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

19. تطوير مشروع نيوم

وصف المبادرة:

نيوم "المستقبل الجديد" هو مشروع يقع على البحر الأحمر في شمال غرب المملكة، تسعى هذه المبادرة إلى تطويره كمنظومة ابتكارية تسهم في رسم مستقبل جديد، وتشكّل مركزاً لريادة الأعمال والابتكار، وقد مثّل تأسيس الشركة في عام 2019م إنجازاً كبيراً للصندوق، حيث يأتي إطلاقها في وقت يحتاج فيه العالم إلى أسلوب جديد وحلول مبتكرة في التفكير والأداء.

وتتمحور استراتيجية المشروع حول 16 قطاعاً بإمكانها أن تمنح الحياة للعناصر التالية: الطاقة، والمياه، والنقل، والتقنية الحيوية، والغذاء، والتصنيع، والإعلام، والترفيه والثقافة والأزياء، والعلوم التقنية والرقمية، والسياحة، والرياضة، والتصميم والبناء، والخدمات المالية، والصحة والرفاهية، والتعليم، والمعيشة.

وقد تم الإعلان عن مشروع مدينة "ذا لاين" باكورة المشاريع التطويرية الضخمة في نيوم؛ وهو المشروع الذي يهدف لخلق بيئة جاذبة للمبدعين وروّاد الأعمال والمستثمرين، برؤية مستقبلية تتمحور حول الإنسان والطبيعة في مدينة لا مثيل لها في أي من المدن الذكية عالمياً، وستضم المدينة مجتمعات إدراكية مترابطة ومعززة بالذكاء الاصطناعي، ليشكل ذلك خطوة الانطلاق لتحويل حلم المدينة المستقبلية في شمال غرب المملكة إلى واقع على الأرض على امتداد 170 كيلومتراً.

ستساعد هذه المبادرة على دعم:

- أهداف برنامج "جودة الحياة" حول تنمية المساهمة السعودية في الفنون والثقافة، وتطوير وتنويع فرص الترفيه لتلبية احتياجات السكان، وتطوير قطاع السياحة.
- أهداف برنامج "تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" حول توطين الصناعات الواعدة، وإنشاء مناطق خاصة، وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية، ورفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.
- هدف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الخاص بدعم نمو الاستثمار المحلي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- هدف برنامج "التحول الوطني" لتطوير القطاع السياحي والتراث الوطني.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- توطين أحدث التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

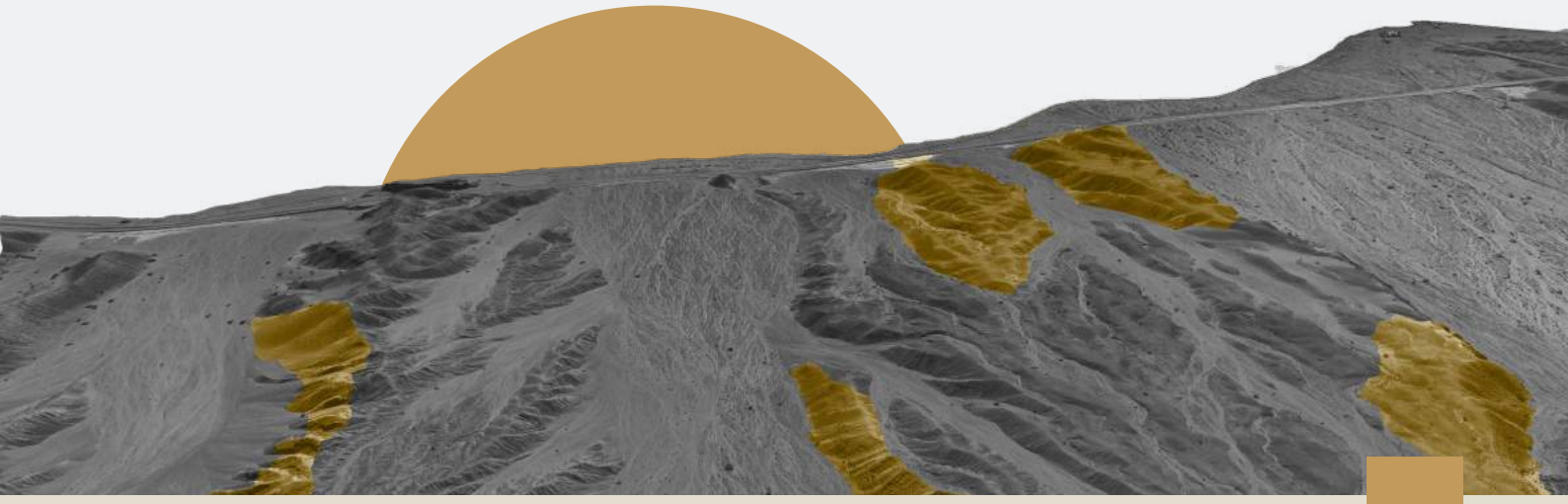

20. تطوير مشروع البحر الأحمر

وصف المبادرة:

البحر الأحمر هو مشروع إنشاء وجهة سياحية فاخرة، يجمع بين الطبيعة والثقافة والمغامرة، ومخصص بطريقة سلسة لتلبية الاحتياجات الفريدة لكل زائر.

سيعزز هذا المشروع من مكانة المملكة على خارطة السياحة العالمية، من خلال وضع معايير جديدة في مجال التنمية المستدامة. كما سيوفر مجموعة واسعة ومتنوعة من الفرص للشركات لتكون جزءاً من أحد أسواق السياحة الأسرع نمواً في العالم.

ستساعد هذه المبادرة على دعم:

- أهداف برنامج "جودة الحياة" حول تنمية المساهمة السعودية في الفنون والثقافة، وتطوير وتنويع فرص الترفيه لتلبية احتياجات السكان، وتطوير قطاع السياحة.
- أهداف برنامج "تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" حول إنشاء مناطق خاصة، وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية، ورفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.
- هدف برنامج "التحول الوطني" لتطوير القطاع السياحي والتراث الوطني.
- هدف وزارة السياحة لتحسين المواقع السياحية وتطويرها.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

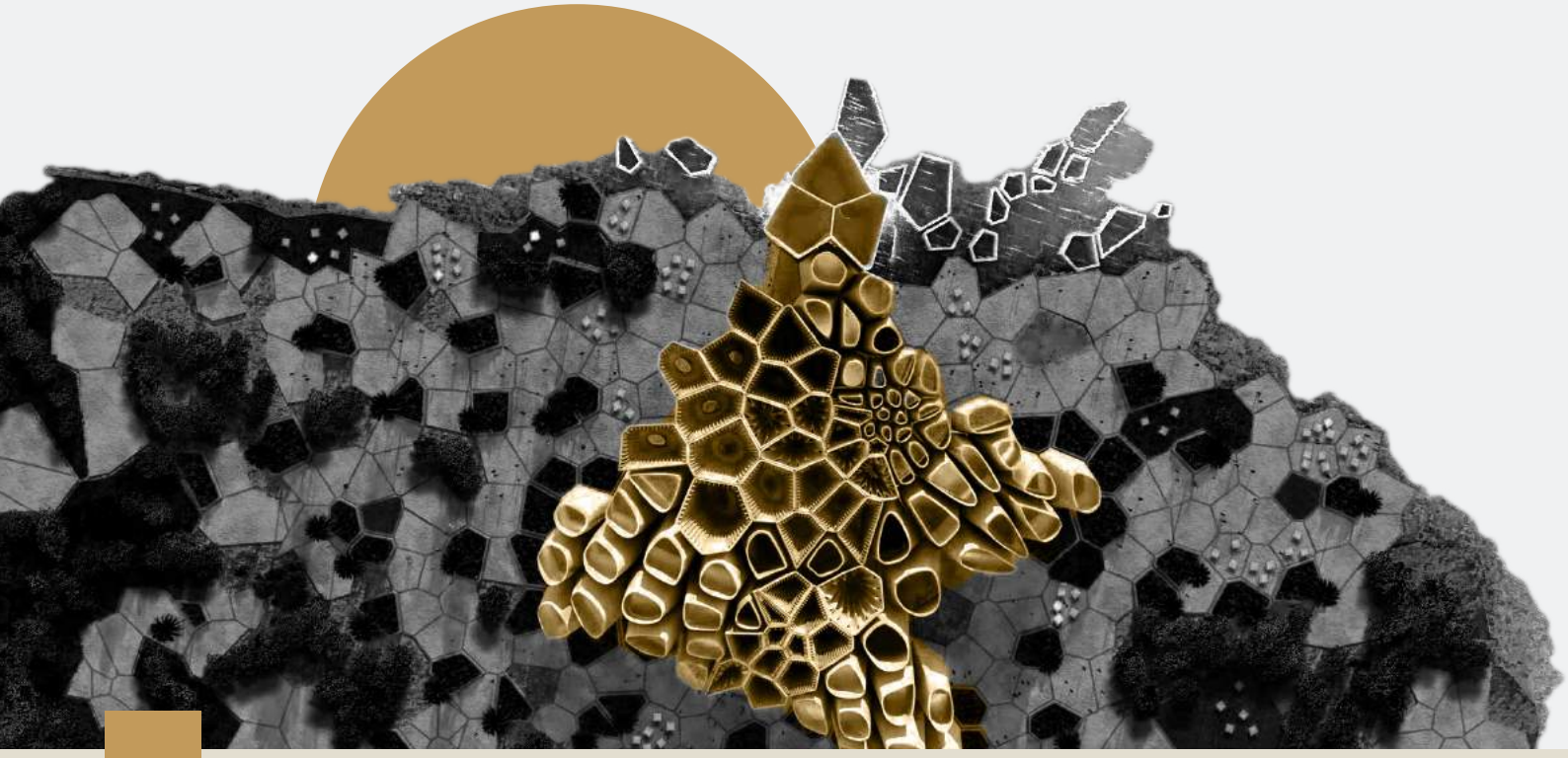

21. تطوير مشروع القدية

وصف المبادرة:

القدية هو مشروع يستهدف جعل منطقة "القدية" عاصمة الترفيه والرياضة والفنون في المملكة، بحيث تكون وِجهة متكاملة تقدِّم تجارب مميزة وتصنع لحظات متعة لا تنسى. وهو أحد المشاريع الكبرى، حيث سيتم بناء المشروع على 5 ركائز:

- المتنزهات ومناطق الجذب.
- الرياضة والرفاهية.
- الحركة والنقل.
- الثقافة والفنون.
- الطبيعة والبيئة.

كما أطلق المشروع عدة أنشطة عبر قطاعات رئيسية:

- تم تطوير الخطة الرئيسية للقدية، ومن المقرر افتتاح المرحلة الأولى في عام 2023، وستتضمن أكثر من 60 مشروعًا وأكثر من 300 نشاط يضم مجال الإبداع والفنون والضيافة والثقافة والترفيه والرياضة، وتم التخطيط للمرحلة الثانية والمراحل اللاحقة لتوسيع عروض القدية وزيادة قدرة المشروع لتمكين النمو المستدام للمشروع ولضمان تكرار الزيارة.
- هناك خطط لربط المشروع بمطار الرياض عبر المترو، كما سيتم الربط بوسائل النقل العام الأخرى في الرياض.
- تركز الشركة على الإدارة الفعالة للنفايات من خلال تقليل كميات النفايات في المقام الأول، وإعادة تدوير النفايات بعد ذلك، وزيادة التنوع البيولوجي على أراضي القدية، وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المائية من خلال تقليل الاستهلاك واستخدام المياه وإعادة استخدامها بكفاءة وخلق مناخ خارجي لطيف لتشجيع المشاة.
- برنامج "المنح الدراسية" الذي يركز على التخصصات المتعلقة بالترفيه في أرقى جامعات العالم.
- الإعلان عن تصميم متنزه "Six Flags"، وهو إحدى المنشآت الترفيهية الرئيسية.

ستساعد هذه المبادرة على دعم:

- أهداف برنامج "جودة الحياة" حول تعزيز ممارسة الأنشطة الرياضية في المجتمع، وتطوير وتنويع فرص الترفيه لتلبية احتياجات السكان، وتطوير قطاع السياحة.
- أهداف برنامج "تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" حول إنشاء مناطق خاصة، وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية، ورفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.
- هدف وزارة السياحة لتحسين المواقع السياحية وتطويرها.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

22. تطوير مشروع روشن

وصف المبادرة:

مشروع روشن هو أحد المشاريع الرائدة لصندوق الاستثمارات العامة، حيث تتمثل أهدافه في رفع مستويات ملكية المنازل في المملكة، وتهدف خطته إلى تسليم مئات الآلاف من الوحدات السكنية بمختلف مناطق المملكة وخاصة في الرياض، ومكة، وعسير، والمنطقة الشرقية، حيث سيعمل مشروع روشن على توفير حياة مجتمعية فريدة، وتطوير مدن كاملة تتضمن مزيجاً شاملاً من الأصول العقارية، مع توفير تجربة البيع بالتجزئة وكذلك الترفيه، وتوفير مساحات عمل للسكان.

يهدف المشروع إلى تطوير أكثر من 395 ألف وحدة سكنية على مساحة إجمالية 181 كيلو متر مربع، واستضافة أكثر من مليوني ساكن، ومن المتوقع أن تساهم روشن بأكثر من 212 مليار ريال سعودي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر للمملكة حتى عام 2030، وإيجاد أكثر من 101 آلاف وظيفة مباشرة حتى عام 2030.

كما يعد المشروع إحدى الوسائل الرئيسية التي تم إنشاؤها لتحقيق أهداف برنامج الإسكان، حيث تتمثل مهمة روشن في دعم وتمكين وتسهيل زيادة ملكية المساكن المناسبة للأسر السعودية؛ من أجل زيادة حصة ملكية المساكن بين المواطنين السعوديين إلى 70% بحلول عام 2030، كما أن المشروع والبرنامج لهما أنشطة تكميلية؛ حيث تعمل روشن بصفتها مخططاً رئيسياً ومطوراً للمجتمعات؛ على المساعدة في تنشيط وتنظيم مشهد سوق الإسكان بالشراكة مع القطاع الخاص، وتركز استراتيجية روشن في المقام الأول على تمكين التنمية الأكثر فعالية مع تخصيص العرض من المساكن من أجل خدمة الطلب في السوق على أفضل وجه؛ بما يخدم الإسكان الراقي والإسكان الميسر بالإضافة إلى الإسكان الاجتماعي.

وتتواءم هذه المبادرة مع برامج رؤية 2030 الأخرى وذلك وفق ما يلي:

- برنامج جودة الحياة: تحقيق هدف تطوير قطاع السياحة.
- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية: تحقيق هدف رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.
- برنامج الإسكان: في ظل وجود جهود مشتركة فسيزيد برنامج الإسكان من فعاليته وسرعته في تسليم المساكن في السوق؛ وذلك من خلال المساعدة في حل وتسهيل الإطار التنظيمي عند الحاجة، لإزالة الحواجز المحتملة أمام تسليم مئات الآلاف من المساكن للمواطنين السعوديين في العشر سنوات القادمة.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

23. الاستثمار في التوجهات العالمية في مختلف المجالات

وصف المبادرة:

يستثمر الصندوق بشكل استراتيجي في العديد من مجالات الاستثمار المختلفة باتباع مصادر النمو، بما يشمل ارتفاع الطلب العالمي، والابتكار، وتحقيق القيمة، وغيرها.

وهناك عدد من التوجهات الكبرى التي يمكن أن تثري المحفظة العالمية للصندوق من خلال هذه المبادرة، مثل:

- **التغيير الديموغرافي:**
  تتضمن بعض التوجهات مثل زيادة الطبقة الوسطى في الأسواق الناشئة، وارتفاع معدل الأعمار، وتزايد عدد السكان، والتغيرات في عادات المستهلك.
- **الاستثمار المستدام:**
  التغير المناخي، وتقليل انبعاثات الكربون، ونُدرة الموارد، وقضايا النفايات والتلوث.
- **التوسع الحضري ووسائل التنقل الجديدة:**
  بروز المدن الكبيرة، والحاجة إلى تطوير البنى التحتية، ووسائل جديدة للتنقل.
- **زيادة التواصل:**
  التحول الرقمي، وسلسلة التوريد العالمية، وأنظمة الحوسبة المترابطة، والاقتصاد التشاركي.
- **التقنية والابتكارات:**
  البيانات الضخمة، والتحليلات، والروبوتات، والأتمتة، وابتكار نموذج الأعمال.

يتبع الصندوق منهجاً مرناً وقادراً على التكيف لضمان نجاح هذه المبادرة، من خلال الاستثمار في الأسهم والأوراق والأدوات المالية الخاصة والعامة، والاستثمارات العقارية والبنية التحتية عن طريق: الاستثمار المباشر، وغير المباشر عن طريق صناديق، والاستثمارات المشتركة، وصناديق الدول، وصناديق القطاعات، والمنصات وغيرها.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

24. الاستثمار في الفرص المجدية من خلال الشراكات العالمية

وصف المبادرة:

يستغل الصندوق الفرص من خلال الشراكات العالمية بعيدة المدى، فتساهم هذه المبادرة في زيادة تواجد المملكة على خارطة الاستثمار العالمي، وتحقيق أهداف برنامج الصندوق المتمثلة في تعظيم أصول الصندوق وتكوين شراكات استراتيجية واقتصادية، كما تمكِّن هذه المبادرة الصندوق من تعزيز مكانته مما يسمح بالوصول إلى مرئيات السوق والفرص المميزة في مجالات الاستثمار غير الرئيسية.

يتبع الصندوق منهجاً مرناً وقادراً على التكيف لضمان نجاح هذه المبادرة، من خلال الاستثمار في الأسهم والأوراق والأدوات المالية الخاصة والعامة والاستثمارات العقارية والبنية التحتية عن طريق: الاستثمار المباشر، وغير المباشر عن طريق صناديق، والاستثمارات المشتركة، وصناديق الدول، وصناديق القطاعات، والمنصات وغيرها.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
- بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة

25. تنويع استثمارات المحفظة العالمية للصندوق

وصف المبادرة:

يدعم الصندوق هدف المملكة المتمثِّل في تنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد على النفط، ومن أجل تحقيق ذلك، يتطلب منه أن يقوم بتنويع استثماراته العالمية على المناطق الجغرافية، والقطاعات، والمجالات، والعملات، وأنواع الأصول المختلفة، وغيرها.

يساعد تنوع محفظة استثمارات الصندوق على تحقيق المستوى الأمثل من توازن المخاطر والعوائد، حيث يتبع الصندوق منهجاً مرناً وقادراً على التكيف لضمان نجاح هذه المبادرة، من خلال الاستثمار في الأسهم والأوراق والأدوات المالية الخاصة والعامة والاستثمارات العقارية والبنية التحتية عن طريق: الاستثمار المباشر، وغير المباشر عن طريق صناديق، والاستثمارات المشتركة، وصناديق الدول، وصناديق القطاعات، والمنصات وغيرها.

الأهداف الاستراتيجية المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة:

- تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة

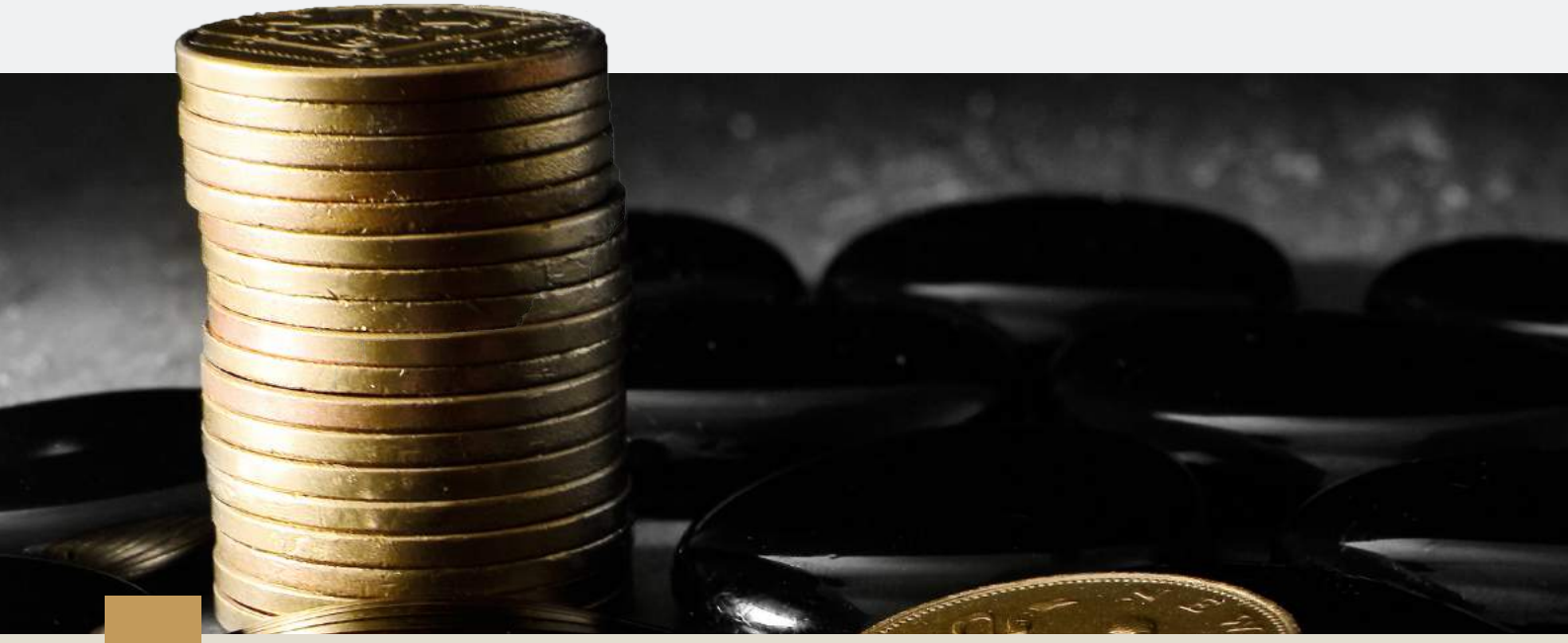

26. تأمين سلاسل الإمداد والتوطين

وصف المبادرة:

تهدف هذه المبادرة إلى المساهمة في توفير وتأمين سلاسل الإمداد والتوريد لمنتجات وخدمات المشاريع العقارية، والمساهمة في توطين هذه المنتجات في المملكة.

وبناء على حجم استثمارات الصندوق في المشاريع العقارية، تأتي أهمية تأمين سلاسل الإمداد والتوريد للمشاريع العقارية، بالإضافة إلى الاستفادة من حجم هذه المشاريع للمساهمة في توطين القطاعات المتعلقة بالتشييد والبناء، من خلال قيام الصندوق والقطاع الخاص بالاستثمار في سلسلة الإمداد والتوريد.

وستحقق هذه المبادرة العديد من المنافع التي تعود على الصندوق وعلى التنمية الاقتصادية للمملكة، وتشمل على سبيل المثال:

- المساهمة في الحد من مخاطر تأخر تسليم مشاريع الصندوق الاستراتيجية العقارية، والمساهمة في تسليمها في الوقت المحدد، مما له الأثر في نمو النشاط الاقتصادي على مستوى المملكة.
- المساهمة في توطين جزء كبير من الإنفاق على المشاريع العقارية، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.
- إتاحة فرص جديدة لشركات القطاع الخاص لبناء علاقات استراتيجية طويلة المدى بين الصندوق والموردين، مما يمكِّن نموه وازدهاره، وبناء الإمكانات والقدرات المحلية، وتشجيع التوظيف المحلي.
- خلق فرص استثمارية جديدة للقطاع الخاص من أجل زيادة مشاركته في مشاريع الصندوق، وتمكين نموه.

27. تفعيل مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الصندوق

وصف المبادرة:

تبلغ نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة ما يقارب 40%[8]، وهو ما يُعد أقل من المستوى العالمي، وبالتالي فإن هنالك فرصة جوهرية أمام الصندوق لتنشيط دور القطاع الخاص ومشاركته في مشاريع الصندوق والذي بدوره سيساهم في تحقيق التطور الاقتصادي للمملكة على المدى الطويل.

وتهدف هذه المبادرة إلى المساهمة في زيادة مشاركة القطاع الخاص بصفته مستثمراً وممولاً وموردا ً في المشاريع التي يديرها الصندوق، وفي مبادراته التي تهدف إلى تنمية القطاعات الواعدة.

وستحقق هذه المبادرة العديد من المنافع التي تعود على الصندوق وعلى التنمية الاقتصادية للمملكة، وتشمل على سبيل المثال ما يلي:

- إتاحة فرص الاستثمار للقطاع الخاص وتشجيع زيادة مستوى مشاركته.
- إتاحة فرص جديدة لشركات القطاع الخاص لبناء علاقات استراتيجية طويلة المدى بين الصندوق والموردين، مما يمكِّن نموه وازدهاره، وبناء الإمكانات والقدرات المحلية، وتشجيع التوظيف، وكذلك تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- الوصول إلى تدفقات استثمارية جديدة من الأدوات الاستثمارية المقدَّمة للمستثمرين الدوليين، مما يحقق منافع متعددة لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مثل زيادة التدفق الرأسمالي، ونقل المعرفة.

28. دعم رؤية 2030 من خلال الاستثمار في الفرص المجدية من برامج تحقيق الرؤية الأخرى

وصف المبادرة:

باعتبار الصندوق قوة استثمارية كبرى، وعامل تمكين لبرامج تحقيق رؤية 2030 الأخرى، فإن هذه المبادرة تهدف إلى تعاون برنامج الصندوق مع بعض البرامج الأخرى، وذلك ضمن جهوده المبذولة في وضع استراتيجية الاستثمار في مختلف القطاعات.

سيكون تعاون برنامج الصندوق مع البرامج الأخرى إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على النحو التالي:

- التعاون المباشر: يقوم الصندوق حالياً بمعاينة مبادرات البرامج الأخرى؛ لتحديد صور التعاون الممكنة معها من خلال مشاريعه أو شركاته التابعة.
- التعاون غير المباشر: تدعم مشاريع الصندوق بشكل غير مباشر تحقيق أهداف برامج رؤية 2030، حيث تدعم الاستثمارات الحالية في شركات ومشاريع الصندوق تحقيق أهداف برامج أخرى، بحيث لا تكون هذه الأهداف متعلقة بمبادرات محددة أطلقتها تلك البرامج.

سيكون هذا التعاون دورياً خلال فترة تنفيذ برنامج الصندوق (2021-2025م)، وسيتم تطوير نموذج التعاون وتحديد المتطلبات الأساسية بين برنامج الصندوق والبرامج الأخرى في المرحلة الأولى للمبادرة، حيث سيتيح هذا النوع من التعاون مع البرامج الأخرى خلال مرحلة التنفيذ تحديد الفرص والاستثمار في مختلف القطاعات في المملكة، والتي تتماشى بدورها مع استراتيجية الصندوق ومتطلبات الاستثمار لديه، ونظراً لوجود العديد من برامج تحقيق الرؤية ذات الصلة بقطاعات صندوق الاستثمارات العامة ومبادرات الاستثمار، فإن تعزيز التعاون مع برامج تحقيق الرؤية الأخرى يمكن أن يساعد الصندوق على تحديد فرص الاستثمار المتاحة على مستوى القطاعات، ويمكن الجهات المعنية من العمل معاً بشكل وثيق لتطوير استراتيجيات قطاعية شاملة للمملكة.

29. تعزيز دور صندوق الاستثمارات العامة لتحقيق قيمة استراتيجية وتشغيلية مضافة لاستثماراته، والتعاون بين مشاريع المحفظة "طريقة الصندوق"

وصف المبادرة:

تأتي هذه المبادرة بهدف بناء شبكة مترابطة من الشركات التابعة للصندوق على مستوى المناطق الجغرافية والقطاعات، مع التركيز على زيادة التعاون وتحقيق أوجه التكامل بينها، وتمكين التعاون بين الشركات المحلية التابعة للصندوق من خلال تخصيص فرق داخلية متخصصة ووضع نماذج مشاركة واضحة مع الشركات التابعة للصندوق. ففي هذه المبادرة سيعمل الصندوق على زيادة التعاون بين شركاته التابعة المتنوعة، والتي تشمل الشركات المنشأة حديثاً أو الناضجة أو الجديدة، من أجل دعم نموها وتحقيق قيمة على مستوى مشاريعه ككل.

التقدُّم المحقق:

إطلاق "طريقة الصندوق" في النسخة الأولى من منتدى الشركاء في أكتوبر 2019م بعنوان "تحقيق النجاح في عصر الثورة الرقمية"، والذي حضره أكثر من 200 رئيس تنفيذي من 75 شركة تابعة وعدد من منسوبي الصندوق.

وقد كانت أهداف الصندوق من المنتدى:

- إتاحة الفرصة للمشاركين لفهم الثورات والتحولات التقنية التي يشهدها العالم في مختلف الأسواق والمناطق الجغرافية.
- التعريف بـ "طريقة الصندوق" وتعزيزها، وهي عبارة عن آلية دعم وتحقيق القيمة المنشودة.
- مساعدة الشركات في وضع هيكل حوكمة فعال، وتحديد ودعم مصادر جديدة لتحقيق النمو والربحية، والاستفادة من البنية التحتية للصندوق والمزايا التي تقدمها شبكته الواسعة من شركات وقادة ومستثمرين وجهات حكومية على المستويين المحلي والعالمي.

30. تأسيس وتنمية مركز الحوكمة التابع لصندوق الاستثمارات العامة لتحقيق القيمة المضافة، من خلال ممثلي الصندوق في مجالس إدارة الشركات التابعة

وصف المبادرة:

تأتي مبادرة إنشاء مركز الحوكمة بهدف ضمان استمرار الدعم والتوجيه والتطوير لممثلي الصندوق في مجالس الإدارة، والترويج لدور الصندوق كمشجع للتنويع الاقتصادي في المملكة، وزيادة أثر استثماراته من خلال وضع نموذج الحوكمة للشركات التابعة له.

ويختص المركز بتطوير مهارات موظفي الصندوق وممثليه في الشركات التابعة، حيث يساهم هذا التطوير بمواءمة ممارسات الحوكمة للشركات السعودية مع أفضل الممارسات المطبقة محلياً وعالمياً، كما تستعين هذه الممارسات بالخبراء والشراكات مع المؤسسات والجامعات العالمية التي تقدِّم مجموعة متكاملة من الخدمات لرواد المركز، وتتضمن هذه الخدمات تقديم التوجيهات وخدمات التواصل والخدمات الاستشارية.

كما سيكون مركزاً للأبحاث والدراسات، ومركزاً لتطوير الأفكار الرائدة في مجال حوكمة الشركات ونشرها من خلال المقالات والمدونات الصوتية، والتطبيقات، والمراجع والتقارير المميزة، ودراسات المشاريع العملية.

31. تعزيز أثر استثمارات الصندوق على الصعيد المحلي والعالمي

وصف المبادرة:

تأتي هذه المبادرة بهدف تولي الصندوق دوراً قيادياً في الحوكمة البيئية والاجتماعية على مستوى صناديق الثروة السيادية وعلى مستوى مجتمع الاستثمار العالمي، مما سيدعم تحقيق رؤية 2030، ومستهدفاتها المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية، وقد تضاعف الأثر العالمي خلال الفترة من عام 2018 – 2020م لقطاع الاستثمار المؤثر من ناحية الحجم، حيث يوجد حالياً أكثر من 1,340 مؤسسة ناشطة في الاستثمار المؤثر[9].

وقد اتخذ الصندوق خطوات جوهرية لتحقيق هذا الهدف، وتشمل:

- العمل كعضو مؤسس لمبادرة "ون بلانيت" لصناديق الثروة السيادية.
- إطلاق عدة مبادرات داخلية، مثل:

1. تطبيق ما ورد في اتفاقية تغيير المناخ المنعقدة في باريس ضمن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات بموجب المرسوم الملكي الصادر في عام 2016م.
2. تضمين الحوكمة البيئية والاجتماعية في وثيقة سياسة الاستثمار لدى الصندوق.
3. تركيز سياسة الاستثمار المسؤول على دمج عناصر الحوكمة البيئية والاجتماعية في قرارات الاستثمار، والعمل على إشراك الشركات التابعة في الحوكمة البيئية والاجتماعية. واستبعاد القطاعات والشركات التي لا تتوافق مع قيمها.
4. إشراك أكثر من 3 شركات كبرى تابعة للصندوق لإضافة عناصر الحوكمة البيئية والاجتماعية في استراتيجياتها على المدى البعيد، وفي قرارات توزيع رأس المال، وفي أنشطتها اليومية.

32. تنويع مصادر التمويل وجذب الاستثمارات لمشاريع صندوق الاستثمارات العامة

وصف المبادرة:

تأتي هذه المبادرة بهدف بناء منظومة استثمارية بين شركات الصندوق، وتتضمن:

- بناء الإمكانات اللازمة للصندوق أو المنظومة التابعة له لهيكلة الصفقات والمعاملات الاستثمارية.
- إطلاق وإدارة أدوات دعم هذه الاستثمارات.
- توسعة شبكة العلاقات وتعزيزها بين الصندوق والشركاء أو المستثمرين الاستراتيجيين (المحليين والدوليين).
- زيادة تدعيم قدرات الصندوق المؤسسية وقدرتها على إدارة الشراكات الاستثمارية.

وستحقق هذه المبادرة للصندوق وشركاته التابعة ما يلي:

- توفير رأس مال من القطاع الخاص والشركاء الآخرين الاستراتيجيين.
- الحصول على الخبرات العالمية المتعلقة بهذا النوع من التمويل.
- تحقيق نجاح وجاذبية المشاريع.
- المساهمة في ترويج الصندوق وشركاته كشريك في الاستثمارات الاستراتيجية.
- إتاحة الفرصة للصندوق لتسييل الأصول وإعادة تدوير رأس المال وفقاً لمتطلبات التخصيص الاستراتيجي للأصول واستراتيجية الاستثمار لديه.

كما ستحقق هذه المبادرة للمستثمرين ما يلي:

- إتاحة الفرصة للدخول في فرص استثمارية جديدة غير مستغلة وتنويع الاستثمارات.
- تخفيف المخاطر المتعلقة بالاستثمار في شركات جديدة قيد التطوير، من خلال الدعم المقدَّم من الصندوق كشريك استراتيجي.

وعلى مستوى المملكة، ستدعم هذه المبادرة منظومة الاستثمار وتوسع السوق الاستثماري من ناحية السيولة، والعمق، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومشاركة القطاع الخاص، ومشاركة الأفراد على نطاق واسع في الأنشطة الاستثمارية على المدى الطويل.

33. إطلاق برنامج سوق رأس المال على مستوى صندوق الاستثمارات العامة أو الشركات التابعة له

وصف المبادرة:

يهدف الصندوق إلى أن يصبح جهة رائدة فعالة في تمويل رأس المال عالمياً، ويدعم تطوير سوق محلي فعال في المملكة تدخل فيه بسيولة على المدى القصير أو على المدى البعيد مع وجود مجموعة واسعة من الأدوات.

وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة تطوير الإمكانات المتعلقة باستراتيجية التمويل لدى الصندوق وتنفيذها على مستواه وعلى مستوى شركاته التابعة، وتمكينه (أو شركاته التابعة) للمساهمة في تمويل رأس المال محلياً وعالمياً.

كما تدعم هذه المبادرة إمكانية زيادة تمويل رأس المال للصندوق، ليتم استخدامه كأحد مصادر تمويل استثماراته وفقاً لاستراتيجية التمويل لديه، وترسيخ مبادئ إدارة التدفق النقدي، وتحسين إيرادات حقوق الملكية للصندوق وشركاته التابعة.

التقدُّم المحقق:

اتخذ الصندوق خطوات جوهرية يتم العمل عليها لإعداد الحسابات والتقارير حتى يكون جاهزاً لتمويل رأس المال متى تطلب الأمر، ويتضمن ذلك:

- تدقيق حساباته وضمان وضع الأنظمة الداخلية اللازمة.
- وضع المعايير والسياسات والإجراءات اللازمة، مثل سياسات وإجراءات الإفصاح.

34. إطلاق برنامج الطرح الأولي للاكتتاب العام للاستثمارات المؤهلة لدى صندوق الاستثمارات العامة

وصف المبادرة:

يعتبر تسييل الأصول والطرح العام الأولي أحد الطرق الفعالة التي تطبقها صناديق الثروة السيادية في الأسواق الخاصة لتسييل ملكياتها الخاصة، واستمرار إعادة تدوير رأس المال من خلال استثماراتها.

ويهدف الصندوق إلى أن يكون مشاركاً فعالاً في أسواق الملكية المحلية والعالمية، من خلال إدراج حصصه في الشركات السعودية بعد التأكد من جاهزية كل أصل لطرحه في الأسواق العامة، مما سيدعم تطوير سوق الأسهم السعودي (تداول) عبر زيادة نمو إجمالي رأس مال السوق، وزيادة عدد الشركات المدرجة، وتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب على المشاركة في الأسواق السعودية، وفي الوقت ذاته سيعود إدراج الشركات بالنفع على الشركات التابعة نفسها، من خلال:

- الوصول إلى مصادر تمويل إضافية تخدم خطط النمو المستقبلية.
- تدقيق السوق المالية مما يضمن زيادة التركيز على القوائم المالية والحوكمة ورفع التقارير.
- رفع مكانة الشركات في السوق.
- توفير العملات العامة للاستحواذ عليها، أي الاستحواذ الممول بالأسهم.

ولدى الصندوق تجربة ناجحة في إدراج عدد من شركاته التابعة، مثل البنك الأهلي، وشركة الاتصالات السعودية، وبنك الإنماء، وغيرها.

بالتنسيق مع برنامج تطوير القطاع المالي، يملك الصندوق حالياً ضمن محفظته المحلية العديد من الشركات التي تعتبر في مرحلة متطورة تخولها لتكون ضمن الشركات المناسبة لطرحها في سوق الأسهم، وقطعت العديد من هذه الشركات مراحل متقدمة في الإعداد للطرح العام الأولي، وهي عبارة عن عملية يتطلب إكمالها فترة تتراوح بين 24-36 شهراً.

35. تأسيس وحدة التحاليل الاقتصادية في صندوق الاستثمارات العامة

وصف المبادرة:

تأتي هذه المبادرة بهدف إنشاء وحدة التحاليل الاقتصادية التي من شأنها تطوير الريادة الفكرية للصندوق في مجالات التنمية والتوقعات الاقتصادية، فعلى المستوى المحلي، ستتيح إمكانية تكوين المرئيات حول: حالة الاقتصاد، والتوقعات المستقبلية في ظل سيناريوهات مختلفة، وتأثير الصندوق.

كما ستساهم في منح الصندوق الفرصة للمساهمة بنجاح المملكة كمحرِّك رئيسي لتحقيق الأثر الاقتصادي، ليس من خلال استثماراته فحسب، بل من خلال المرئيات التي يكونها أيضاً حول مختلف مجالات ومقومات تحقيق النمو الاقتصادي، وسيقدِّم لمتخذي القرار في الصندوق المرئيات والتحليلات الأساسية للاقتصاد الكلي لتحسين العوائد المالية والاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في النقاشات مع الجهات المعنية المحلية والعالمية.

التقدُّم المحقق:

- إطلاق وتطوير وبناء الإمكانات المتعلقة بالنمذجة وأدوات التحليل الاقتصادي والعلاقات بين مؤسسات الاقتصاد الكلي بالمملكة، وقد استقطبت الوحدة خبراء ومحللين اقتصاديين متميزين انطلاقاً من سعيها إلى زيادة فريق العمل.
- إجراء تحليل لبرنامج الصندوق حول الأثر الاقتصادي المتوقع له حتى عام 2030م، حيث أخذ التحليل الواقع المضاد (الوضع بدون الصندوق) في عين الاعتبار ومن خلال التحليل احتسب صافي أثر الصندوق، كما حدد التحليل الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأثر المطلوب.
- وضع استراتيجية وحدة الاستشراف الاقتصادي والبدء بتنفيذها، وتضمن ذلك تعريف دور الوحدة، وتحديد الخدمات والمنتجات التي تقدمها للجهات ذات العلاقة، وتصميم عوامل التمكين: النموذج التشغيلي والبيانات والأدوات والكفاءات والهيكل التنظيمي.
- وضع نموذجين اقتصاديين: النموذج الهيكلي ونموذج الوضع الحالي للصندوق، حيث يركز نموذج الصندوق على تقديم توقعات حول مؤشرات الاقتصاد السعودي الأساسية (نشاط الاقتصاد، سوق العمل، التجارة الخارجية، الاستثمارات، الاستهلاك، ومؤشرات السياسة المالية وغيرها)، كما يقدِّم في الوقت ذاته تحليلات وفقاً لسيناريوهات مختلفة، في حين صُمم نموذج الوضع الحالي للتركيز على توقع أكثر دقة للناتج المحلي الإجمالي وعناصره الرئيسية (الناتج المحلي الإجمالي بناء على القطاعات).
- تشكيل مجموعة استشارية للاقتصاد الكلي، حيث تعتبر جهة استشارية حول مواضيع الاقتصاد الكلي، وتتضمن 5 خبراء وممارسين مميزين في النظريات الاقتصادية.

36. تعزيز مكانة صندوق الاستثمارات العامة كمؤسسة رقمية رائدة فكرياً في المستقبل

وصف المبادرة:

أوضحت الدراسات الحديثة وجود أثر جوهري للتقنيات الرقمية على أداء الصندوق، على سبيل المثال، تحقق الصناديق التي تطبق أنظمة معرفة فعالة أرباحاً تقارب 10-15 نقطة مئوية من الأصول تحت الإدارة[10]، كما تؤمن الجهات الرائدة في معرفة القطاعات أن التحول الرقمي يعتبر مصدراً حقيقياً لتحقيق العوائد، فأطلقت العديد من المبادرات الجوهرية لتحقيق التطور.

وبناء على ذلك، تأتي هذه المبادرة بهدف جعل الصندوق جهة رائدة من ناحية توفر الإمكانات الرقمية ضمن منظومة صناديق الثروة السيادية وسوق إدارة الاستثمارات الواسع، حيث سيعود ذلك بالنفع على قدرته على تحقيق المطلوب منه وفقاً للمهام والاختصاصات الموكلة إليه، وكذلك على تمكين تحقيق أهداف رؤية 2030.

التقدُّم المحقق:

- الانتهاء من تطبيق البنية التحتية من خلال إنشاء مركز البيانات (Data center) الخاص بالصندوق، وإطلاق عدد من الأنظمة الداعمة لعمليات تقنية المعلومات مثل نظام تخطيط موارد الشركات (ERP) ونظام إدارة المشاريع (EPM) وأنظمة أخرى استثمارية وأمنية.
- إنشاء مركز التعافي من الكوارث للأنظمة التقنية (IT Disaster Recovery) لبناء قدرات إدارة الكوارث واستمرارية الأعمال.
- تجهيز البنية التحتية التقنية لإدارة الكوارث واستمرارية الأعمال التي تعنى بضمان استمرارية العمل.
- رفع مستوى الكفاءة والفاعلية في الأداء عن طريق أتمتة بعض الإجراءات الإدارية والعمليات التشغيلية.
- التقدُّم في تحسين الأنظمة الأساسية وتطبيق نظام الخدمة الذاتية للموردين ونظام مشتريات العقود والخدمات ونظام تعقب وتوثيق الملفات للصندوق.

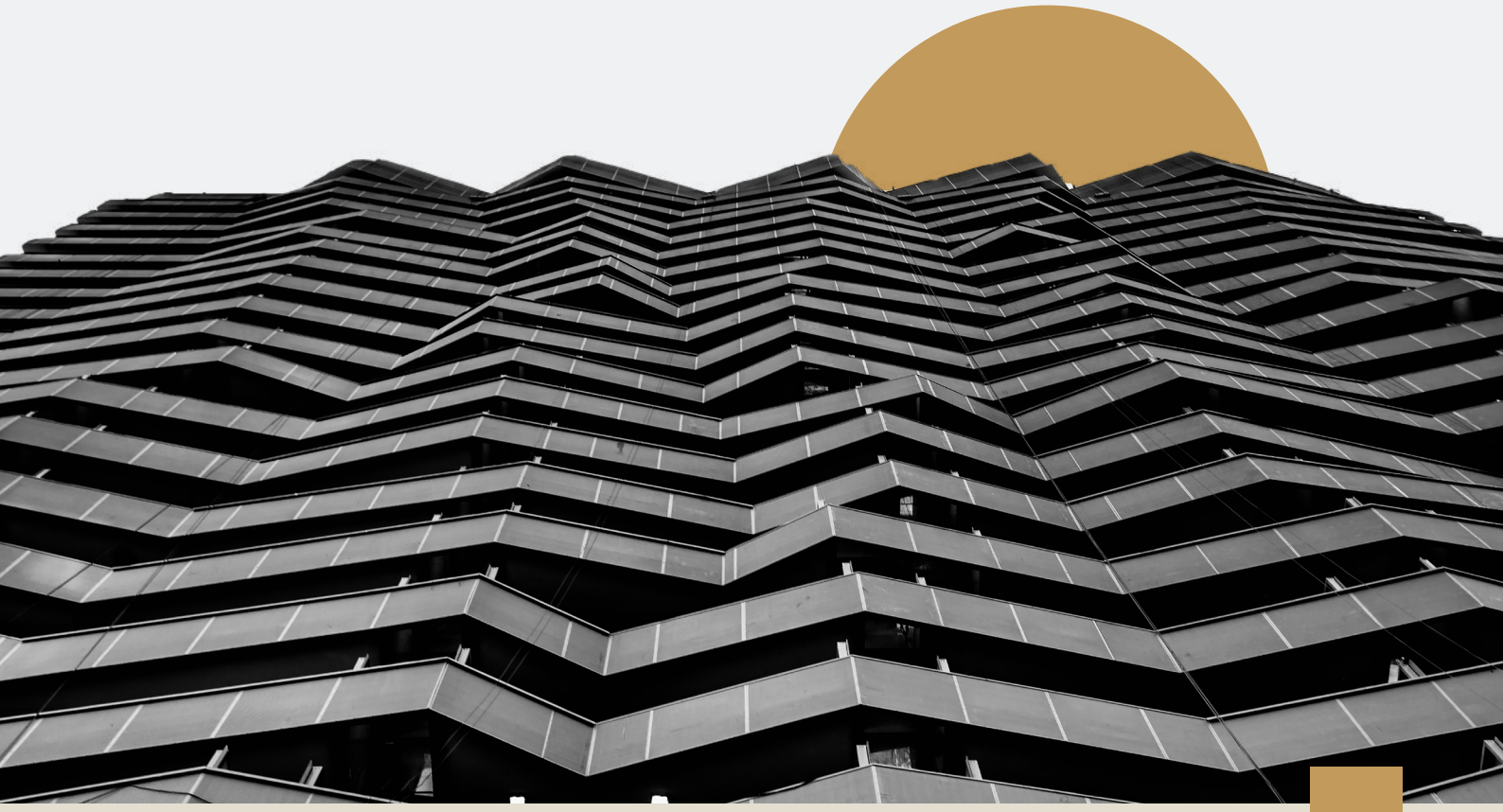

37. تطوير ثقافة مشتركة وموحدة لصندوق الاستثمارات العامة كمؤسسة سريعة النمو

وصف المبادرة:

تأتي هذه المبادرة بهدف نشر ثقافة مشتركة وموحدة في مؤسسة سريعة النمو، لتعزيز المواءمة بين القيم والأهداف والسلوكيات والممارسات المشتركة للصندوق.

التقدُّم المحقق:

- نجاح برنامج تطوير الخريجين، إذ دَرَّب أكثر من 160 خريج تخرجوا من أكاديمية الصندوق بالتعاون مع أفضل الجامعات والمؤسسات التعليمية، مثل جامعة "بيركيلي" بكاليفورنيا ومعهد "AMT"، حيث قُدِّمَ لهم التدريب وفقاً لأربعة مسارات متخصصة، تشمل: المسار العام، ومسار إدارة المشاريع، ومسار الاستثمارات، ومسار المشاريع العقارية.
- تقديم دورات داخلية وخارجية باستمرار لموظفي الصندوق بالتعاون مع أفضل المؤسسات التدريبية، مثل جامعة "بيركيلي" بكاليفورنيا، وكلية "لندن" للأعمال وكلية "هارفارد" للأعمال، حيث قدم الصندوق في عام 2019م أكثر من 42 دورة تدريبية داخلية حضرها أكثر من 700 موظف، وكذلك 689 دورة تدريبية خارجية قُدِّمَت بالتعاون مع أفضل المؤسسات التدريبية العالمية.
- اختيار الصندوق كواحد من أفضل 5 بيئات عمل تعليمية في القطاع الحكومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[11] وفقاً لشركة "LinkedIn"، نظراً لجهوده التي يبذلها في البرامج التدريبية والتطويرية.

ويتوقع أن ينتج من هذه المبادرة وجود أساس للطريقة المناسبة للعمل في الصندوق، وإثراء تصور الموظفين وسلوكياتهم وفهمهم العام، حيث تعزز حس الانتماء لديهم، وستساهم في جذب أفضل الكفاءات وإدارتها وإشراكها.

38. تعزيز دور وإنجازات الصندوق محلياً وعالمياً

وصف المبادرة:

يعمل الصندوق على تفعيل غايته المميزة من خلال تعميمها رسمياً عبر الرسائل التي يوجهها على المستويين المحلي والعالمي، حيث ستستفيد هذه المبادرة من تقدُّم وتطور مكانته لإثراء الشراكات الاستراتيجية مع الجهات المستهدفة.

ولتحقيق ذلك، يخطط الصندوق لإطلاق مواد تواصل شاملة مع الفئات المستهدفة الداخلية والخارجية، عبر وسائل التواصل الإلكترونية وغير الإلكترونية لضمان توحيد المعلومات التي تتم مشاركتها، وتسليط الضوء على نقاط قوة الصندوق وأدائه، وزيادة المحتوى عن طريق نشر الأخبار والنتائج، من خلال مراحل مختلفة ومُخرجات متنوعة.

وتقوم جميع مراحل المبادرة على استخدام القنوات الإلكترونية (مثل وسائل التواصل الاجتماعي، وموقع الصندوق، والمحتوى المروج له)، وغير الإلكترونية (مثل لوحات الإعلانات الخارجية، والإعلانات في المنشورات والصحف) بهدف إيصال غاية الصندوق لجميع الفئات المستهدفة.

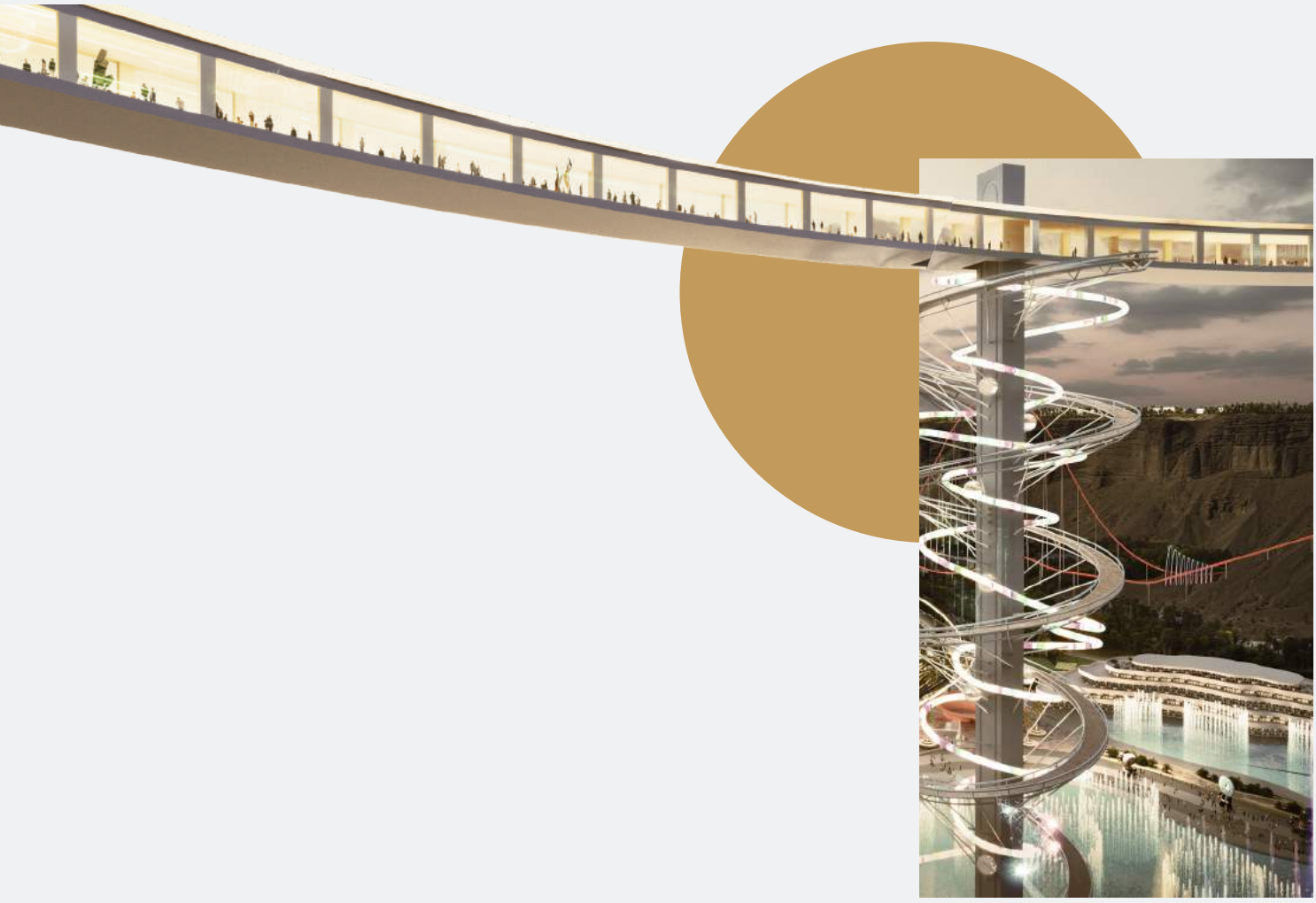

الفصل الخامس

خارطة طريق مُلهِمة

01

الاستغلال الأمثل لموارد المملكة

تتمتع المملكة بموقع استراتيجي فريد، ومكانة تاريخية، اكتسبتها من عدة عوامل رئيسية، منها المكانة الاقتصادية والجغرافية التي تحتلها بين دول العالم، وكونها محور ربط القارات الثلاث، بالإضافة إلى تنوع تضاريسها الممتدة واختلافها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ومن الساحل الغربي إلى الساحل الشرقي، حيث تحمل أرضها مواردا ضخمة ونوعية، بالإضافة إلى وجود المورد الأهم بالنسبة لها والمتمثِّل في الإنسان الذي يعيش على أرضها، ويسعى بجدٍ نحو بناء مستقبلها، ونمائه وازدهاره؛ وهذه الموارد التي ينظر إليها برنامج صندوق الاستثمارات العامة على أنها ثروة وطنية حقيقية، تتطلب الحرص عليها والاستفادة منها بالشكل الأمثل؛ لذا فقد كان من محاور الصندوق لاستثماراته المحلية أن يعمل على الاستفادة من إمكانات الموارد المتاحة في المملكة.

كما يعمل الصندوق على تنفيذ مبادرات تستهدف تفعيل دور المجتمع وإشراكه في إنجاز وتنفيذ بعض الأهداف، وذلك عبر استقطاب الكوادر البشرية ذات التأهيل العالي والاحتفاظ بهم، وبناء قادة المستقبل في مجالات الإدارة والاستثمار، وتوسيع نطاق الخبرات في القطاعات المستهدفة. وبالتالي، وضع الصندوق نصب عينيه استقطاب أفضل الخبرات من الأسواق المحلية والعالمية والعمل الدؤوب على تطوير مجموعة الكفاءات الموجودة لديه، وفيما يتعلق بالاستثمار الأمثل للموارد الجغرافية، فقد استهدف الصندوق الاستفادة من المعالم السياحية، وكذلك من التراث التاريخي والثقافي للمملكة، مثل مواقع اليونسكو، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المميزة مثل السياحة الجبلية أو البحرية، كما يسعى إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية غير النفطية، مثل التعدين، والطاقة النظيفة، والصناعات العسكرية، والترفيه والسياحة، وغيرها من الموارد الاقتصادية.

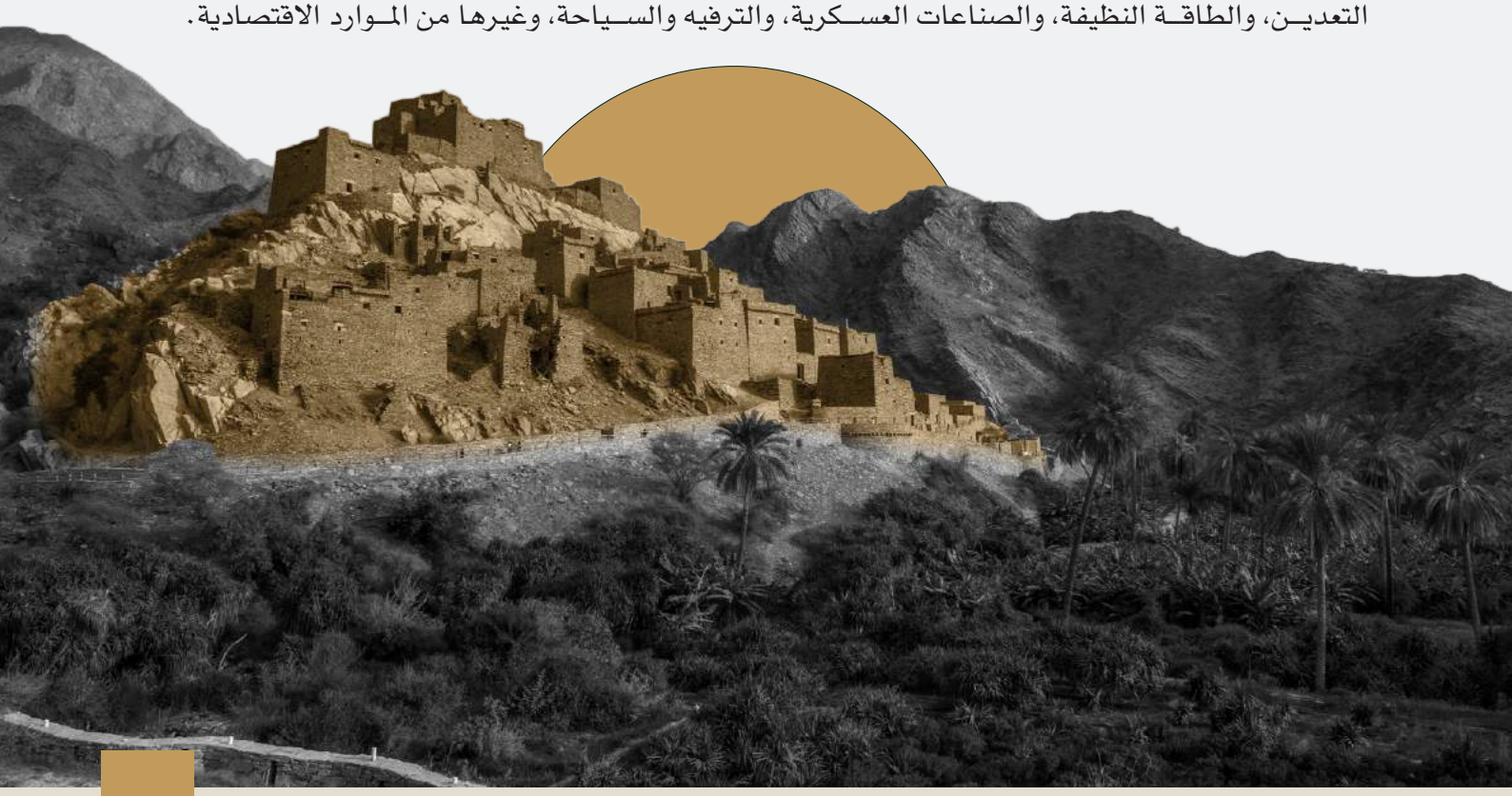

02

القيمة المنعكسة على الإنسان

يأتي النشاط الاقتصادي ليعزز حقيقة لا يمكن البُعد عنها، والمتمثِّلة بارتباطه بطعام الإنسان وشرابه، وسكنه ولباسه ونشاطه الفطري، يتبعه تطويره وتعليمه وتحقيق الحياة العادلة ذات الجودة العالية له وللأجيال القادمة، من هنا تأتي كل الطموحات والأهداف والمشاريع الكبرى التي يسير عليها برنامج صندوق الاستثمارات العامة؛ لتحقيق تلك القيمة المهمة المنعكسة على المواطن والأجيال القادمة.

ومن خلال استعراض المبادئ التي تستند عليها غاية الصندوق، سنجد حضوراً قوياً للأثر المنصب على حياة الإنسان المحلي والعالمي؛ عبر تطلُّعه لأن يكون سفير إلهام للعالم، وأن تهدف كل القرارات التي يصدرها إلى تحسين جودة حياة الإنسان في مختلف أنحاء العالم؛ فمن رؤيته وأهدافه وصفقاته التي يعقدها واستثماراته المحلية والعالمية، سيضمن الحياة الرغيدة للأجيال الحالية والقادمة، كما أنه ومن خلال جهده الدؤوب سيمضي نحو رسم ملامح المستقبل التي تراعي الأحلام وتهتم بتوفير سبل العيش الملائمة والأكثر شمولية وتنوعاً.

كما راعى الصندوق عبر مبادرات برنامجه المتعددة تمكين الحياة العامرة والصحية، التي تسهِّل الحصول على الخدمات الصحية، وتعزز من فرص الترفيه والسياحة والفعاليات الثقافية، كما تسعى إلى إتاحة فرص تملُّك السكن الملائم للأسر السعودية، وتهدف إلى خلق الفرص الوظيفية، وغيرها من القيم المنعكسة والآثار المترتبة على مبادرات وأهداف البرنامج.

03

الاستثمار في المستقبل

يُبنى الغد الطموح بالعمل الدؤوب، والسعي لاستثمار الفرصة الواعدة، والإمكانيات المتوفرة، والهمة العالية التي توصل لقيادة المستقبل وريادته، ومن هنا فإن برنامج صندوق الاستثمارات العامة قد وضع نصب عينيه الاستثمار في القطاعات المرتبطة بالصناعات المستقبلية، والمتمثلة في وجود استراتيجية تضع في عين الاعتبار أهمية القطاعات الجديدة والصناعات الناشئة؛ حيث سيعمل الصندوق على توطين تلك الصناعات، لتكون كل الخبرات والأصول الاستثمارية بأيدي أبناء الوطن الغالي والأجيال القادمة.

إن النشاط الاستثماري للصندوق يسعى نحو خلق اقتصاد متين للمملكة، وبيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للمستثمرين من كل دول العالم، وستُدار المشاريع الكبرى بكفاءة واقتدار، وبعقول وأيدٍ وطنية مؤهلة ومتخصصة.

ويمكن تلخيص الاستثمارات المستقبلية التي راعاها الصندوق في أعماله، في قطاع الطيران والدفاع، وقطاع المركبات وأنشطة البحث والتطوير والتصنيع الحديثة، وقطاع السياحة والترفيه، وقطاع المعادن والتعدين، وقطاع المرافق الخدمية والطاقة المتجددة، وفي توطين قطاع التقنية، وتطوير قطاع الاتصالات والإعلام، والمشاريع العقارية، وقطاع الصناعات العسكرية، وفي التجارة الإلكترونية، والمدن العالمية الحديثة، وإعادة التدوير والخدمات اللوجستية، والاستثمار في صناديق الشركات الناشئة، وأعمال المياه والطاقة، لتساهم كل هذه الجهود والأعمال في تحقيق ورسم مستقبل أفضل للوطن والمجتمع.

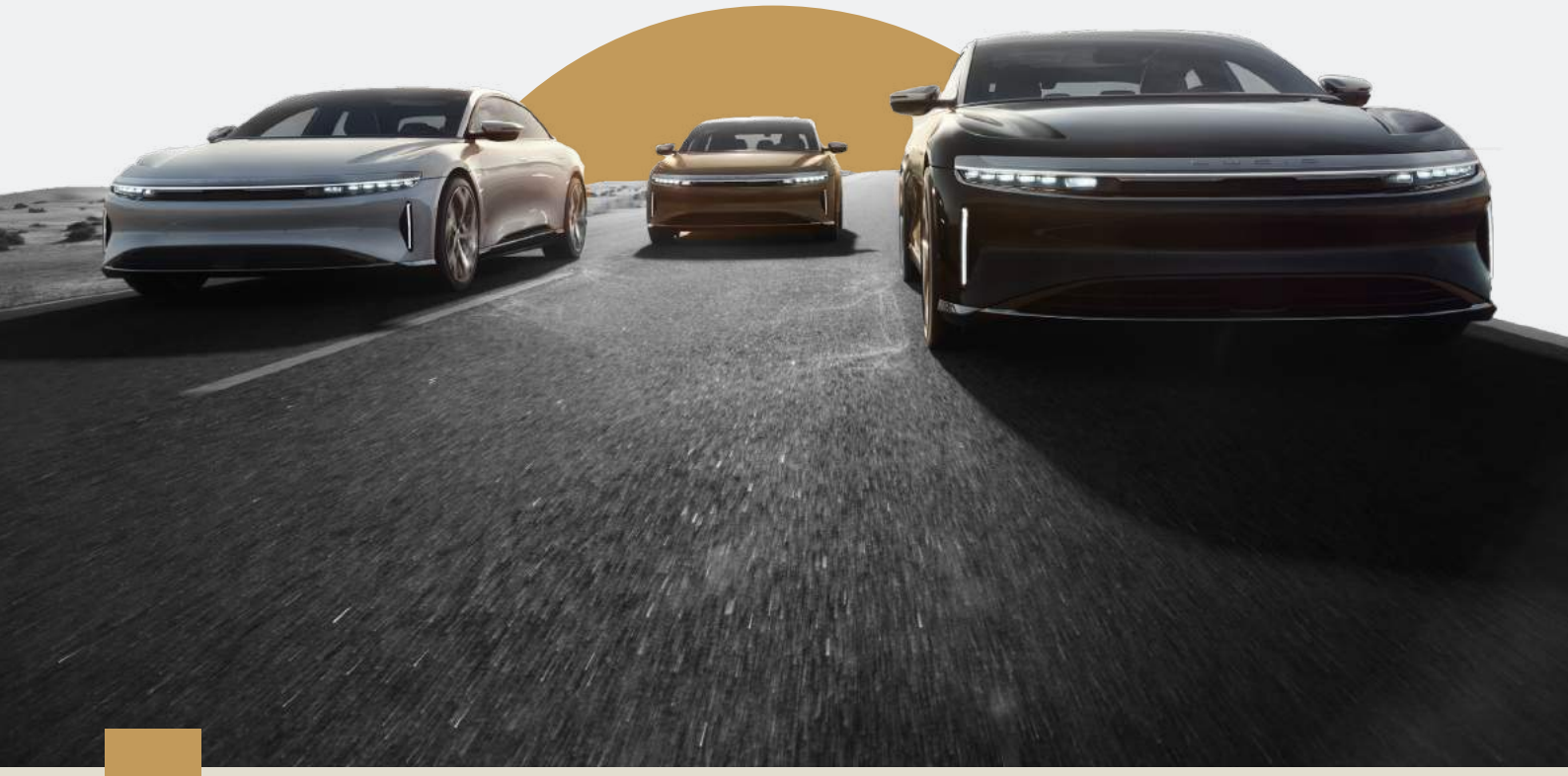

04

المصطلحات والتعريفات

أبرز المصطلحات الواردة ضمن محتوى وثيقة برنامج صندوق الاستثمارات العامة:

-	المصطلح	المعنى
1	الصناديق السيادية	الصناديق الاستثمارية المُكلفة بإدارة الثروات والاحتياطات المالية للحكومات والدول، وهي تتكون من أصول متنوعة.
2	الحوكمة	مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف توفير التوجيه الاستراتيجي، وضمان تحقيق الأهداف، والتأكد من إدارة المخاطر بشكل صحيح، والتحقق من استخدام موارد المنشأة بشكل مسؤول.
3	المحافظ الاستثمارية	مجموع ما تملكه المنظمة من أسهم وسندات استثمارية، والتي قد تكون في مشاريع وشركات مختلفة.
4	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما خلال مدة زمنية محددة.
5	الأسواق الناشئة	الأسواق أو البلدان التي تمتلك بعض خصائص الدول المتقدِّمة ولكنها لا تستوفي الكفاءة والمعايير التي تتمتع بها اقتصاديات تلك الدول.
6	القطاعات الواعدة	القطاعات الخصبة للاستثمار، مثل الزراعة، والصناعة، والطاقة، والاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها، والمتوقع لها نمو وأثر اقتصادي/مالي.
7	إدارة المخاطر	الإدارة المتعلقة بترقُّب وتحديد التحديات أو التهديدات التي تؤثر على المنظمات في مختلف مراحل عمليات الاستثمار أو التجارة أو التسويق.
8	الشفافية	أحد أهم أساسيات الحوكمة، وتقوم على أساس المشاركة والاطلاع.
9	الأصول	موارد تمتلكها المنظمة، ولها قيمة معينة، وتنطوي على فائدة اقتصادية ونفع مالي في المستقبل.

إشعار

تعتبر المعلومات الواردة في هذه (الوثيقة) توجهات عامة حول المسائل ذات الأهمية فقط. ومع أننا قمنا بكافة المحاولات المُمكنة لضمان الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر موثوقة، فلا يتحمل صندوق الاستثمارات العامّة (الصندوق) أو برنامج صندوق الاستثمارات العامة (البرنامج) المسؤولية عن أي خطأ أو سهو أو أية نتائج يتم التوصل إليها نتيجة استخدام هذه المعلومات. ويحق للصندوق أو البرنامج تغيير ما جاء في الوثيقة و/أو تحسينها و/أو تحديثها عندما يرى ضرورة ذلك دون إشعار سابق لأي طرف.

جميع المعلومات المذكورة في الوثيقة مقدمة «كما هي»، دون ضمان اكتمالها، أو دقتها، أو توقيتها، أو ضمان النتائج التي يتم التوصل إليها من استخدامها، وذلك دون تقديم أي نوعٍ من الضمانات؛ صريحة كانت أو ضمنية. ولا يتحمل الصندوق أو البرنامج، أو الشركات التابعة له، أو وكلاؤه أو موظفوه المسؤولية بأية حالة أمامكم أو أمام أية جهة أخرى عن أي قرارٍ يتم اتخاذه أو أي إجراءٍ يتم اتباعه بناءً على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، أو عن أية أضرار تبعية، أو خاصة، أو مماثلة، حتى في حال إبلاغكم باحتمالية حدوث مثل هذه الأضرار. ولا يُفسر أي من أجزاء هذه الوثيقة، صراحةً أو ضمنًا، على أنه يضم توصيات استثمارية أو ما يمكن اعتباره مشورة استثمارية. قد تحتوي الوثيقة على مشورة أو آراء أو تصريحات من أطرافٍ ثالثة. ولا يُمثّل أو يصادق الصندوق أو البرنامج على مدى دقة أو موثوقية أي مشورة أو رأي أو تصريح صادر عن أي طرفٍ ثالث. ويقع الاعتماد على مثل هذه النصائح، أو الآراء أو البيانات الواردة في هذه الوثيقة تحت مسؤولية الشخص المستخدم للوثيقة نفسه.

ختاماً..

قام بالعمل على هذه المادة مجموعة من الشباب والشابات السعوديين، تكاتفوا فيما بينهم بحثاً وتخطيطاً وكتابةً وتصميماً وإخراجاً؛ واستفادوا من خبرات عالمية، للمساهمة في تحقيق غاية وطن غالٍ وقيادة طموحة، تحقق نهضة المملكة وارتقاء العالم.

المراجع

01- Euromonitor: Packaged Food in Saudi Arabia

02- Euromonitor: Packaged Food in Saudi Arabia

03- National Industrial Development and Logistics Program

04- Saudi Press Agency

05- ResearchandMarkets.com (Healthcare Global Market Opportunities And Strategies To 2022)

06- ResearchandMarkets.com (Healthcare Global Market Opportunities And Strategies To 2022)

07- Bain and Google (e-commerce in MENA 2019 report)

08- Oxford Economics

09- Global Impact Investing Network: Sizing the Impact Investing Market

10- BCG Private Equity report December 2019

11- Linkedin 2019 Talent Awards

برنامج صنـــــدوق
الاستثمارات العامة

برنامج صنـــــدوق
الاستثمارات العامة

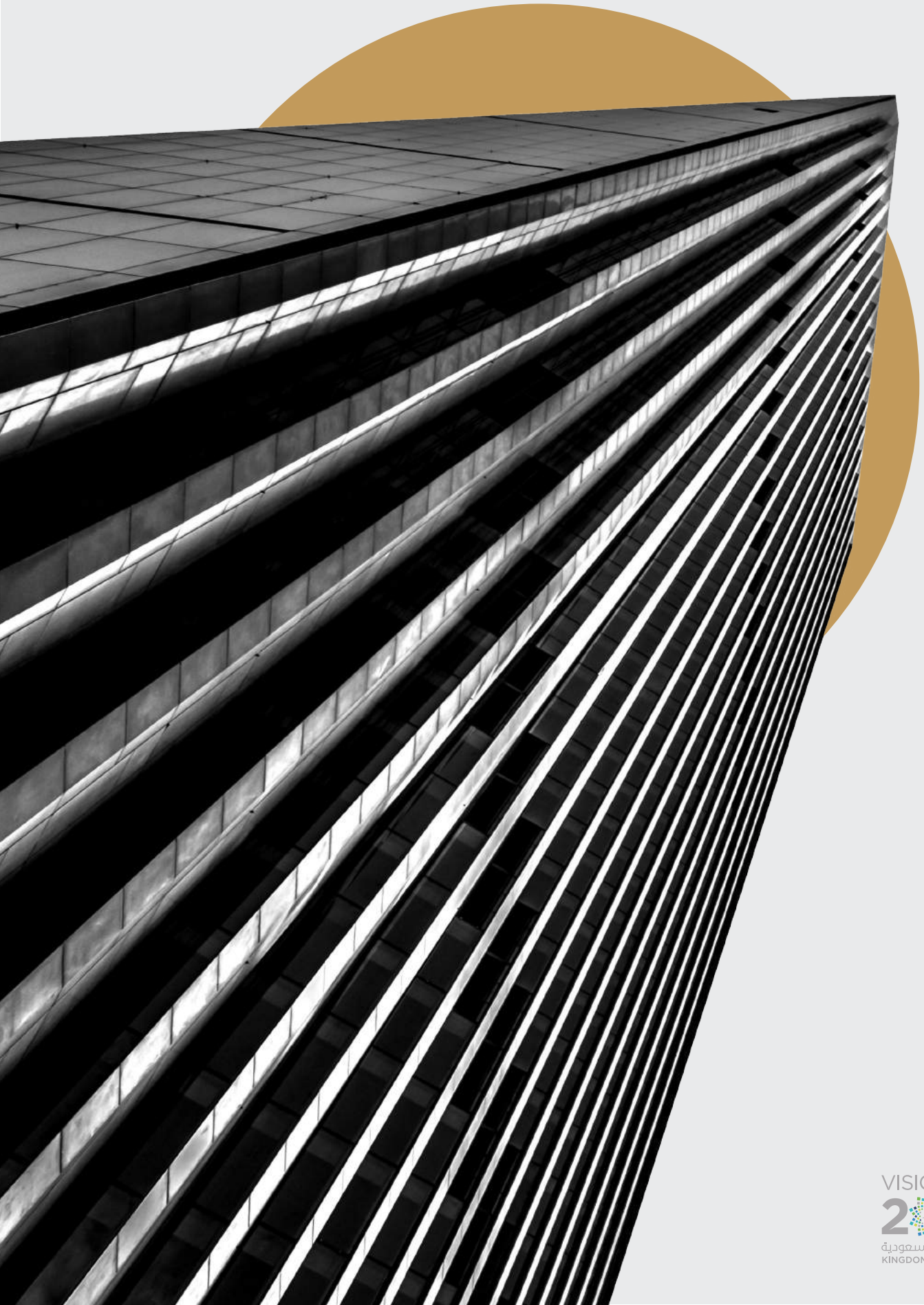

رؤيـــة VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA